

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان:

أثر معدل الفائدة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

- د. جليط الطاهر

إعداد الطالبتين:

- معوش مروة

- بولعظام صبرينة

أعضاء لجنة التقييم:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوبلوطة بلال
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: جليط الطاهر
عضوا مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: دراجي شعوة

السنة الجامعية: 2021-2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة ونقول:

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

بالأخص الأستاذ الدكتور المشرف " الطاهر جليط " على توجيهاته القيمة وإرشاداته

الصائبة والذي لم يبخل علينا بها

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من علمنا حرفا

جزاكم الله ألف خير

صبرتنا

مروة

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا
بالحلم و أكرمنا بالتقوي و أجملنا
بالعافية

أهدي جهدي المتواضع إلى اللذين رسما
معالم طريقي إلى الخلق و العلم و الفضيلة
إلى و الذي العزيزان : أمي و أبي أطال الله
في عمريهما

إلى اخوتي الأعزاء :
عيسى _ عبد العزيز _ عقبة
إلى أختي و حبيبتي :
عبير

إلى ابنتي خالتي :
شيماء بوغابة _ رميساء فنيط
إلى صديقاتي :
أمال _ نسرين _ هاجر

إليكم جميعا أهدى هذا العمل

مرورة



إهداء

أهدي هذا العمل إلى:
أمي وأبي أطال الله في عمريهما .
إخوتي الأعزاء .
جدتي وخالتي نور حفظهما الله .

صبرينة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I.	الشكر
II.	الإهداء
III.	فهرس المحتويات
IV.	قائمة الجداول والأشكال
أو	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية ومعدل الفائدة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية
8	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
9	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
10	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية
18	المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة
18	المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة
21	المطلب الثاني: أنواع سعر الفائدة وتقسيماته
23	المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في سعر الفائدة
25	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الفائدة
25	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة
28	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية لسعر الفائدة
31	المطلب الثالث: النظرية الكينزية لسعر الفائدة
34	المطلب الرابع: النظرية الحديثة لسعر الفائدة
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: العلاقة بين معدل الفائدة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي
39	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
40	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة
42	المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

44	المطلب الرابع: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي
45	المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
45	المطلب الأول: معدل النمو
49	المطلب الثاني: التضخم
54	المطلب الثالث: البطالة
57	المطلب الرابع: ميزان المدفوعات
60	المبحث الثالث: آلية تأثير معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
61	المطلب الأول: علاقة معدل الفائدة بالنمو الإقتصادي
62	المطلب الثاني: علاقة معدل الفائدة بالتضخم
64	المطلب الثالث: علاقة معدل الفائدة بالبطالة
65	المطلب الرابع: علاقة معدل الفائدة بميزان المدفوعات
68	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2000 - 2020)	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: مسار الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر
71	المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري وتطوراته قبل قانون النقد والقرض
73	المطلب الثاني: الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض
76	المطلب الثالث: تطور الإصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض
78	المبحث الثاني: تحليل تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (2000-2020)
78	المطلب الأول: تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (1962-2000)
81	المطلب الثاني: تطور معدل الفائدة الاسمي والحقيقي في الجزائر للفترة (2000-2020)
83	المطلب الثالث: تحليل تطور معدل الفائدة على القروض و الودائع للفترة (2000-2020)
85	المبحث الثالث: تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)
85	المطلب الأول: أثر معدل الفائدة على معدل النمو للفترة (2000-2020)
89	المطلب الثاني: أثر معدل الفائدة على التضخم للفترة (2000-2020)
94	المطلب الثالث: أثر معدل الفائدة على البطالة للفترة (2000-2020)
98	المطلب الرابع: أثر معدل الفائدة على ميزان المدفوعات للفترة (2000-2020)
102	خلاصة الفصل

107-104	الخاتمة العامة
118-108	قائمة المراجع

فهرس الجداول

والأشكال

1- فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
80	تطور معدل الفائدة في الجزائر (1986-1990)	(1-3)
81	تطور معدل الفائدة الاسمي والحقيقي في الجزائر(2000-2020)	(2-3)
83	تطور معدل الفائدة في الجزائر على القروض والودائع (2000-2020)	(3-3)
85	تطور معدل النمو في الجزائر(2000-2020)	(4-3)
87	تأثير معدل الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي(2000-2020)	(5-3)
89	تطور التضخم في الجزائر(2000-2020)	(6-3)
91	تأثير معدل الفائدة على التضخم (2000-2020)	(7-3)
94	تطور البطالة في الجزائر(2000-2020)	(8-3)
95	تأثير معدل الفائدة على البطالة (2000-2020)	(9-3)
98	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2020)	(10-3)
99	تأثير معدل الفائدة على ميزان المدفوعات(2000-2020)	(11-3)

2- فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
26	شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب التقليديين	(1-1)
27	شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب الكلاسيك	(2-1)
28	شكل يوضح سعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية اعتمادا على قانون ساي	(3-1)
30	يوضح تحديد سعر الفائدة حسب نظرية الأرصد المعدة للإقراض	(4-1)
33	شكل يوضح سعر الفائدة حسب النظرية الكينزية	(5-1)
34	الشكل يوضح مخطط للنظرية الكينزية	(6-1)
61	المربع السحري لنيكولاس كالدور	(1-2)
82	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(1-3)
84	تطور معدل الفائدة على الودائع والقروض خلال الفترة (2000-2020)	(2-3)
85	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(3-3)
87	تأثير معدل الفائدة على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)	(4-3)
90	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(5-3)
92	تأثير معدل الفائدة على معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(6-3)
94	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(7-3)
96	تأثير معدل الفائدة على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(8-3)
98	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(9-3)
100	تأثير معدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(10-3)

مقدمة عامة

لم يحدث في تاريخ الفكر الاقتصادي أن أثار موضوع الجدل والنقاش والخلاف والاختلاف كموضوع سعر الفائدة، وما يزال إلى وقتنا الحالي مجالاً للدراسة وتحليل وموضوعاً يثير نقاش وجدال المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الاقتصادية سواء فيما تعلق بالمبادرات العالمية الاقتصادية للتعامل بها، وما يتصل بذلك من تحديد مفهومه وطرق قياسه وتحديده، لذا فإن عدداً كبيراً من الدول تولى سعر الفائدة أهمية بالغة، وذلك لتأثيره في المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره في سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية والميزان التجاري.

ولسعر الفائدة دور كبير في البناء الاقتصادي ويعد أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية التي تمثل هذه الأخيرة استراتيجيات المثلي أو دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد، وتحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنيتها الاقتصادية، ورغم محدودية الموارد في الدول النامية فإنها تقوم بتوجيه معظم مواردها المادية والبشرية محاولة منها تحقيق التوازن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتلبية احتياجات الشعوب وتحقيق الرفاهية، وهذا يتطلب حرص هذه الدول على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية من أجل اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم والسيطرة على الاختلالات الجوهرية في اقتصاداتها.

وتعدّ الجزائر من بين الدول النامية في العالم التي تعاني من اختلالات على المستوى الاقتصادي، فقد عرفت ابتداءً من منتصف الثمانينيات تحولات اقتصادية هامة، حيث تسعى إلى ضبط هذه الاختلالات لذلك لجأت إلى مجموعة من الإصلاحات التي تهدف في مجملها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث الاستقرار والتوازن في جميع القطاعات، حيث اتبعت سياسات اقتصادية مهمة من بينها سياسة التحرير التدريجي لسعر الفائدة للوصول إلى معدلات حقيقية، وذلك على مستوى السوق النقدية والسوق المالية على مختلف الأدوات المتداولة فيه، للتأثير على حجم النقد والائتمان ودفع عجلة النمو الاقتصادي وضبط التضخم وتحقيق العمالة الكاملة، وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومواكبة التطور السريع للأنظمة المالية خلال الفترة (2000-2020)، حيث قامت السلطات في الجزائر بإتباع توجه جديد في السياسة النقدية يعتمد أساساً على زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع النقدي، سمح هذا بإصلاح أدوات السياسة النقدية التي أصبحت تعد أداة مهمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار وبالتالي محاربة التضخم.

1- إشكالية الدراسة:

من كل ما سبق تتجلى لنا الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا لطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالاتي:

- كيف يتم تحديد سعر وفقا للنظريات والمدارس التي أفرزها الفكر الاقتصادي؟.
- ماهي آلية تأثير معدل الفائدة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟ .
- ما نوع العلاقة بين معدل الفائدة و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (معدل النمو، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في الاستقرار الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة(2000-2020)؟.

2- فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

- يتحدد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية بالتعادل بين الادخار والاستثمار، أما بالنسبة للنظرية الكينزية فيتحدد من خلال عرض النقود والطلب عليها.
- يؤثر معدل الفائدة بالنمو والتضخم هي علاقة عكسية، في حين يأثر معدل الفائدة بالبطالة وميزان المدفوعات بعلاقة طردية.
- لم يلعب معدل الفائدة دور كبير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة لتحقيق الاستقرار الوطني حيث أن علاقة معدل الفائدة بالنمو والتضخم علاقة طردية، في حين علاقة معدل الفائدة بالبطالة وميزان المدفوعات عكسية وهذا يتنافى مع النظريات الاقتصادية .

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعميق المفاهيم المتعلقة بمعدل الفائدة.
- معرفة العلاقة بين معدل الفائدة والمربع السحري لكالدور .
- تحليل طبيعة التطورات التي حدثت في سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات النقدية خلال مدة البحث في الجزائر(2000-2020).

4- أهمية الدراسة :

- تتجلى أهمية اختيارنا هذا الموضوع في ما يلي:
- قلة دراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- الدور الذي يلعبه معدل الفائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية خاصة وأن الجزائر بحاجة إلى تحقيق نمو إقتصادية مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي (قطاع المحروقات).

5- حدود الدراسة:

والتي تتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزمني: سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة (2000-2020) وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والإصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية (البطالة و التضخم)، مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي السياسات النقدية المطلوبة في كل مرة.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

في المحاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم التي تتعلق بالسياسة النقدية وسعر الفائدة والاستقرار الاقتصادي وذلك في الفصلين الأول والثاني، أما الفصل الثالث فاعتمدنا على المنهج تحليلي، والهدف من استخدامه هو دراسة أثر تغير سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد اعتمدنا على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة، كتب، مذكرات، مجلات، ملتقيات، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، البنك العالمي.

7- هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة قسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والفصل الثاني خصصناهما لدراسة الجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثالث فخصص لدراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة في الجزائر.

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة النقدية وسعر الفائدة وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول الى مدخل للسياسة النقدية، أما المبحث الثاني فسننترق فيه إلى ماهية سعر الفائدة، بينما خصصنا المبحث الثالث إلى النظريات المفسرة لسعر الفائدة.

الفصل الثاني: فتناولنا فيه علاقة معدل الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتضمن المبحث الأول مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتضمن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وفي الأخير جاء المبحث الثالث بعنوان آلية تأثير معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث: وفيما يخص الفصل الثالث والأخير فتناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2000-2020)، أما المبحث الثاني فقد تكلمنا عن تحليل تطور سعر الفائدة في الجزائر من (2000-2020)، وفي المبحث الثالث و الأخير فهو عبارة عن تحليل لأثر سعر الفائدة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2000-2020).

8- صعوبات الدراسة:

- تضارب البيانات و الإحصائيات في بعض السنوات وفي بعض القطاعات عن الدوريات والتقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وكذلك تقارير البنك الدولي.

9- الدراسات السابقة:

1- دراسة وليد عبد الحميد العايب(2010): بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، وتندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الكلي المالي، حيث تطرقت إلى تتبع وتحليل مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2007، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية، ودراسة أسباب تزايد وتطبيق أهم النظريات المفسرة لهذا التزايد على الاقتصاد الجزائري ثم توضيح دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، والتوازن الخارجي.

2-دراسة نمارق قاسم حسين(2017): بعنوان قياس العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)، أطروحة دكتورة ، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مفهوم سعر الفائدة وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية وأهم التطورات التي حدثت على سعر الفائدة و المتغيرات الاقتصادية المدروسة في العراق ومصر واليابان خلال الفترة المدروسة.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها:

- سعر الفائدة لا يزال نقطة اختلاف بين الاقتصاديين إلا أنه يعد أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة، و التي تمتلك دورا رئيسيا في تحريك النشاط الاقتصادي.
- لم يتمكن سعر الفائدة من التأثير بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ، حيث كانت علاقته ببعض المتغيرات تكاد تكون مخالفة للمنطق الاقتصادي، أما سعر الفائدة تمكنت من تحقيق نتائج مرضية في الاقتصاد المصري من حيث علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية وإن كان هناك وجود لبض النتائج الغير المطابقة للمنطق الاقتصادي ، في حين نجد أن سعر الفائدة حقق نتائج جيدة على المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الياباني و كانت النتائج جميعها مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية.

3-بن عزة جلييلة(2017): بعنوان سعر الفائدة و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2006-2014).

و من أهم النتائج التي تم الوصول إليها:

- أن سعر الفائدة احتل مكانة مهمة في الفكر النقدي و المالي، فقد تناولت العديد من النظريات الدور الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك أداة تعتمد عليها البنوك المركزية في ضبط الكتلة النقدية .
- أن سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر لها آثار تكاد تكون منعدمة على مؤشرات التوازن الخارجي، في حين نجدها على المستوى الداخلي أن لها دور في ضبط الكتلة النقدية، لذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النمو الاقتصادي.

4-دراسة بلال سليمان (2018): بعنوان دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة مالية، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على صناديق الثروة السيادية والغرض من إنشائها التعرف على الاستقرار الاقتصادي وأهم الآليات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتتبع دور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في دعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- أن صناديق الثروة السيادية هي صناديق أنشأت لادخار الفوائض المالية خاصة في الدول النفطية بغرض استثمارها واستغلالها وقت الحاجة.

- تمكن الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الإصلاح الهيكلي للاقتصاد.

5- **طوير أمال، مختاري عبد الجبار (2018):** أثر سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة عمار تليجي، الأغواط، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير بعض من المتغيرات الكلية من بينها سعر الصرف، معدل الفائدة ومعدل التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1980-2018)،

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة توازنية تتجه من سعر الصرف، سعر الفائدة و معدل التضخم إلى ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).
- وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات في المدي الطويل وهذا ما تفسره النظرية الاقتصادية، حيث أثر تحرير الأسعار في التسعينات على ميزان المدفوعات بشكل كبير مما أدى إلى زيادة معدل التضخم وهذا ما انعكس على ميزان المدفوعات.
- وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات في الجزائر، وهذا لأن العملة الوطنية مربوطة بالدولار الأمريكي، حيث ترتفع قيمة الدينار أحيانا مع رفع سعر الفائدة الأمريكي، وهذا لأن غالبا ما تتبع البنوك المركزية برفع الفائدة بقدر مماثل مما يعمل على انخفاض أسعار البترول وغيرها من المعادن المقومة بالدولار. وبالتالي زيادة كلفة الاستيراد وانخفاض التنافسية للصادرات خصوصا وأن صادرات الجزائر تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى، وهذا ما يؤدي لاختلال في ميزان المدفوعات أي حالة العجز.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية وسعر الفائدة

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الفائدة.

تمهيد:

احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي والمالي على مر العصور، وكان ذلك تزامنا مع ظهور وتطور النقود، حيث تناولت نظريات مختلفة الدور الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين في اقتصاد كل بلد إلا أن ذلك يعتمد على إمكانياته ودرجة تقدمه.

فسعر الفائدة يعد من أهم المتغيرات التي تستفيد منها السلطة النقدية كآلية يتم من خلالها وضع قرار معين للسياسة النقدية الذي يؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق أهدافها، ويعتمد ذلك على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور كل بلد، كما أن نجاح سعر الفائدة في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص، أي على مدى توسع الاستثمار، وهذا الأمر مختلف في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضا.

وسنتناول بالدراسة والتحليل في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الفائدة.

المبحث الأول: السياسة النقدية

إن هدف أي دولة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يتحقق بواسطة أدوات السياسات الاقتصادية والتي هدفها الأساسي هو جعل الاقتصاد قويا ومتوازنا، ومن بين هذه الأدوات نجد السياسة النقدية، حيث تسعى إلى إقامة الظروف النقدية الائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية، لذلك فإن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة، هذه الأخيرة من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية المتاحة للبنوك مركزية، حيث يعتبر تطور أسعار الفائدة وسيلة لدعم وإنعاش نمو الاقتصاد، لذلك تم التعريف في هذا المبحث بالسياسة النقدية قبل التطرق لسعر الفائدة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية**الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية**

تتعدد تعريفات السياسة النقدية بين الاقتصاديين إلا أنها متقاربة في مضمونها وسنتعرف عليها على النحو التالي:

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما¹. تعرف السياسة النقدية بتحقيق العمالة الكاملة للاقتصاد ومحاولة الوصول إليها دائما، وخفض حجم البطالة، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل القومي². وتعرف أيضا بأنها الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع³.

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ومواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق التنمية وغيرها من الأهداف⁴.

فمن خلال التعارف السابقة يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية في المجتمع لتوجيه الاقتصاد الوطني، عن طريق أدوات تتحكم من خلالها على العرض النقدي بما يتوافق مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

¹ رديم حسون، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار منهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

175

² عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 161.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 112.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 114.

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية

وتتمثل أهمية السياسة النقدية فيما يلي¹:

- تنظيم كمية النقود في المجتمع أو ما يعبر عنها بوسائل الدفع المتاحة؛
- هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية؛
- حل الأزمات النقدية؛
- القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار، لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها²:

نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز أو فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات؛

تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض بعض الأهداف المسطرة؛

تحديد هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛

نظام سعر الصرف: تكون السياسة النقدية فعالة في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد يكون فيه سعر الصرف ثابت؛

- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الاعوان الاقتصاديون؛
- سياسة الاستثمار:** مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الاموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛
- توفر أسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة؛
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

يقسم علماء المالية العامة والدارسين الاقتصاديين السياسة النقدية إلى الأنواع التالية:

أولاً: السياسة النقدية التوسعية: وبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول والزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية مقاربات كمية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 148.

² زكرياء الدوري، يسرى السامري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار لليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 199.

الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان¹.

ومن أدوات هذه السياسة ما يلي²:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري؛
- زيادة سعر إعادة الخصم؛

• يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية: وتستخدم في معالجة التضخم، والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي، وتقليل القدرة على الشراء.

وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد³.

ومن أدوات السياسة النقدية الانكماشية ما يلي⁴:

- زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري؛

- تخفيض نسبة إعادة الخصم؛

• يدخل البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية.

ثالثاً: السياسة النقدية المختلطة: يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية، أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل، في محاولة منه لحصر آثار التضخم⁵.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك عبر التأثير على جملة من المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار، وأسعار الصرف.

قسم العديد من الاقتصاديين أهداف السياسة النقدية إلى ثلاث مجموعات أولية، وسيطية، نهائية وسنحاول إبرازها فيما يلي:

¹ حسين بني هاني، اقتصاديات البنوك والنقود: الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار كندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 153.

² إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، 148.

³ جمال خريس، أيمن أبو خضير، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 110.

⁴ إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 148.

⁵ حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 154، 153.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية حلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وعليه فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين الأدوات النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية للسياسة النقدية التأثير على مجموعتين رئيسيتين تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما الثانية تتعلق بظروف سوق النقد¹:

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحة منها الاحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

ثانياً: ظروف سوق النقد: وتحتوي على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، كسعر فائدة الأرصدة البنكية وسعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين البنوك.

وفيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل: (الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروح الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي)، وتسمى صافي الإقراض كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة التي تقرضه البنوك على العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

وتقوم الأهداف الوسيطة في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد، فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الاسهام في تحقيق الأهداف النهائية، ومن ثم بلوغ التأثير المرغوب وبما يتوافق ومتطلبات الوضع الاقتصادي².

وتتمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص124.
² أحمد اسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد33، 2012، ص 133.

أولاً: سعر الصرف مقابل العملات الأخرى: ويعتبر سعر الصرف مؤشراً هاماً حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، لذلك يجب المحافظة عليه حتى يكون قريباً من مستواه لتعادل القدرة الشرائية، إلا أن التقلبات المستمرة التي تحدث في أسواق صرف العملات نتيجة المضاربة الشديدة في العملات، تؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

فالمحافظة على مستوى منخفض للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير، يكون أثرها في الأجل الطويل إضعاف القدرة الصناعية للدولة، والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد، أما المحافظة على مستوى مرتفع للعملة يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطاً انكماشياً، وهو ما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرار في عملها، ما يؤدي إلى بطئ في النمو، وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.

لذلك لا يمكن الاعتماد على هذا الهدف فقط، بل لابد من هدف وسيط داخلي، لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة، يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الإصدار المفرط للعملة الوطنية حتى يمكن تداولها محلياً¹.

وعليه فإن السلطة النقدية تستهدف سعر الصرف وتأثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أو التحسين في ميزان المدفوعات².

ثانياً: المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان³. وتعتبر كذلك الشغل الشاغل للبنوك المركزية حيث تقوم بتصور تلك المجمعات وتحديداتها وحسابها ونشرها، وكذلك ضبط تغييرها وتتميز بما يلي⁴:

• هي مؤشرات لكمية النقود المتداولة في الإنفاق من طرف الأعوان الاقتصادية، فهي تمثل وسائل الدفع مختلفة تختلف حسب سيولتها؛

• ترتب أهمية المجمعات بدرجة تطور الاقتصاد و قوة النظام المصرفي والمالي؛

وتجدر الإشارة أن النقديين يهتمون كثيراً بكمية النقود والقاعدة النقدية كهدف وسيط، ويرون ضرورة الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من النقد بفضل أن يكون معدلاً ضعيفاً، ويمكن تحديد كمية النقود عبر ثلاثة مستويات وهي⁵:

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 48.

² عبد النعيم مبارك، محمود يونس، النقود وأعمال البنوك وأسواق المال، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 323.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 64.

⁴ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

⁵ زينب بن بريش، وسيلة عميروش، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018، ص ص 41، 42.

- المسح أو الوضع النقدي وفيه يتم تحديد $M_1...M_2...M_3...B$ ؛
- حسابات البنك المركزي؛
- حسابات البنوك التجارية؛

إن المشكلة الأساسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة هي تحديد نوع المجمع النقدي أو كمية النقد، ولم يعد واضح مثل السابق وذلك راجع لسرعة تداول النقود والتي أصبحت أقل استقرار مما كانت عليه من قبل وذلك نتيجة الابتكارات، والصلة بين كمية النقود والأسعار وهي مطاطة وخصوصا في الأجل القصير، ومن هنا طرح التساؤل التالي: هل يجب ضبط المجموعات الضيقة من النموذج m_1 أو حتى عند الاقتضاء من النموذج m_2 أو ضبط مجموع أوسع من النموذج m_3 في فترات الابتكارات المالية المتواصلة المجمع الواسع بالاقتراب من الحدود القصوى للتوظيفات النقدية، لكنه قد يصاب بالتشوه نتيجة إعادة تركيب جديد لمحفظه الأوراق المالية.

ثالثا: سعر الفائدة: المبدأ أو الحقيقة الأولى في هذا الميدان هي مستوى سعر الفائدة يرتبط بمستوى نمو الكتلة النقدية، وهذا لا يعني أنه يمكن للسلطات أن تتجاهل سعر الفائدة لأنه عامل يحدد سلوكيات المؤسسات والعائلات¹، كما أنه يساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية الرئيسية، حيث قد يؤدي تجاهل الأخذ في الاعتبار التضخم إلى إضعاف أهمية سعر الفائدة كمؤشر، وقد يكون التأثير في سعر الفائدة السائدة في السوق ما بين المؤسسات المالية وهي الوسيلة الفعالة لتحقيق الهدف، كما يمكن للسلطات النقدية التأثير على أسعار الفائدة أيضا، من خلال إحداث تغيرات في أسعار الفائدة الرئيسية، وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس أيضا عوامل السوق التي تؤثر عليها بعض العوامل والسياسات الأخرى، ويرى الاقتصاديون النقديون أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي والعكس في أوقات الكساد، وبالتالي يصعب على البنك المركزي أن يحدد بثقة الآثار المترتبة على السياسة النقدية من خلال مراقبة معدل الفائدة وحدها².

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

وتعتبر الأهداف النهائية الحلقة الأخيرة في مسار السياسة النقدية والتي تهدف بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار في الأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدلات الفائدة نمو مرتفع بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات³:

أولا: تحقيق الاستقرار في الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية⁴، حيث لا يعد الاهتمام بارتفاع الأسعار أمر حديث، لكن

¹ فريدة بخراز يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 148.

² شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 39، أبوظبي، الإمارات العربية، 2017، ص 8.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 119.

⁴ المرجع السابق، ص 119.

العقود الماضية شهدت اهتماما متزايدا من قبل صانعي السياسات الاقتصادية بالعمل على تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، تفاديا للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، وعلى سبيل الخصوص أصبح هدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أحد أهم أهداف السياسة النقدية، وليس هذا غريب إذ أن التضخم خلق حالة من عدم التأكد¹.

لكن يمكننا القول أن المحافظة على استقرار الأسعار والعمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار، نظرا لأن أي تغيرات كبيرة في مستوى الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات².

ثانيا: زيادة مستوى التوظيف: هناك العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن معدلات البطالة، وتتمثل تلك الآثار في زيادة الضغوط المالية على الأفراد العاطلين عن العمل وحرمانهم من مستويات المعيشة التي كانوا يتمتعون بها من قبل فقدانهم لوظائفهم، وكذلك المعاناة النفسية الناتجة عن افتقاد الشعور بالذات، فوجود مستوى مرتفع من البطالة لا يعني فقط أن هناك موارد بشرية عاطلة، بل هناك وسائل إنتاج أخرى عاطلة³.

ثالثا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين عمله: ويتم ذلك في إطار سياسة تحديد وتقويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات السعر الداخلية(المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب إلى إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات⁴.

رابعا: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، ويعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأولي والرئيسي للسياسة النقدية، بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل استقرار مستويات الأسعار واستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية. إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليها

¹ يسرى مهدي السامري، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999، ص 212.

² يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، اختيار محفظة الأوراق المالية، سعر الفائدة في سوق النقود، سعر الفائدة في أسواق السندات - السياسة النقدية، دار التعليم الجامعي، 2013، ص 328.

³ المرجع السابق، ص ص 324، 325.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 93.

جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقاطعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي¹.
المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية:

وهي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم الأهداف المذكورة سابقاً ويمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى قسامين:
الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية):

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية ولدى البنك المركزي ثلاث وسائل يمكنه بواسطتها من تغيير عرض النقود وتتمثل هذه الوسائل في: عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني².

أولاً: عمليات السوق المفتوحة: تعرف سياسة السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات في السوق المفتوحة، والهدف منها هو التأثير على حجم العرض النقدي من خلال تأثير على مستوى الاحتياطات المملوكة للبنوك التجارية، فعندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع السندات في السوق المفتوحة سيزداد حجم القاعدة النقدية، ويزداد حجم العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية)، أما إذا قام البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فالأثر المترتب على ذلك هو انكماش حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض حجم العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية)³.

إلا أن هذه السياسة قد تتعرض لبعض الإجراءات المعاكسة من الأفراد والمؤسسات مما يحد من فعاليتها، كحالات الاكتناز عندما يقوم البنك المركزي بالشراء بدلاً من الإيداع في البنوك مما يقلل إمكانية زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية⁴.

ثانياً: سعر إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض، ولذلك يطلق عليه أحياناً "سعر البنك"، حيث يعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية⁵.

ويسمى أيضاً سياسة سعر الفائدة، ويعتمد البنك المركزي على رفع أو خفض في سعر الفائدة من أجل التأثير على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتتنطبق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح لتمويل، فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر 1993، ص 33.

³ مجدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2004، ص 172.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

⁵ توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية لمؤسسات والنظريات)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص

يخفض معدل إعادة الخصم. وعلى العكس، يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان¹.

هناك علاقة وثيقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق وخصوصاً في الدول المتقدمة فهي علاقة موجبة بمعنى أن زيادة سعر الخصم يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق والعكس صحيح².
ثالثاً: التغيير فالاحتياطي القانوني: وتعرف نسبة الاحتياطي القانوني بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك³.
وتعتبر سياسة تغيير نسبة الاحتياطي وسيلة أخرى من الوسائل المستخدمة حديثاً بواسطة البنوك المركزية للرقابة على الائتمان وتوجيه الوجهة المرغوبة لخدمة الاقتصاد القومي ويعظم شأن هذه الوسيلة في الدول التي توجد بها سوق منظور للنقود، حيث تصبح في الأوضاع الاقتصادية القائمة بهذه الدول (معظمها دول متخلفة ونامية) أكثر جدوى من غيرها من الوسائل المستخدمة بواسطة البنوك المركزية في إدارة النشاط الائتماني المتعلق بهذا الاقتصاد وتوجيه الوجهة المنشودة لصالحه⁴.

وهدف البنك المركزي من هذه السياسة هو إحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، أما في حالة الانكماش يخفض هذه النسبة مما يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان⁵.
الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تأثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كفاءة الائتمان واتجاهاته، أي أن الأدوات الكيفية تقوم بالتأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى مجالات مرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى⁶، وتتمثل هذه الأدوات في:
أولاً: سياسة تأطير القروض: فعند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيريه توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توفير القروض لها. أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية قصرية، بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة⁷.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 162.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 193.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 23.

⁴ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص 267، 268.

⁵ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

⁶ علي بن قدور، بيرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁷ عبد الله خنابة، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 306.

ثانياً: السياسة الانتقائية للقرض: وتتضمن الرقابة النوعية الانتقائية للقروض تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع آخر، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات، أو لتسهيل نقل الموارد من قطاع إلى قطاع¹.

الفرع الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية:

يلجأ البنك المركزي بالإضافة إلى الوسائل سالفة الذكر إلى أدوات أخرى مباشرة للرقابة على الائتمان وتوجيهه، حيث يتدخل بصورة أكثر صراحة وأكثر فعالية في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والكيفية في تحقيق التأثير المطلوب على حجم الائتمان أو على اتجاهه²، وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً: الإقناع أو التأثير الأدبي: وتقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة التي توجه للمضاربة، وإذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أشكال مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية³.

ثانياً: التعليمات والأوامر الملزمة: يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال منح حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية.

ثالثاً: الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف قطاعات الأفراد، المشروعات والحكومات.

رابعاً: الإجراءات العقابية: إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك ورفض إصدارها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض⁴.

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سبق ذكره، ص ص 178، 179.

² علي عبد الوهاب نجا، وآخرون، النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 195.

³ عادل مختارين وآخرون، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 217.

⁴ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص ص 185، 186.

المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة

تعد أسعار الفائدة من بين المتغيرات الأساسية والمهمة التي تتم مراقبتها في الاقتصاد الوطني، وتستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، إلا أن ذلك يعتمد بالدرجة الكبيرة على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور كل بلد، كما أن نجاح سعر الفائدة في تحقيق الأهداف يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص أي على مدى توسع الاستثمارات وهذا الأمر يختلف في الدول النامية والدول المتقدمة.

وقد تطور مفهوم سعر الفائدة عبر الأزمنة بحيث اختلف من حيث اختلاف الظروف والنظم الاقتصادية التي تتناولها، فضلا عن اختلاف أهميته والعوامل المؤثرة فيه باختلاف الحياة الاقتصادية، ومن أجل التعرف على هذا المتغير تم تقسيم هذا المبحث كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة**الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة**

تعددت واختلفت تعريفات سعر الفائدة من رجل اقتصادي إلى آخر لإعطاء تعريف موحد ودقيق، إلا أنه بالرغم من تعدد هذه التعاريف في الشكل إلا أن الجوهر واحد. ويعرف سعر الفائدة على أنه أجر كراء النقود، الذي يلتزم المقرض بدفعه إلى المقرض مقابل التنازل عن السيولة¹.

كما أنه يعرف على أنه السعر الذي يتحمله الفرد مقابل اقتراضه مبلغا معيناً من المال والذي يتعين عليه دفعه إلى المقرض على أساس معدل الفائدة وفي أوقات معينة كما تعكس أسعار الفائدة السعر السائد للأموال الناتج عن العرض والطلب².

كما اعتبر الاقتصادي مارشال سعر الفائدة هو ذلك العائد الذي أصبح محل اهتمام من طرف أصحاب رأس الأموال، باعتبار أنه يمثل العائد الطبيعي الذي يجب أن يتقاضاه أصحاب الأموال عن قيامهم بالاستثمارات.

أما كاسل فقد اعتبر سعر الفائدة "الثلث" وهو يحقق التعادل بين الاستثمار والادخار حيث يمثل استثمار الطلب على النقود مقابل الانتظار والادخار يمثل عرض النقود مقابل الانتظار³.

ويعرف سعر الفائدة على أنه المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقرض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقرض

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.

² أمال طوير، عبد الجبار مختاري، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر (1980 - 2018)، باستخدام نموذج ARDL، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 253.

³ مليكة قهوجي، مكيدى محمد، أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 430.

كإيراد من القروض الذي يمنحها، حيث أنه إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض¹

مما سبق يمكن لنا القول أن سعر الفائدة هو مقدار العائد أو النسبة التي يتحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين من البنوك، كما يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها البنك مقابل اقتراض مبلغ معين من النقود، ويمثل أيضا ثمن الحصول على السلع أو الموارد في الوقت الحاضر بدلا من المستقبل.

لذلك فسعر الفائدة يشمل عدة على عناصر ومبررات تتمثل في²:

- سعر الفائدة يمثل الثمن أو مقابل الندرة: ذلك لأنه إذا تم الافتراض بأن رأس المال متوفر لكل من يريد الحصول عليه، واستخدامه لما كان له ثمن أو مقابل، وبالتالي فإن هذا يرفع إلى استخدامه حتى تصبح إنتاجيته الحدية صفر بسبب وفرته غير المحدودة، وبذلك يصبح سلعة أو مورد أو مال غير اقتصادي، أي لا يتحدد له ثمن بسبب إنتاجيته الحدية التي تساوي الصفر والناجئة عن التوسع باستخدامه بدون حدود لوفرتة.

- إن سعر الفائدة هو الثمن أو المقابل لإنتاجية رأس المال: حيث يتم بموجب وجهة النظر هذه تفسير سعر الفائدة أو تبريره على أساس أن رأس المال مورد إنتاجي، أي أنه يحقق نتيجة استخدامه إنتاجية موجبة، وبالتالي ينبغي أن يكون له ثمن أي مقابل للإنتاجية الموجبة هذه، وكلما زادت إنتاجية رأس المال زاد سعر الفائدة التي يتم دفعه مقابل استخدام رأس المال والحصول على هذه الإنتاجية الأعلى والعكس.

- إن سعر الفائدة يمثل الثمن أو مقابل التضحية: إذ أن تكوين رأس المال وتجميعه والمحافظة عليه وزيادته تتطلب من الإنسان تحمل الحرمان والتضحية باستخدام الأموال في توفير مستلزمات حياته، أي التخلي عن استخدام الأموال في تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي من أجل تكوين رأس المال وزيادة الاستهلاك اللاحق.

- إن سعر الفائدة هو ثمن المخاطرة والمجازفة: التي يتحملها الفرد عند استخدام أمواله في الاستثمار من أجل الحصول على عائد يتناسب ودرجة المخاطرة التي توافق مثل هذا الاستثمار للأموال، حيث توجد العديد من المخاطر والتي تتباين حسب أوجه الاستثمار للأموال والتي يتمثل بعضها بمخاطر عدم السداد وانخفاض القوة الشرائية للنقود في حالة الاستثمار في السندات مثلا.

- إن سعر الفائدة هو ثمن السيولة: أي أن الفرد الذي يقوم بإقراض أمواله للغير فإنه يتخلى عن الأموال التي تمثل السيولة، كما أن الفرد عندما يستخدم أمواله الذاتية لأغراض استثمارية فإنه يتخلى نتيجة هذا الاستخدام عن السيولة التي تمثلها الأموال التي تم استخدامها.

- إن سعر الفائدة هو الثمن العائد أو المقابل له: إذ أن معظم عمليات الإقراض والاقتراض في الوقت الحاضر تتم لأغراض استخدام الأموال في مجالات إنتاجية وليس لاستخدامها في المجالات الاستهلاكية،

¹ عادل مختاري، أحمد بن البار، أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص 51.

² فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 421، 422.

وبحيث أن جزء الذي يتصل بالمجالات الاستهلاكية يكون صغير جدا بالمقارنة مع ما يتم استخدامه من الأموال لأغراض إنتاجية.

الفرع الثاني: أهمية سعر الفائدة

تتشابه جميع المعاملات المصرفية في دول العالم كافة بفرض سعر الفائدة على القروض، حيث تظهر أهميته من خلال مساعدة البنك المركزي بالتحكم بالعروض الخاصة بالنقود، وكذلك في عمليات تداولها ويساعد في تخفيض نسبة السيولة النقدية في السوق عندما يرتفع سعر الفائدة والذي يرافق هذا الارتفاع انخفاض ملحوظ في الطلب على القروض، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض نسب التضخم.

يعتبر سعر الفائدة مهما للعديد من المستويات، فعلى المستوى الشخصي يعد ارتفاعه عائقا لبعض ممن يريدون شراء عقارات أو سيارات أو ما شابه ذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة معناه ارتفاع تكلفة التمويل وعلى العكس، فإن سعر الفائدة قد يشجع بعضهم على الادخار لأنهم يستطيعون الحصول على دخل أكبر إذ ما ادخروا جانب من دخولهم وعلى مستوى أكثر. عموما فإن لسعر الفائدة تأثير على الاقتصاد بصفة عامة، لأنه يؤثر فقط على رغبات المستهلكين في الإنفاق أو الادخار ولكن أيضا على قرارات المستثمرين من أصحاب الأعمال ولأن تغيرات سعر الفائدة لها تأثير هام على الأفراد والمؤسسات المالية ورجال الأعمال والاقتصاد في مجمله، إن تقلبات سعر الفائدة تؤدي إلى حالة من عدم التأكد، مما يؤثر سلبا على قرارات المستثمرين ويجعل الأمر صعبا للتخطيط للمستقبل وحتى بالنسبة للمستهلكين فسوف يؤثر على قراراتهم عند شراء السلع المعمرة.

وأن اعتماد معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن معدلات الفائدة تضمن عنصر التوقعات التضخمية وهذا يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن أن الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات سعر الفائدة بتشدد السلطات، كما أن معدل فائدة يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، وكقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية¹.

ويشغل سعر الفائدة دورا كثيرا في النشاط الاقتصادي ويعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة²:

أولا: أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد:

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد خصوصا الذين يريدون شراء السيارات والعقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي ولكن قد

¹ فنيش جهيدة، إدارة مخاطر سعر الفائدة، دراسة واقع إدارة مخاطر معدل الفائدة لدى بنك أبو ظبي FAB مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جبيل، 2019، ص12.

² نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق 1990-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص 13.

يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين، وتحديدًا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي.

ثانياً: أهمية سعر الفائدة على المستوى العام:

يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل، من خلال تحقيق الأمور التالية:

- السعي إلى استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة، بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي؛
- ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة؛
- الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادخار لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية؛
- كونها السعر الذي يدفعه المقترض بسبب حصوله على أموال تميزت بالندرة؛
- تنظيم العرض والطلب على الأرصد فارتفاعها مثلاً مؤشراً عن زيادة قدرة الأرصد المعدة للإقراض وتوجيه الناس إلى عدم الإقراض في استخدامها.

المطلب الثاني: أنواع وتقسيمات سعر الفائدة

الفرع الأول: أنواع سعر الفائدة:

أولاً: سعر الفائدة الاسمي والحقيقي:

ويعرف سعر الفائدة الحقيقي على أنه سعر الفائدة المعدل للتغيرات المتوقعة لمستوى السعر¹، أو هو سعر الفائدة المصحح بعد أثر التضخم أي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي هو الذي يقيس التكلفة الحقيقية للإقراض ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية وكمية الاستثمار.

$$\text{معدل التضخم} - \text{سعر الفائدة الاسمي} = \text{سعر الفائدة الحقيقي}$$

أما بالنسبة لسعر الفائدة الاسمي فهو سعر الفائدة المعلن عليه، أي سعر الفائدة الذي يدفعه المستثمرون عنه اقتراض الأموال، أو الذي يدفعه البنك على الإيداعات².

ثانياً: سعر الفائدة المدينة وسعر الفائدة الدائن:

سعر الفائدة الدائنة هو السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، أو الودائع الادخارية، أما سعر الفائدة المدين هو الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء³.

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بن العربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 108.

² جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 187.

³ برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018،

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتفاع الاقتصادي، المجلد 7، العدد 01، ورقلة، الجزائر، 2021، ص 116.

ثالثا: سعر الفائدة الثابت والمتغير

سعر الفائدة الثابت هو السعر الذي يبقى ثابت طيلة فترة التمويل أو القرض الممنوحة من قبل المؤسسة التمويلية سواء مصرف أو شركة تمويلية مرخصة، وعادة من يتحمل تبعات ومخاطر التغير في السعر، وهو الممول وليس المقرض ولكن سيفقد في المقابل المقرض إمكانية الاستفادة من انخفاض الأسعار في المستقبل، أما بالنسبة لسعر الفائدة المتغير فهو عكس سعر الفائدة الثابت إذ يتيح الفرصة للممول تغيير السعر كل مرة يتم الاتفاق عليها وإفصاح عنها للمقرض، وبالتالي سيتحمل المقرض تبعات ومخاطر ارتفاع التغير في سعر الفائدة مستقبلا.

رابعا: سعر الفائدة البسيطة والمركبة:

الفائدة البسيطة هي فائدة تحسب عندما يكون المبلغ المدخر ثابتا ومعدل الفائدة ثابتا أيضا، وتعتبر الفائدة البسيطة طريقة سريعة لحساب رسوم الفائدة على القرض، ويتم تحديد الفائدة البسيطة عن طريق ضرب معدل الفائدة اليومي في الأسهم في عدد الأيام المنقضية بين المدفوعات، أما الفائدة المركبة هي مجموع الفائدة والمبلغ الأصلي للمدخر، ومن هنا يمكن تجميع سعر الفائدة خلال فترة زمنية لاحقة، وتسمى تركيب الفائدة مع المبلغ الأصلي¹.

الفرع الثاني: تقسيمات سعر الفائدة

وتقسم أسعار الفائدة إلى²:

أولاً: سعر سقف الفائدة: وهو الحد الأقصى الذي يصل إليه سعر الفائدة المحدد من قبل السلطات المصرفية ويغطي هذا المعدل نسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة، ولكنه لا يشمل معدل العوائد وسعر السوق، لأنهما مستقلان عن معدل الحد الأقصى.

ثانياً: قسيمة معدل الفائدة: هي نسبة الفائدة التي تدفع عند القيمة الاسمية الخاصة بالسندات مثل السندات طويلة الأجل التي يشتريها الأفراد من منشأة معينة.

ثالثاً: سعر الفائدة في السوق: وهي العبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل، والناجمة عن استثمار مرتبط مع التكلفة الظاهرة عند تنفيذ هذا الاستثمار وتوجد العديد من أنواع العوائد ومنها:

• **عائد السوق:** وهي الفائدة السنوية المدفوعة بناءً على سعر السندات في السوق، ويعرف أيضاً باسم العائد على التشغيل أو العائد الحالي؛

• **عائد تحت الاستحقاق:** هو دفع معدل سنوي للفائدة ويشمل متوسط التقديرات السنوية التي تظهر نتيجة الاختلال بين القيمة الاسمية وقيمة الشراء الخاصة بالسندات؛

• **العائد الربحي:** وهو المبلغ المالي السنوي المدفوع للمساهمين؛

¹فنيش جهيدة، إدارة مخاطر سعر الفائدة، دراسة واقع إدارة مخاطر معدل الفائدة لدى بنك أبو ظبي FAB، مرجع سبق ذكره، ص11.

²المرجع السابق، ص 9، 10.

• **سعر الفائدة طويلة الأجل:** هي الفائدة التي يكون سعرها طويل الأجل تتراوح بين 5 و10 سنوات على الأكثر

• **سعر الفائدة متوسطة الأجل:** هي الفائدة التي يتراوح سعرها بين سنة و5 سنوات؛

• **سعر الفائدة قصيرة الأجل:** هي الفائدة التي تختلف أسعارها و مدة سدادها بين سنة، شهر، أسبوع، يوم وتعتبر أسعار هذا النوع من الفوائد حساسة لتغيرات السوق الخاص برأس المال بدولة ما.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمحددة في سعر الفائدة

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سعر الفائدة:

تعد من مهام البنك المركزي مراقبة وضع السوق الذي يحتوي على عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الفائدة، إما يرتفع سعر الفائدة عند ارتفاع هذا العامل أو العكس، ومن أبرز العوامل المؤثرة على سعر الفائدة منها¹:

أولاً: العوامل المباشرة:

هي مجموعة من العوامل المؤثرة في سعر الفائدة وتتمثل على النحو الآتي:

- 1- **السياسة النقدية:** يلجأ البنك المركزي عادة عند ارتفاع التضخم الحد من كمية النقود المفروضة التي تؤثر بشكل مباشر على ارتفاع سعر الفائدة، وإن زيادة نمو عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة التضخم، وانخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح في حال زيادة نسبة الطلب على المعروض من النقود، حيث يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة والتقليل من معدل القروض في دائرة الاقتصاد
- 2- **السياسة المالية:** إن زيادة حجم الدين للبلد بسبب سياستها الاتفاقية يضطرها إلى الاقتراض من المصارف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في حالة ثبات العوامل الأخرى.
- 3- **مستوى النشاط الاقتصادي:** يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الاقتصادي إذ أن ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم ارتفاع الناتج عند إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس.

ثانياً: العوامل غير المباشرة:

وتتمثل العوامل غير المباشرة بما يلي:

- 1- **عامل التوقعات:** تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المستثمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.
- 2- **تفضيل السيولة:** إذا كانت الأوراق المالية طويلة الأجل تحقق عائداً أكبر من الأوراق المالية قصيرة الأجل فإن ذلك يؤثر في أسعار الفائدة.
- 3- **تجزئة السوق:** إن كل المقرضين والمقترضين له أجل استحقاق مفضل لديه أي أن شكل المنحنى الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق الطويلة والقصيرة الأجل.

¹ نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة

الفرع الثاني: العوامل المحددة لسعر الفائدة:

إن المحددات الاقتصادية الأساسية التي تحدد سعر الفائدة تتمثل في¹:

أولاً: سياسة البنك المركزي: عند حدوث أزمات اقتصادية في دولة ما فإنها تقوم ببعض الإجراءات التنشيطية لانقاذ الاقتصاد من الأزمة، ومن أبرز هذه الإجراءات هو قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة عن طريق زيادة العرض النقدي حتى تشجع المستثمرين على أخذ قروض من البنوك التجارية والاستثمار في اقتصاد الدولة، وبعد فترة من الزمن يتعافى اقتصاد الدولة من الأزمة، لكن تظل هناك كمية سيولة نقدية كبيرة بالأسواق نتيجة عملية الاقتراض الكبيرة التي تمت، وإذا ما زالت السيولة النقدية في الأسواق عن النسب الطبيعية فإن هذا يؤدي إلى التقليل من قوتها الشرائية وتسبب في ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تتحول السيولة النقدية الزائدة إلى سبب مباشر في التأثير السلبي الاقتصادي على مستوى التضخم هنا تقوم البنوك المركزية بالتدخل لرفع أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى تقليل عمليات الاقتراض من قبل المستثمرين لارتفاع معدل الفائدة، والنتيجة أنه عند زيادة العرض النقدي سوف تنخفض معدلات الفائدة القصيرة الأجل في حين أن معدلات الفائدة طويلة الأجل لا تتأثر في المراحل الأولى.

ثانياً: حالة الموازنة العامة للاقتصاد: إن تحقيق العجز في الميزانية العامة للدولة يستلزم ضرورة تغطية هذا العجز باللجوء إلى الوسائل غير العادية وهي الاقتراض العام أو الإصدار النقدي، لأن التقليديين يرون تمويل المشاريع بأسلوب العجز المالي للدولة، وله العديد من السلبية منها:

• يؤدي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما يخل بالتوازن الاقتصادي التلقائي، ويؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار؛

• يضر بأصحاب الدخل الثابت؛

• يبدل من نوعية الإنتاج فيتجه المستثمر إلى إنتاج السلع الكمالية مثلاً التي يزداد الطلب عليها.

في حين إقراض الحكومة يعني زيادة الطلب على مصادر التمويل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، أما إذا قامت بإصدار النقود فيؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، يعني كلما كان عجز الموازنة العامة أكبر ارتفعت معدلات الفائدة بنحو أكبر.

ثالثاً: التجارة الخارجية والعلاقات الدولية: تتعكس المعاملات التجارية على العالم الخارجي على حالة الميزان التجاري أما بالفائض أو العجز عند ظهور العجز يجب تغطيته والاقتراض من الخارج، كلما زاد العجز في الميزان التجاري وزاد هذه الحالة، تقوم الجهات الخارجية بشراء السندات المحلية ما لم تكن معدلات الفائدة عليها تنافسه.

رابعاً: عند حدوث الكساد: يقوم البنك الاحتياطي الفدرالي بخفض أسعار الفائدة لتشجيع الناس على التوجه إلى القروض والقيام بالشراء لتحريك عجلة الاقتصاد، إن هذا الحل فعال جداً على المدى القصير لكم البنك

¹ محمد صلاح ، قرواط يونس، المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية المحاصرة، العدد 04 جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2017، ص ص 62، 63

أن يراعي المدى البعيد للتضخم وذلك بالموازنة بين الأهداف قصيرة المدى من زيادة الإنتاج وبين أهداف المدى البعيد من خفض معدلات التضخم بمفهوم آخر إن ما يكسب المصرف الفدرالي أهمية هي قدرته على خفض ورفع أسعار الفائدة والذي يؤثر بشكل غير مباشر على التضخم، وبالتالي على شكل الاقتصاد عموماً¹.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الفائدة:

ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي تناولت عددا من المتغيرات الاقتصادية وبينت مفهوم وأهمية هذه المتغيرات في الحياة الاقتصادية ومن بين هذه المتغيرات سعر الفائدة، إذ أن كل مدرسة اقتصادية أعطت دور مهم لسعر الفائدة، ويختلف هذا الدور من مدرسة إلى أخرى كما ظهرت نماذج حديثة بعضها مؤيد لدور سعر الفائدة وبعضها معارض لدور سعر الفائدة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة:

نظر الكلاسيك من الاقتصاديين لسعر الفائدة على أنها أمر ضروري يجبر الأفراد والمؤسسات على الادخار، أي تأجيل الاستهلاك رغم أن الاستهلاك الحاضر أهم من الاستهلاك المستقبلي، ويتميز المحيط والفترة التي نشأت فيها المدرسة الكلاسيكية أنها الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلكتي الثروة والقيمة، ومع انتقال مركز البحث من مجال التداول إلى مجال الإنتاج كان لازماً عليهم التفكير في الوسائل التي تنمي الثروة والحث عليها، كذلك ظل الاقتصاديون التقليديين فترة طويلة من الزمن لا يخضعون النظرية النقدية إلى مكانة ثانوية لذلك نجد تحليلهم النقدي يتميز بكثير من البساطة في اعتمادهم على العوامل الكمية المحصنة في التحليل النقدي، حيث اعتبر النقود سلعة من السلع والقوى التي تحدد هذه السلع هي العوامل المتصلة بالعرض والطلب والتغيرات الحاصلة في قيمة النقود، وكذلك ينظر الكلاسيك إلى سعر الفائدة على أنها أداة ضرورية تجبر الأفراد على الادخار وإيجار التراكمات الرأسمالية، الأساسية لنمو الاقتصاد، وهكذا فإن سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي ثمن الادخار أي ثمن قيام الفرد بعملية الادخار².

فالنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعرف أيضاً بنظرية التفضيل الزمني، كما أنها تعرف أيضاً بنظرية الادخار والاستثمار لسعر الفائدة، وقد تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصاديين الكلاسيكي أمثال ريكاردو. الفرضيات التي يسعى لها الاقتصاديون الكلاسيك هي تحقيق حالة الاستخدام الكامل، وإن وظيفة النقود تقتصر على تسهيل عملية المبادلة (استبعاد فرضية الاحتفاظ بالسيولة النقدية)، وتحديد مقدار الادخار³. يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك سعر الفائدة بأنها ظاهرة حقيقية تعتمد على ظواهر حقيقية وطبقاً لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يعد مكافأة للانتظار أو للادخار أو مقابل الامتناع عن الاستهلاك الحالي، مادام سعر

¹ المرجع السابق، ص 63.

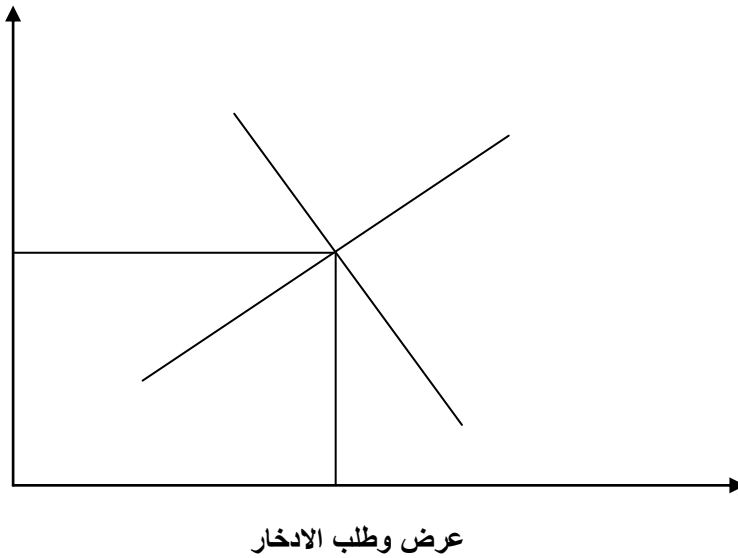
² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 107

³ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،

2011، ص 38.

الفائدة هو سعر الانتظار وكأي سعر آخر سوف يتحدد بالعرض والطلب، وفي هذه الحالة فإن العرض يعني المدخرات المعروضة وفي حين أن الطلب يعني الطلب على الاستثمار¹.
أولاً: تحديد سعر الفائدة:

لا تعد الفائدة في نظر الاقتصاديين أن تكون ثمناً للادخار، وقد لخص هذا التعريف موقف التقليديين في تحديد سعر الفائدة، لذلك وصلوا إلى أن سعر الفائدة يتحدد كأى ثمن آخر، ولما كان طلب الادخار يعود عند التقليديين إلى الاستثمار هنا يتم القول أن سعر الفائدة يتحدد بالادخار.
الشكل(1-1): شكل توضيحي لسعر الفائدة حسب التقليديين :

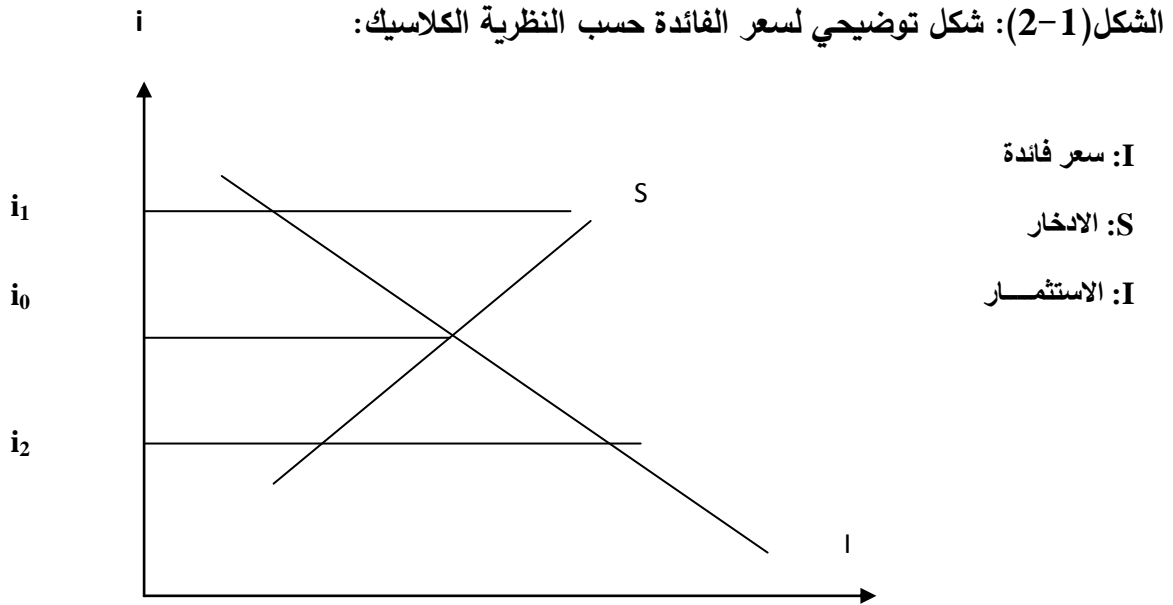


المصدر: سمير حسون، الاقتصاد السياسي في تطوير الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 277

ومن ثم أصبح يتحدد سعر الفائدة من السوق بالطلب على الاستثمار الذي يقبل عليه رجال الأعمال والمنتجون بعرض المدخرات التي تقوم بها الأفراد والعائلات ، ومن جهة أخرى المدخرون يعرضون مدخراتهم والمستثمرين يطلبونها وعند سعر التوازن تحصل عملية رضى الطرفين على مقدار الفائدة التي يطلبها المدخرون ويرضي المستثمرين بدفعها، بمعنى آخر أن المدخرين هم غير المستثمرين وقد لا يعرف بعضهم البعض، ومع ذلك تتوجه الادخار نحو الاستثمارات عن طريق سعر الفائدة ويتحقق التوازن عند سعر فائدة معين، وإذ أصبح سعر الفائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الادخار أكبر من الاستثمار، ومن ثم يحصل التنافس بين المدخرين أنفسهم للحصول على عائد أقل، وبسبب هذا التنافس ينخفض سعر الفائدة باتجاه سعر الفائدة التوازني، ويحصل العكس تماما إذ أصبح سعر الفائدة أقل من سعر الفائدة التوازني، هذا سيؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على اقتراض الأموال المدخرة، وستؤدي هذه

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2004، ص 185.

المنافسة إلى استعدادهم بدفع سعر فائدة أعلى وبالتالي سيأخذ سعر الفائدة بالارتفاع نحو سعر الفائدة التوازني¹، كما يتضح في الشكل الآتي:



المصدر: بن حمودة سكيينة، دروس فالاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والإعلام ، جامعة الجزائر، 2006، ص 417.

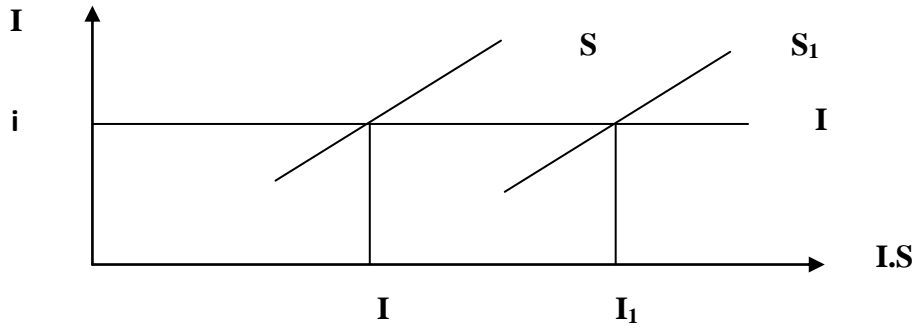
ويتضح من خلال الشكل (1-2) عند i_1 ونتيجة تنافس المدخرين فيما بينهم يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض، ما يترتب عليه ارتفاع الطلب على رأس المال حتى يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار من جديد عند سعر الفائدة التوازني، ويحصل العكس عند مستوى سعر الفائدة المنخفض i_2 . حيث عندما ينخفض عرض المدخرات بالنسبة للطلب عليها مما يتسبب في ارتفاع سعر الفائدة التي يرافقه زيادة عرض المدخرات في الطلب على رأس المال المدخر لفرض الاستثمار حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار من جديد عند مستوى سعر الفائدة التوازني.

واستنادا إلى قانون ساي افترض لكلاسيك وجود فرط غير محدودة للاستثمار عند مستوى سعر الفائدة السائد، أي أنهم افترضوا أن المنحنى ذلك فإنه مهما كان سعر الفائدة فإن مقدار من الادخار لا بد من أن يتجه تلقائيا نحو الاستثمار كما في الشكل الموالي²:

¹ سمير حسون، الاقتصاد السياسي في تطوير الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 277.

² سكيينة بن حمودة ، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والإعلام، 2006، ص 418.

الشكل (1-3): شكل يوضح سعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية اعتمادا على قانون ساي



المصدر: سكيبة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والإعلام، 2006، ص 418
يتضح من الشكل (1-3) أن الزيادة في الادخار وانتقال منحنى الادخار إلى جهة اليمين من S إلى S_1 قد اتجهت نحو الاستثمار الذي زاد من I إلى I_1 .

ثانياً: نقد النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة:

تعرضت نظرية الفائدة الكلاسيكية لانتقادات عدة نذكر منها²:

- ترى النظرية أن كل ادخار لابد من أن يتمخض عن فائدة، وبناء عليه فهي لا تسلم بوجود الاكتناز وهو يمثل مدخرات سائلة لا تستثمر، ولا تعد فائدة، وهذا المنطق يقتصر على اعتبار النقود مجرد عربة لنقل القيم ودون أن تؤدي دورها كمخزن للقيمة أي كأداة للوفاء بالقيم المستقلة، ومستودع لحفظ القيمة إلى المستقبل وهذا التحليل بطبيعته يستبعد عنصر الزمن من الدراسة الاقتصادية، بما يحويه من توقعات؛
- كما سعى الكلاسيكيون أولاً بعدم وجود ادخار يدر فائدة فإنهم سلموا كذلك بعدم وجود فائدة لا تتولد عن ادخار، فلكي يحصل الفرد على الفائدة لابد من القيام بالادخار؛
- طبقاً للنظرية الكلاسيكية للفائدة، فإن مزيداً من الاستثمار يمكن أن يحدث فقط عن طريق خفض الاستهلاك، كلما زاد خفض الاستهلاك كلما زادت المدخرات وزاد الاستثمار.

كذلك فإن لكلاسيك في نظريتهم لسعر الفائدة يفترضون ثبات حجم الدخل القومي، ذلك أن النظرية تستبعد أثر تغيرات الدخل على الادخار، وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً لإمكان النظر إلى كل من منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار باعتبارهما عاملين مستقلين عن بعضهما، وهذا بدوره شرط ضروري للاعتماد على هذين المنحنيين في تحديد سعر الفائدة.

المطلب الثاني: نظرية الأرصد المعدة للإقراض لسعر الفائدة:

نظرية الأرصد المعدة للإقراض، تعرف أيضاً بالنظرية الكلاسيكية الحديثة للفائدة تمت صياغتها أولاً من قبل الاقتصادي السويدي فيكسل، ثم تطورت أخيراً من قبل مجموعة من الاقتصاديين السويديين من ضمنهم ميردال، ليفرال، أوهلن...، وقد ساهم الاقتصادي الإنجليزي روبرنسن أيضاً في تطويرها.

¹المرجع السابق، ص 418.

²مرجع نفسه، ص 419.

لقد تبنى الاقتصاديون الكلاسيك المنهج الحقيقي بالنظر إلى سعر الفائدة فقد فسروا ظاهرة سعر الفائدة بمعيار الادخار الحقيقي والاستثمار الحقيقي لم يتزكوا مجالا للعوامل النقدية في تحديد سعر الفائدة¹.

الفرع الأول: مصادر العرض والطلب على الأرصدة المعدة للإقراض

أولاً: مصادر عرض الأرصدة المعدة للإقراض:

يتكون عرض هذه الأموال القابلة للإقراض من أربعة مصادر وهي:

1- **الادخار**: المصدر الأول والأساسي للأموال القابلة للإقراض هي ادخار الأفراد وادخار قطاع الأعمال، فادخار الأفراد في إطار هذه النظرية له معنيين، المعنى الأول الادخار المخطط أو المتوقع بواسطة الأفراد في بداية الفترة وهو الفرق بين الدخل المتوقع والاستهلاك المتوقع، والثانية أن الادخار هو الفرق بين الدخل من فترة سابقة والاستهلاك الجاري وعندما يكون الدخل ثابت فإن حجم المدخرات التي يعرضها الأفراد تتغير طردياً بتغير سعر الفائدة.

2- **الاكتناز السلبي**: هو الأرصدة النقدية العاطلة أو المكتنزة في فترة سابقة، وتزيد الأموال المحررة منها بزيادة سعر الفائدة في السوق والعكس صحيح.

3- **الائتمان المصرفي**: تتمثل المصارف مصدراً هاماً لعرض الأموال القابلة للإقراض من خلال منح القروض وتقديم الائتمان، وتزيد هذه القروض عند ارتفاع سعر الفائدة، وتتنخفض بانخفاض سعر الفائدة².

4- **الإقراض الأجنبي في السوق المحلي**: عند ارتفاع سعر الفائدة في بلد ما بالمقارنة مع البلدان الأخرى، يزيد الإقراض الأجنبي في ذلك البلد وبالتالي زيادة الأموال المعدة للإقراض، وقد يكون في شكل مباشر من طرف البنوك الأجنبية للمقترضين في ذلك البلد، أو بشكل غير مباشر وذلك بشراء مثلاً السندات من السوق المالي لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني هذا انخفاض أسعار السندات مما يحفز المقترض الأجنبي على شرائها³.

ثانياً: مصادر الطلب على الأرصدة المعدة للإقراض:

توجد أربعة مصادر لتحديد الطلب على هذه الأرصدة وهي⁴:

1- **القطاع العائلي**: عادة يكون الطلب على القروض لتمويل النفقات الاستهلاكية أو السلع المعمرة مثل: السيارات، المساكن، أجهزة منزلية...، حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة سوف تحفز الأفراد على زيادة الطلب على الأرصدة المعدة للإقراض لغرض الاستهلاك.

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010، ص 126.

³ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 314.

⁴ بلال بوبلوط، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة (2000-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص النقود والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 12.

2- قطاع الأعمال: يعتبر الجزء الأساسي من الطلب على الأرصدة المعدة للإقراض من خلال قيام رجال الأعمال بشراء معدات رأسمالية، مواد خام...، ويعد الطلب لغرض الاستثمار جد حساس لتغيرات سعر الفائدة، فكلما ارتفع هذا الأخير ينخفض الطلب على الأرصدة المعدة للإقراض والعكس.

3- القطاع الحكومي: إن سياسة الحكومة من الإنفاق العام هي تحقيق المصالح العامة مثل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، فعند زيادة الإنفاق الحكومي وتمويله عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على الأموال المعدة للإقراض.

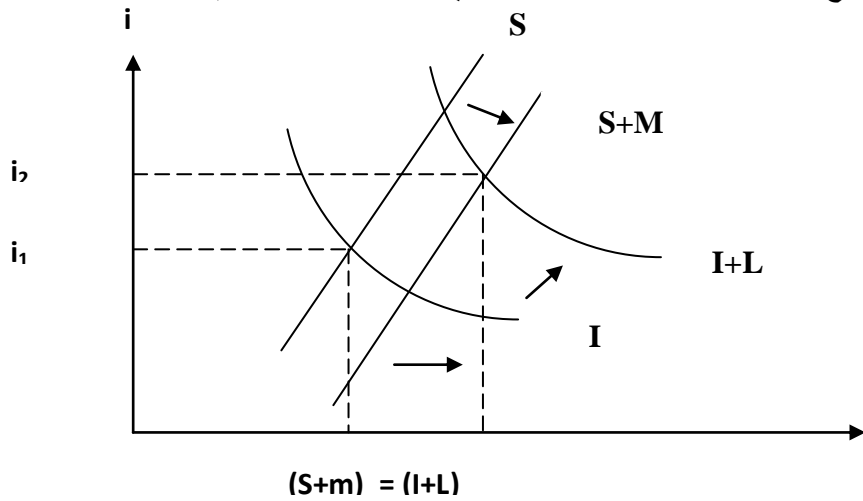
4-الطلب الخارجي: إن انخفاض معدل الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى يسمح للمقترضين الأجانب بزيادة طلبهم على الأموال القابلة للإقراض في ذلك البلد.

الفرع الثاني: تحديد سعر الفائدة حسب نظرية الأرصدة المعدة للإقراض:

تعد نظرية الأرصدة المعدة للإقراض محاولة لتحسين النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة، فهي تشجع النواحي النقدية وغير النقدية، من أجل تحديد سعر الفائدة وفق هذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للإقراض مع عرضها¹.

ويمكن توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة بيانياً وفق هذه النظرية كما يلي:

الشكل (1-4): يوضح تحديد سعر الفائدة حسب نظرية الأرصدة المعدة للإقراض،



المصدر: ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 337

حسب هذه النظرية سعر الفائدة مرتبط بعمليات الإقراض والاقتراض، حيث أن الطلب على الأرصدة المعدة للإقراض ينتج أساساً من المستثمرين وهذا الطلب مرتبط مع سعر الفائدة ارتباطاً عكسياً، أما عرض الأرصدة المعدة للإقراض فينتج أساساً من الأفراد والمؤسسات من خلال الادخار وهذا العرض مرتبط مع سعر الفائدة ارتباطاً طردياً كما يبينه الشكل (1-4).

¹ سامي خليل، النظريات والسياسة النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1992، ص 536.

حيث تجد في جانب العرض، عرض الادخار (S) وعرض النقود (M) ومنه مجموع عرض الأرصدة المعدة للإقراض هو (S+M).

أما جانب الطلب فند الطلب على الادخار لغرض الاستثمار (I) والطلب على النقود لغرض الاكتناز (L) وعليه مجموع طلب الأرصدة المعدة للإقراض هو $I+L$ ¹.

وطبقا لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحدد عندما يتساوى عرض الادخار مع عرض النقود و الطلب على الطلب على الادخار لغرض الاستثمار مع الطلب على النقود لغرض الاكتناز بشرط أن يتحقق التوازن. تحاول هذه النظرية أن تصل إلى نتيجة وهي أنه من الممكن زيادة الأرصدة المعدة للإقراض، دون أن يكون لها زيادة مماثلة في حجم الادخار باعتبار أن زيادة الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي يترتب عليه زيادة أكبر في عرض النقود بفعل مضاعف الائتمان ومن ثم الأرصدة المعدة للإقراض دون أن يكون للأفراد أو المؤسسات دور في هذه الزيادة.

إن سعر الفائدة التوازني I_1 يتحدد عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار وهذا حسب النظرية الكلاسيكية ثم ينتقل إلى مستوى توازني جديد والمتمثل في I_2 ، وهو ناتج عند تساوي الأرصدة المعدة للإقراض مع عرضها (s+m) مع $I+L$ ².

ويمكن التفريق بين هذه نظرية الأرصدة المعدة للإقراض والنظرية الكلاسيكية في تحديد سعر الفائدة كما يلي³:

- 1- إن نظرية الأرصدة المعدة للإقراض توسيع لنظرية الادخار والاستثمار كما يتقرر في الواقع، بالإضافة إلى إدخال مفهوم النقود في حين يكون هذا الأخير بعيدا عنه بقيم حقيقية؛
- 2- إن نظرية الأرصدة تعترف بالنقود كعنصر فعال يؤثر في تحديد سعر الفائدة، بينما أنكر الكلاسيك هذا الدور واعتبروا النقود عنصرا حيايا؛
- 3- إن نظرية الأرصدة تأخذ بالحسبان الائتمان المصرفي كمحدد لعرض النقود دون تأثيره في سعر الفائدة.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية لمعدل الفائدة

حسب كنز سعر الفائدة دالة للتفضيل النقدي فكلما زاد التفضيل النقدي كلما ارتفع ثمن التخلي عن السيولة، كلما قل التفضيل النقدي لدى الأفراد كلما انخفض سعر الفائدة، وعليه فارتفاع وانخفاض سعر الفائدة هو خير مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد، وتمثل السيولة لدى الأفراد جانب الطلب بينما تكون الكميات النقدية جانب العرض.

يتحدد سعر الفائدة بعرض وطلب السيولة النقدية، من هنا فإن سعر الفائدة التوازني يتحدد بعرض النقود والطلب عليها حيث يتجه تفضيل السيولة للزيادة مع انخفاض معدل الفائدة، وبافتراض ثبات عرض النقود في الأجل القصير إذ أخذنا بعين الاعتبار أن سعر الفائدة يتجه عكسيا مع الكمية النقدية المعروضة وطرديا مع

¹ ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والتوزيع، عمان، 2006، ص337.

² المرجع السابق، ص338.

³ عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

تفضيل السيولة، فإن أي تغيير في عرض النقود سيعمل على تغيير معدل الفائدة ويتحدد سعر الفائدة بالطلب على النقود وكذلك عرض النقود:

أولاً: الطلب على النقود: ويقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها أما يوجد تفضيل للاحتفاظ بالنقود ولماذا يوجد تفضيل السيولة هذا، فإن كنز يرجعه إلى ثلاث دوافع¹:

1- دافع المعاملات: ويقصد به توافر السيولة أي النقود من أجل المعاملات الجارية وضروريات الحياة اليومية ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة ويقل كلما قلت الفترة للحصول على الدخل، ومن ناحية يتوقف على حجم الدخل الحقيقي، والعلاقة طردية بين حجم الدخل والطلب على النقود والعكس صحيح.

ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من ناحية المستهلكين ومن ناحية المنظمين، فمن ناحية المستهلكين يسمى دافع الدخل وهنا يتوقف مقدار دافع المستهلكين بكمية النقود على طول الفترة الزمنية التي يحصلون عليها على الدخل والعكس صحيح، ومن ناحية المنظمين يسمى بدافع التجارة ويعني هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات النقود من أجل القيام بعمليات الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية.

لذلك فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على التغيير في الدخل وليس التغيير في أسعار الفائدة.

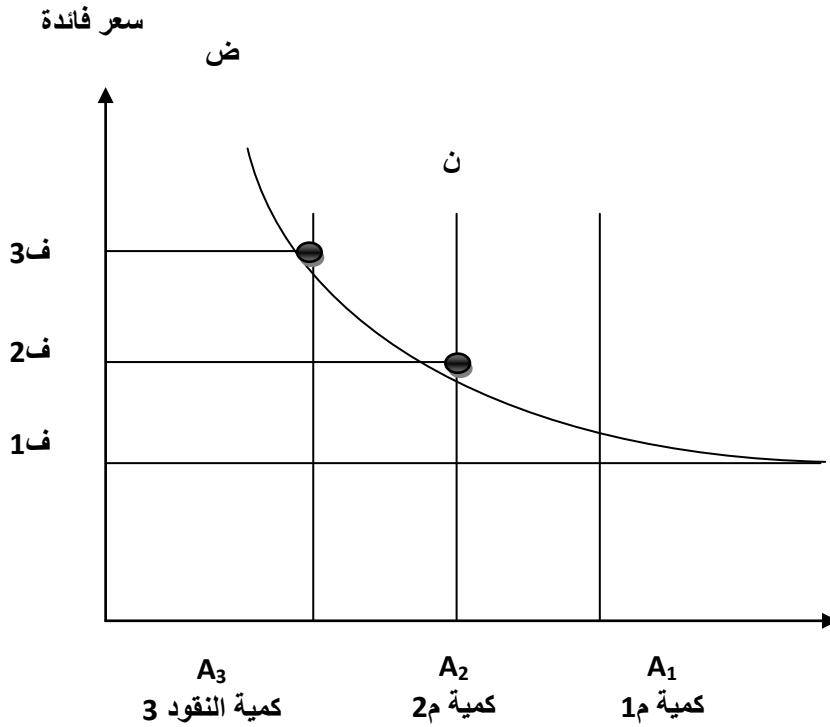
2- دافع الاحتياط: ومصدره حسب كنز الحرص على تلاقي الاحتمالات التي تستدعي نفقات غير منتظرة، حيث يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة مثل خطر البطالة، ويرتبط أساساً دافع الاحتياط بالعامل النفسي والشخصي للأفراد، فنجد أن الشخص المتشائم دائماً يلجأ إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض الاحتياط ومواجهة الطوارئ مثل حالات المرض أو حالات الركود الاقتصادي، وبالتالي في حالة الانتعاش والرواج يقل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، أما حالات الكساد فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وذلك لا يرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة ولكن سيرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل، فالرجل الغني يميل للاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل دافع الاحتياط.

3- دافع المضاربة: المضاربة هنا تكون في سوق الأوراق المالية، إذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، من منظور أن البنوك هي مخزن للقيمة حيث تمكن الأفراد من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية والاستفادة من المضاربة عليها بهدف تعطيل مزيداً من الأرباح الرأسمالية، وهناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتوقف على سعر الفائدة، ويحتفظ الأفراد بكمية من النقود من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار التي يتوقعها المنتج أو المستهلك فيما يتعلق بالسلع والخدمات عامة والسندات بصفة خاصة، فلا شك أن انخفاض سعر الفائدة يرفع قيمة السندات والعكس واحتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للاستفادة بفروض هذه الأسعار.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك والأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 302، 303

إن انخفاض وارتفاع القيمة السوقية يؤدي إلى آثار عكسية في أسعار الفائدة، وبالتالي فإن احتفاظ الأفراد بأموال سائلة يمكنهم من شراء السندات عند انخفاض أسعارها ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها.
منحنى تفضيل السيولة:

توجد علاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود للاحتفاظ بها من أجل المضاربة، إذا تصورنا أنه يوجد جدول يمثل رغبة الأفراد من الاحتفاظ بكميات معينة من النقود عند أسعار الفائدة مختلفة فإنه يمكن تمثيل هذا الجدول في رسم بياني يطلق عليه منحنى تفضيل السيولة¹:
الشكل (1-5): شكل توضيحي يبين سعر الفائدة حسب النظرية الكينزية:



المصدر: عبد الرحمان يسرى أحمد، اقتصاديات البنوك والنقود، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 209
 يمثل منحنى تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجل المضاربة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة (1ف) تكون كمية النقود عند (ك3) وعند (2ف) تكون كمية النقود عند (ك2) ، وعن (3ف) تكون مرتفعة وبالتالي تكون أسعار السندات منخفضة ولذلك الجزء الأكبر من ثروة الأفراد في صورة سندات وسيتم بيعها عندما ترتفع الأسعار والعكس عندما تكون سعر الفائدة منخفضة.

من الملاحظات الهامة على منحنى تفضيل السيولة هو ظهور ما يسمى بمصيدة السيولة والتي تعني أنه عند انخفاض سعر الفائدة إلى حد معين فإن منحنى السيولة يميل إلى أن يكون للمحور الأفقي وتعني إلى أن الأفراد يحتفظون بكميات إضافية من النقود عند سعر ثابت للفائدة².

¹. عبد الرحمان يسرى أحمد، اقتصاديات البنوك و النقود، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 209.

²المرجع السابق، ص 210

أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية. وعلى هذا الأساس فإن الأفراد ورجال الأعمال قادرين على التوصل إلى تنبؤات صحيحة بالنسبة لسعر الفائدة في المستقبل¹؛

• الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار بضمنها أسعار الفائدة وهو ما افترضته النظرية الكلاسيكية أصلاً ورفضته النظرية الكينزية، فلا يوجد فخ السيولة في الطلب على الأموال القابلة للإقراض وأن سعر الفائدة قادرة على تحقيق التوازن في الأسواق المالية وفي الواقع لا يمكن لسعر الفائدة بموجب هذه النظرية أن ينحرف كثيراً عن سعر التوازن لفترة طويلة لأن أي انحرافات ستكون عشوائية وقصيرة الأجل ولأن المعلومات الجديدة عن انحراف سعر الفائدة صعوداً أو نزولاً سرعان ما تجعل المتعاملين في السوق المالي يصححون توقعاتهم فيعود سعر الفائدة إلى حالة التوازن؛

• ما يحصل في الماضي أو أن المعلومات الماضية سوف لن تؤثر على أسعار الفائدة الحالية التي لا تتغير إلا في حالة ظهور معلومات جديدة أو أحداث غير متوقعة لأن أسعار الفائدة السائدة تستند إلى ما يتوقع بالنسبة للمستقبل أو ما يحصل من أحداث غير متوقعة.

كما أن فريدمان أولى اهتماماً كبيراً بنظرية الفائدة لكن الإمعان في دالة الطلب عن النقود عند فريدمان يجد أنها تشمل على ثلاثة أنواع من سعر الفائدة وأن هذا الأخير أدخل كثير من الأصول في دالة الطلب على النقود كبديل للنقود، وتتمثل هذه الأصول في الأسهم والسندات، والسلع الحقيقية للثروة البشرية حيث تتعدد الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود على هذا النحو يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود، ففريدمان نظر إلى معدل العائد على أن أي أصل من الأصول هو سعر الفائدة من هذا الأصل، ويرى فريدمان أن تعدد أسعار الفائدة على هذا النحو أمر هام لعمل الاقتصاد القومي حسب فريدمان تنقسم الفائدة إلى ثلاثة أنواع²:

• سعر الفائدة على السندات؛

• سعر فائدة على الأسهم؛

• سعر الفائدة العام؛

كما تسلط نظرية التوقعات العقلانية للفائدة الضوء على العرض المتوقع للائتمان نسبة إلى الطلب المتوقع للائتمان وذلك من خلال الربط بين معدلات الفائدة وأسعار الأصول³.

أولاً: تحديد سعر الفائدة: تميز فريدمان عن غيره في طريقة تحديد سعر الفائدة، حيث استخدم نظرية رأس المال كأساس لتحديد سعر الفائدة، فالطلب على رأس المال هو دالة سالبة في سعر الفائدة أما عرض رأس المال هو دالة موجبة في سعر الفائدة، وما أضافه "فريدمان" في البحث عن سعر الفائدة التوازني أنه فرق بين حالتين، حالة التوازن وحالة عدم التوازن.

¹ المرجع السابق، ص 319.

² حبيبة زحاف، دور معدل الفائدة في الاستثمار والبديل الإسلامي له، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تمويل دولي والمؤسسات النقدية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن مهدي، أم البواقي، 2010، ص 44.

³ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية - مؤسسات أوراق - بورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 65.

ففي حالة التوازن يتقاطع منحنى طلب رأس المال مع منحنى عرض رأس المال فنحصل على كمية توازن لسعر الفائدة وذلك خلال المدة الطويلة المستقرة، أما في حالة عدم التوازن فيرى أنه من خلال التعامل مع الواقع العلمي فإن كمية رأس المال يمكن ألا تكون هي كمية التوازن وهنا يطرح تساؤل مفاده كيف " سيتم تحديد سعر الفائدة في حالة عدم التوازن "، وللإجابة فرق " فريدمان" بين حالتين حالة عدم وجود حافظ للإنتاج وحالة وجود دافع للإنتاج

ففي حالة عدم وجود دوافع لزيادة الإنتاج، فإذا كان أصحاب المشروعات الاستثمارية ليس لديهم حافظ لزيادة أو تغيير كمية رأس المال في أي مستوى من مستويات سعر الفائدة، ومن ثم فإن سعر التوازن في هذه الحالة سوف يتحدد في السوق، لكن عند مستوى منخفض مما يدفع في المستقبل إلى أن يحفز المستثمرين إلى الاقتراض وفي نفس الوقت سوف لا يدفع المدخرين إلى الإقراض.

أما في حالة وجود دافع للإنتاج فإذا قام المنظمين ورجال الأعمال بإدخال وسائل وآلات ومعدات تكنولوجية جديدة فسوف يزيد ذلك من كمية رأس المال، وهذا القرار سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، مما يدفع المدخرين إلى رفع من مستوى مدخراتهم للإقراض، فيحين سيدفع المنظمين إلى الإحجام والامتناع عن زيادة كمية رأس المال حتى لا يشجع ذلك على رفع سعر الفائدة.

إلا أن "فريدمان" ظن أنه من الممكن أن يكون سعر الفائدة التوازني سالبا ويقوم هذا الاقتراض الممكن الحصول عليه في المدى الطويل عندما لا يوجد عناصر رأس مالية أخرى يمكن أن تحقق دخلا اقتصاديا دائما، بتقابل ذلك مع رغبة مالكي الثروة وتمسكهم بإبقاء الحال على ما هو عليه ولكن يجب أن يكون لمالكي الثروة مصادر رأس مالية أخرى تمكنهم من الحصول على المبالغ التي يقومون بدفعها وفي هذه الحالة يكون المجتمع في حالة استقرار، ولكنه يكون متجه إلى الانهيار.

إلا أن فريدمان يعقب على سعر الفائدة التوازني السالب أنه نادر الحدوث، وهي أن يكون هناك حالة توازن ناتجة عن الوصول إلا حالة التوظيف الكامل وأن يستمر هذا التوازن لمدة طويلة، ففي حالة الاقتصاد غير النقدي يمكن تصور سعر الفائدة التوازني سالب، أما في حالة الاقتصاد النقدي لا يمكن تصور سعر الفائدة التوازني سالب، والنتيجة أنه لا يمكن حدوث سعر فائدة توازني سالب لسبب بسيط أو لا يمكن الوصول إلى مستوى التوازن الناتج عن التشغيل الكامل¹.

¹ جمال بوزيدي ، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2012، ص ص 128، 129

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه السياسة النقدية و معدل الفائدة، فقد توصلنا الى أن السياسة النقدية تمثل جانبا مهما من السياسات الاقتصادية، فهي مجموع الاجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي وللسياسة النقدية انواع تتمثل في السياسة الانكماشية و التوسعية و المختلطة و تسعى من خلالها الى تحقيق أهداف أولية ، وسيطية و نهائية ، ويتم بلوغ هذه الأهداف من خلال أدوات تختلف باختلاف تدخل السلطة فمنها المباشرة ومنها غير المباشرة .

أما معدل الفائدة والذي تتحدد قيمته بتفاعل عرض المدخرين والطلب عليها من قبل المقترضين، فهو يعتبر هدف وسيط للسياسة النقدية لما يملكه من أهمية بالغة فسواء على مستوى الأفراد او على المستوى العام . فقد تناولت العديد من المدارس الاقتصادية منها الكلاسيكية و نيو كلاسيكية و الكينزية وكذلك الحديثة موضوع سعر الفائدة واختلفت كل مدرسة عن مدرسة الاخرى حسب نظرياتها وذلك باختلاف أنواع سعر الفائدة وأهم العوامل المؤثرة او المحددة له .

الفصل الثاني

العلاقة بين معدل الفائدة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: آلية تأثير معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي ترغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة، بالإضافة إلى وجود عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتحقيقها لمعدلات نمو منخفضة، فكل هذه المؤشرات تدلّ على عدم الاستقرار الاقتصادي، ومنه فجميع الاقتصاديات تولي أهمية كبيرة للاستقرار الاقتصادي، لما له من انعكاس إيجابي على الوضعية الاقتصادية لكل دولة، ففي وجود الاستقرار الاقتصادي تكون مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي حقيقية، وتكون توقعات الأعوان الاقتصاديين مبنية على أسس تقترب من الواقع والحقيقة، أما في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي تنتشر الأزمات وترتفع تكاليفها سواء من حيث الخسارة التي تحدثها أو تكاليف معالجة آثارها على مختلف الأصعدة. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب معرفة تأثيرات سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته بمعدل الفائدة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: آلية تأثير معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول على إختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، ومواجهة كل الأسباب والظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على الاقتصاد سواء الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

يعد مصطلح الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، فقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وهو ما يفسر تباين المفاهيم الخاصة به، ولعل هذا التباين يعود إلى طبيعة الأهداف الاقتصادية التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها ومن بين التعاريف الاستقرار الاقتصادي نجد:

الاستقرار لغة: هو الثبات والسكون.

ويمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية: بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع¹.

ويعرف الاستقرار على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة في استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى استقرار ميزان المدفوعات، وعليه فهو يستهدف علاج مشكل البطالة والتضخم ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وتحقيق معدل النمو مرتفع، فهو منظومة متعدد العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي².

كما يمكن القول بأن "الاستقرار الاقتصادي هو بيئة اقتصادية خالية من التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتحقق الاستقرار عندما يتنامى الناتج بمعدل معتدل بحيث يؤدي الى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مع تحقيق مستويات اعلى للتشغيل وضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة وتحسين سعر الصرف³.

كما يعرف أيضا الاستقرار الاقتصادي على أنه السعي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: استقرار التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)، وتقادي التغيرات الكبيرة على المستوى العام للأسعار لتجنب كل من حالات الكساد والتضخم⁴.

¹ يتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزلمي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قادسية، 2014، ص 192.

² عبد الكامل لهشمي، خطاب موارد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، مخبر العلوم والبيئة، جامعة تمنراست، 2021، ص 567.

³ علي توبين وآخرون، أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية المباشرة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 235.

⁴ صباح عجلان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، دراسة عينة من البنوك العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 74.

كذلك يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد، أو التضخم¹.

وهذا وقد تناول الاستقرار الاقتصادي من قبل بعض الاقتصاديين وذلك على النحو التالي²:

تعريف ما كولن نايت (Macoln Knight):

الاستقرار الاقتصادي يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق علاقة توازنية بين الموارد الاقتصادية المتاحة والحاجات المطلوب إشباعها، بحيث تؤدي في النهاية إلى استقرار الأسعار وحدوث توازن يكمن قبوله في ميزان المدفوعات.

تعريف روبرت ويليام (R.William):

يعد تعريف روبرت ويليام أكثر شمولاً، لأنه يضع أبعاد أخرى تضمن الرقابة على الاقتصاد بأكمله، حيث عرف الاستقرار الاقتصادي على أنه استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وذلك في ظل سياسة تسعى إلى تحقيق أعلى معدل نمو ممكن في الأجل الطويل، بحيث لا يكون هذا المعدل على حساب معدل النمو على الأجل القصير.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق التوازن في ميدان المدفوعات من أجل تحقيق نسبة مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق دفعة واحدة، لأن الاستقرار قد يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، كما يمكن أن يتحقق عند مستوى العام للأسعار، أو يتحقق عند معدلات نمو مقبولة من النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار وتشغيل كامل للموارد.

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في دول النامية والمتقدمة

ويتعدد ويختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي من دولة لأخرى، فمفهومه في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، وترجع طبيعة هذا الاختلاف إلى طبيعة الأهداف الاقتصادية التي تصبوا كل دولة لتحقيقها، ومنه سنبرز في هذا المطلب الاختلاف بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية فيما يلي:

الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة

ما يميز النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية هو حتمية تعرضه للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يعرف بالدورة الاقتصادية، بالتالي فإن سعي الدولة يتمثل في وحدة الدورات الاقتصادية، لذلك فإن برنامج الاستقرار يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية³:

¹ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 68.

² عجلان صباح، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ محمد دعيمي، دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1990-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي واقتصاد قياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012، ص 16

- التشغيل الكامل: بحيث لا يتجاوز معدل البطالة 4%؛
- النمو السريع: حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%؛
- استقرار الأسعار: من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك؛
- توازن في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن المحاور الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة هي¹:

أولاً: تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الاقتصادية؛

ثانياً: تحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

ثالثاً: تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

الفرع الثاني: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

وتتميز الاقتصاديات النامية بالاختلالات الهيكلية وضعف سيطرتها على مواردها ونشاطها الاقتصادي، وتخصصها في إنتاج المواد الأولية، وكذلك اعتمادها بدرجة كبيرة على حصيلة التجارة الخارجية، فالكثير منها تصدر منتجاً واحداً وفي غالب الأحيان تصدر عدداً قليلاً من المنتجات الأولية، وهذا ما يجعل اقتصادياتها شديدة التأثر بما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها و وارداتها، بمعنى أن الأزمات التي تحدث في الاقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية، التي تنشأ بين هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم، متنوع، قوي، ومتكامل، وتمتعه بمرونة كبيرة في نقل سلبياته خارج حدوده، وبذلك فإن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يرمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على معدلات مرتفعة لها. ولعل السبيل الوحيد للوصول إلى هذه التنمية هو التخطيط السليم لتشغيل الموارد المادية والبشرية، متوازناً مع القدرة على تحقيق الاستقرار النقدي والسعري اللازمة لهذه التنمية.

إن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ليس التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، لأن هذه الموارد إما غير موجودة نهائياً، وإما موجودة ولكنها غير مستغلة، وبالتالي فإن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يتطلب تسليط الضوء على متطلبات هذا الاستقرار والتي أهمها²:

- خلق المهارات البشرية؛
- بناء الطاقات الإنتاجية؛
- توفير الاحتياجات من الخدمات والمرافق الأساسية وهو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² صباح عجلان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص 78.

الفرع الثالث: مقارنة أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي بين الدول النامية والدول المتقدمة:

وتختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة كما يلي¹:

أ-البطالة:

- علاج مشكلة البطالة الدورية في أزمات الكساد لدى الدول المتقدمة؛
- علاج البطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج لدى الدول النامية.

ب-التضخم:

- تلافي الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية لدى الدول المتقدمة؛
- التضخم في البلدان النامية يعود إلى الاختلالات الهيكلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي.

ج-ميزان المدفوعات:

- إختلال ميزان المدفوعات في الدول الرأسمالية ليس إنعكاسا للاختلالات الاقتصادية الهيكلية، وإنما هو محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في السوق العالمي.
- إختلال ميزان المدفوعات في الدول النامية هو إختلال هيكلي داخلي بين حجم هيكل الإنتاج القومي وحجم هيكل الطلب الكلي، بين قوى الاستهلاك وقوى الادخار، بين حجم الاستثمار ومصادر التمويل المحلية.

المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية ولعل من بين الأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ما يلي²:

أولاً: التغيرات في المستوى لعام للأسعار

إذ يؤدي التغير في المستوى للأسعار سواء إرتفاعاً أو إنخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد، فالإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسات الاقتصادية، كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو إنعدامه (التضخم الصفري) إلى إنعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالإنخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي

¹محمد ديمي، دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر لفترة (1990-2002)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

²سميحة بوشة، مونية هايم، أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017، ص 44.

باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه.

ثانياً: الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة.

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة إنتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطرة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعدّ من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل

حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقرض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجّع على استخدام الدين بدل المشاركة، وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتنازل، بالإضافة إلى ثروة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدراً كبيراً من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقرضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية، وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار، وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل، حيث يبدو أنها أكثر عرض للصدمات الداخلية والخارجية ومن تم الأزمات المالية¹.

رابعاً: الأزمات المالية

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية، وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي، وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر²:

¹ المرجع السابق، ص 42.

² ياسين بن زايد، فاروق بوالقائلة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكورة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017، ص 45.

• الارتفاع في أسعار الفائدة؛

• أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات؛

الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا يجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها؛

• الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010 بحيث تنعكس إختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

المطلب الرابع: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

توجد لدى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تحقق الاستقرار الاقتصادي تتمثل أساسا في السياسة المالية أو النقدية باعتبارهما الأداة الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد¹:

أولا: السياسة النقدية:

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الإنتاج، إنّ عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسة من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغييرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغاؤها، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية المتحكمة بها السلطة النقدية.

ثانيا: السياسة المالية:

تتمثل السياسة المالية في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي، كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من إختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعتبر أمرا ضروريا، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

¹ بلال سليمان وآخرون، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018،

ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيراً في نسب النمو والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة، بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

إن الهدف الأول من السياسات الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة، ورفع معدل النمو الاقتصادي سريعاً والتوظيف الكامل وتقادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات بصفة خاصة، بمعنى آخر فإن تحقيق الاستقرار خاصة بالنسبة للدول النامية يعني تحقيق التشغيل الكامل، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي:

لقد أجمع الاقتصاديون في إطار بحثهم حول تعريف محدد للنمو الاقتصادي على أن هناك صعوبة كبيرة لتحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد، وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لا بد من أن تصاحبها مجموعة من المتغيرات النوعية والكمية في البنية المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

الفرع الأول: مفهوم معدل النمو الاقتصادي:

أولاً: تعريف معدل النمو الاقتصادي:

لقد تعددت تعريف معدل النمو الاقتصادي، وسنتعرف عليها على النحو الآتي:

يعرف معدل النمو على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما لمدة سنة¹.

يعرفه سيمون كازنت على أنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل

متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها².

معدل النمو الاقتصادي هو معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي³.

¹ سامر منصور، تقلبات أسعار الفائدة وآثارها في معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين سوريا وتونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، 2014، ص 25

² بن عبدة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 87

³ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 268

ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي وأسبابه:

سنبين أهميته وأسبابه فيما يلي¹:

من التعاريف السابقة النمو الاقتصادي يعطي الصورة الحقيقية لزيادة مستوى المعيشة، وتوافر الزيادة في السلع والخدمات، وفرص العمل للمواطنين، وتكمن أهميته في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. أما عن أسبابه فهناك حصر الأربعة عناصر تنوعت بين الكمية والنوعية وهي:

- المصادر الطبيعية؛
- المصادر البشرية؛
- السلع الرأسمالية؛
- التكنولوجيا.

هذه العناصر تعتبر المقومات الأساسية لزيادة الإنتاج التي تعطي الاقتصاد القدرة على تحقيق النمو الإنتاج الحقيقي، إضافة إلى بعض العناصر الأخرى، كان للمنظمات الدولية المتخصصة في الشأن الاقتصادي وقرارات الموضوع.

إن حياة الإنسان تحسنت وتطورت أكثر مما كانت عليه بسبب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي الحاصل إذ أن المردود العالمي تضاعف، أضف إلى ذلك الرفاه والتربية ومؤشرات أخرى دالة على تحسين المستوى المعيشي.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

يعتمد معدل النمو الاقتصادي على عدة عناصر أساسية لازمة لتحقيقه وهي كالآتي:

أولاً: العمل: يعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم².

ثانياً: رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي، يتألف من آلات ومباني وأراضي وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب إلى الاستثمار، وإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، ممل يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي

¹ حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية: حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص5.

² شادي جمال الغرابوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 23.

والمساعدات الدولية، ويعتمد تحسن الناتج بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، وهي تعتبر كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي¹.

ثالثا: التطور التكنولوجي: إن التقدم التقني التكنولوجي هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام أكثر فاعلية للموارد المتاحة، ففي ثبات كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية تحت قيد الزيادة المستمرة في التقدم التقني وكفاءة توظيف الموارد في العملية الإنتاجية ذلك يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو².

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، وقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي، ومنه من يرجعه إلى دور الايجابي للدور الحكومي، والبعض الآخر إلى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، ويمكن انجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

أولاً: كمية ونوعية رأس المال البشري: كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من عدد الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري، كما يمثل مصدرا رئيسا للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي³.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية: إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، المياه، وفرة المعادن...، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي، بحيث من الممكن لأي مجتمع إن يكتشف ويطور موارده الطبيعية في المستقبل وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كرأس المال، العمل...، نحو مجالات الأبحاث وذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل⁴.

ثالثا: تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة وثمر النمو الاقتصادي الذي يضحى بالمجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم

¹ مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 45.

² صارة زيتري، محددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية المعمقة، العدد 11، جامعة الجلفة، 2022، ص 83.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (تحليل الجمعي)، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ص 285.

⁴ ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 21.

رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها: توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

رابعاً: التخصص والإنتاج الواسع الكبير: لقد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يحدد السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً كما هو الحال في معظم الدول النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف، ولذلك فإن النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئياً بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

خامساً: معدل التقدم التكنولوجي: إن السرعة في تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة المستوى المعيشي للسكان، فالتقدم التكنولوجي بشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

سادساً: العوامل البيئية: إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وكذلك استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات معدل النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي¹.

الفرع الرابع: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي نذكر منها:

أولاً: النمو التلقائي: يتحقق النمو الاقتصادي بشكل عفوي بفعل قوى السوق التلقائية دون إتباع التخطيط العلمي ويكون دور الدولة مساعداً ومكملاً للسوق، ويعد النمو التلقائي من النوع البطيء والمتلاصق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات لهزات عنيفة بفعل القوى الذاتية مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية².

ثانياً: النمو الموسع: يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس وتيرة معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن³.

ثالثاً: النمو المكثف: يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق النمو، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دوراً هاماً، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين

¹ المرجع السابق، ص ص 21، 22.

² ساجد سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي للنفط في العراق دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 29.

³ فضيلة ملوح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد، المجلد 17، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص 128.

والإجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار معدل النمو المكثف¹.

المطلب الثاني: التضخم

يعد التضخم من المشكلات التي واجهتها غالبية دول العالم بما فيها الدول الصناعية الفنية، نظرا للآثار السلبية سواء الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، لذلك سنتطرق في هذا المطلب عن مفاهيم عامة للتضخم.

الفرع الأول: تعريف التضخم.

إن من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه²:

تعريف التضخم في النظرية النقدية: يقصد بالتضخم أنه كل الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار أي أن ظاهرة التضخم سببها الزيادة في كمية النقد المتداول.

تعريف التضخم وفق نظرية الطلب والعرض: يقصد بالطلب من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، ما ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع تعذر زيادة العرض في السوق.

تعريف كنز للتضخم: هو زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب والعرض.

ويعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لدولة ما³.

هناك من عرف التضخم على أنه الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أي ارتفاع مستوى الأسعار، ولكن لم يعد مجرد ارتفاع لأسعار السلع سبب في التضخم مالم يرتبط ارتفاع الأسعار بمستوى الدخل، ومن هنا كان تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا، ومع ذلك ليس هناك إجماع على تحديد الدرجة التي ترتفع بها الأسعار أو الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع لتبرير استخدام هذا الاصطلاح⁴.

ومنه يمكن القول بصفة عامة أن التضخم هو الارتفاع العام للأسعار

¹ مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 07، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص ص 261، 262.

² علي حبيطة، أثر الانفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال فترة (1980-2013)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 135.

³ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 249.

⁴ إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، 2011، ص 202.

الفرع الثاني: أسباب التضخم:

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

أولاً: زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب): تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث إن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حالة يرتفع سعر هذه السلعة ويحدث التضخم في الطلب بسبب¹:

- زيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة حيث يفوق الإنفاق الحكومي، تضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود؛
- نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود؛
- بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز أو إذا ارتفعت الأجور، فيظهر بذلك طلب إضافي في سوق الخيرات، ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية، فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد.

ثانياً: انخفاض العرض الكلي: ما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً قوله على انخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي ما يلي²:

- نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها: كالعامل والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية الخام؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعم المرونة فإنه يعجز عن سد النقص في العرض؛
- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل لجميع طاقاته، من خلال سياسة الإنفاق العام وكثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرنامج، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص؛
- إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم.

¹ بلقاسم بلقاضي ، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 28، العدد 02، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص ص 142، 143.

² سوزي عدلى ناثر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص ص 130، 131.

ثالثاً: التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يكون مصدره الاسترشاد، والمرتبب بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استزاده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها، حيث يمكن أن يحصل تضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج، وأسعار المنتجات والتي يكون بسببها ومصدرها التضخم المستورد.

رابعاً: التضخم الهيكلي: وهو التضخم الذي يكون بسببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، والذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبته وبالذات في الدول النامية، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، والذي يتم تصديره للخارج وتتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبب بعدم التناسب بين تشكيله للعرض، والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها مع المنتجات وكميتها، مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة الطلب على العرض¹.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

يمكن تشبيه التضخم بالمرض الذي تختلف مراحل خطورته، وعلى ذلك يمكننا التفرقة بين أنواع التضخم على النحو التالي:

أولاً: التضخم الزاحف: يقصد بالتضخم الزاحف حدوث ارتفاع بطيء ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة، وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بالخطورة إلا بعد مرور فترة زمنية، رغم وجوده بصورة دائمة لذلك تظل النقود تؤدي وظيفتها الأساسية وتظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية².

ثانياً: التضخم المكبوت: يوجد هذا التضخم حيناً تتدخل الحكومة وتفرض قيوداً على ارتفاع أسعار بعض السلع إلى معدلات مرتفعة، فالحكومة تكبت التضخم دون تقديم حلول لمعالجته ولذلك كان لهذا النوع من التضخم آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وينعكس التضخم المكبوت في طوابير المستهلكين أمام محلات التي تبيع السلع التي حددت الدولة حداً أقصى لسعرها، وهذا يؤدي إلى ظهور السوق السوداء والنقص الشديد في عرض السلعة³.

ثالثاً: التضخم الأصيل أو الصحيح كما سماه اللورد كنز: وهو التضخم التي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج ولذلك فإن أثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار⁴.

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008، ص 317.

² إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 263.

³ كامل بكري، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 224.

⁴ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 153.

رابعاً: التضخم المفرط: وهو الذي يمكن أن يتولد عن التضخم الزاحف، ويكون أقوى درجة، عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، وبحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود يدخل في مرحلة التضخم العنيف وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة ما يتعلق مخزناً للقيمة ووحدة الحساب وتصبح مجرد وسيط في المبادلات¹.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

تتجلى آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية في العديد من النواحي وهي كالاتي:

أولاً: الآثار الاقتصادية: وهي كالاتي:

1- أثر التضخم على الأسعار: إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وهذا ينعكس سلبياً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام بحيث تنقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة².

2- أثر التضخم على فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة: تؤدي الارتفاعات المستمرة للأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قيل انخفاض قوتها الشرائية، بفعل تأثير التضخم وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى تقادم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل³.

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما تراجع حجم الصادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيرتها المحلية التي ارتفعت أسعارها على زيادة حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد⁴.

¹ أسامة كامل، عبد الفتحي حامة، النقود والبنوك، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، 2006، ص 224 .

² ناريمان حسام قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية (1995-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعية الإسلامية بغزة، 2015، ص43.

³ المرجع السابق، ص44.

⁴ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 190.

4- أثر التضخم على الإنتاج: إن استمرار التضخم وعلى المدى البعيد سيلحق آثار ضارة بالإنتاج، وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخل النقدية السائلة لديهم¹.

وسيتجه المنتجين في نفس الوقت إلى زيادة الموارد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم وبجزم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع سيؤدي ذلك انخفاض الطلب على المنتجات تم إلى انخفاض لمستويات متدنية.

5- أثر التضخم المديونية: يعتبر التضخم أن له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد، فهو يساهم في تقشي قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية، ويمكن أن يهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المحلي، والقطاع المالي أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان².

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

1- إعادة توزيع الدخل الوطني: الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتولى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر، كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية³:

- بقاء الدخل النقدي ثابتاً مع ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار؛
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر مع معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي، بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى؛
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

2- تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض من القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وذلك بهدف تعويض الانخفاض في

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي نظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2008، ص 208.

² نمارق حسام قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروطة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة¹.

المطلب الثالث: البطالة

الفرع الأول: مفهوم البطالة:

أولاً: تعريف البطالة:

التعريف اللغوي والعلمي للبطالة²:

التعريف اللغوي: ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بطل بمعنى لم يعد صالح، في حين أن البطالة في اللغتين الانجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة النشاط أكثر مكثف، وفي اللغة الفرنسية كلمة "شوماج" وتعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل.

التعريف العلمي: يشير بعض الباحثين إلى أن المصطلح العطلالة ربما يكون أفضل من مصطلح البطالة، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيما أو أخلاقيا حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق.

تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

أو تعرف بأنها مقدار بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عن مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة³.

يمكن أن تعرف البطالة أيضا بأنها التعطل بجزء من قوة العمل في مجتمع ما، الراغبة والقادرة عن العمل، وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي، وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي⁴.

البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين⁵.

ثانياً: أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها وهي على النحو التالي:

1- البطالة الدورية: تحدث عندما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية.

¹ ناريمان قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية 1995، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، آثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2018، ص 143.

³ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 327، 328.

⁴ محمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 189.

⁵ عاطف عبد الفتاح عوجة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص 26.

والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة زمنية معينة¹.

2- **البطالة الاحتكارية:** تتميز الحياة البشرية بالحراك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع، فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى، كما أن العديد من المهن اختفت الآن وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل فيكل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومرحل التعليم المختلفة، وتسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب تطورات ظروف العمل، ولعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكارية أنها مؤقتة، وأن الشخص الذي يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك وأن الاحتكاك في سوق العمل لا بد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة².

3- **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناتجة عن حالة عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان تواجد العمال مع فرض العمل المتاحة، وهي حالة مرافقة للمتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى طويل قد يستغرق (10-20 سنة) نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كإخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات أو نتيجة للتطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج واستبدال الأيدي العاملة بالآلة أو نتيجة الاندثار بعض الصناعات واستبدالها بصناعات أخرى مثلها حصل في مناجم الفحم في العالم عندما تم استبدال الفحم بمصادر طاقة أخرى، ويحصل نتيجة لهذا التغير ارتفاع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة من سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدينة وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية³.

4- **البطالة الاختيارية:** يقصد بالبطالة الاختيارية تعطل العامل عن العمل بمحض إرادته دون تدخل من صاحب العمل⁴.

¹ خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 19.

² سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 190، 191.

³ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 185، 186.

⁴ مختاري عادل، بن البار أحمد، استجابة معدلات البطالة لخدمات السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار البيزي للفترة (1986-2019)، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المجلد 7، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص

5-البطالة الإجبارية: وتتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص عمل وعادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال.

6- البطالة المقنعة: تعرف البطالة المقنعة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج، كما تتمثل في حالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن بضعة أفراد يعملون سوية، وهي تنشأ عادة في ميدان الزراعة بسبب ضغط السكان الزراعيين على الموارد الزراعية، حيث يكون هناك فائض من العمال على الأرض الزراعية عاطلين عن العمل وإذا سحب هذا الفائض فلا يتأثر الإنتاج الزراعي، أي بمعنى آخر هناك تكديس في عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية كما توجد في القطاع الصناعي... نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين ووجود فرص عمل وعلى ذلك فالبطالة المقنعة هي انعكاس لتزايد فرص العمل بمعدلات كبيرة¹.

الفرع الثاني: الآثار والانعكاسات السلبية للبطالة:

أولاً: الآثار والانعكاسات السلبية للبطالة على الأسرة والمجتمع:

يمكن إبراز الآثار والانعكاسات السلبية للبطالة من خلال الانعكاسات على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والأخلاقي، وهو ما سنبرزه فيما يلي²:

1- الانعكاسات السياسية: تعتبر البطالة أحد أهم الأسباب المؤدية إلى حالة التوتر والخلاف القائم بين السباب والنظام السياسي والإداري مما يدفع البطالين لرفض المجتمع والانسحاب منه والقيام بأعمال مضادة للمجتمع نتيجة السخط على قيادته، فالبطالة بعض الانعكاسات والنتائج السياسية حيث أن هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية في كثير من البلدان فالعاطلين عن العمل هم أكثر الناس إثارة للشغب والفوضى والاضطرابات والاحتجاجات مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

2- الانعكاسات الاقتصادية: تكمن أهم الانعكاسات للبطالة من الناحية الاقتصادية فيما يلي:

- إن البطالة وبالذات الظاهرية منها يتحقق معها عدم الانتفاع الاقتصادي من عنصر العمل الذي يتعرض للبطالة، والذي يعتبر من بين أكثر عناصر الإنتاج، وضياح الفرصة على المجتمع في حصوله على السلع والخدمات التي كان بالإمكان إنتاجها في حالة تحقق الاستخدام بدلا من البطالة هذه؛
- تعتبر البطالة هدرا وتبذيرا وتضييعا للطاقات الاقتصادية والتفريط في مورد نادر العمل، خاصة بطالة الإطارات الجامعية والإطارات التي تجاوزت سنا معيناً؛
- إن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك من القوة المعطلة والانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الاستثمار؛

¹ أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية(الآثار-الأسباب-الحلول)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008، ص15.

² شوق غوزي ، البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2000-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص إحصاء واقتصاد التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2017، ص24.

• اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع؛

• انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل القومي.

3- الانعكاسات الأمنية: تعتبر البطالة بيئة خصبة لنمو العنف والجريمة والتطرف وخاصة إن الشباب العاقل عن العمل يمثل طاقة متوهجة ومتأججة لا تجد لها نفيسا، فيلجأ إلى أعمال الإرهاب والترويج والتجارة بالمخدرات وممارسة أعمال الإجرام، كالاغتداءات على السائحين أو الأجانب أو رجال الشرطة والشخصيات العامة.

ثانيا: الآثار والانعكاسات السلبية على الفرد: إن الشخص البطال يعاني كثيرا من مشاعر اليأس والضيق والسخط والملل والتمرد والضغطات، حيث أن من أهم الآثار السلبية التي تتجم عن البطالة لدى الفرد هي شعوره بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع فاقد الانتماء له وما يتبع ذلك من كونه عرضة للاستدراج لأن يصبح عنصر هدم في المجتمع إلى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة مما قد يدفعه إلى القيام بأعمال غير متوقعة كما يقبل الفرد عمل لا يتناسب مع خصائصه ومهاراته مما يؤثر على حالته النفسية وإنتاجه وبالتالي يزيد من البطالة المقنعة¹.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها ولذا فهي تعد بيانيا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغلبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:

سنتطرق إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات:

أولا: تعريف ميزان المدفوعات: لقد تعددت تعاريفه ومن أهمها ما يلي:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجل فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.

كما يعرف على أنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة².

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي تقدم للدولة، والديون الدولية التي عليها خلال فترة زمنية معينة³.

¹ المرجع السابق، ص 26.

² كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص 243.

³ عادل أحمد حشيش، مجري محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 159.

ويعرف أيضا بأنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا ويعد حسب أصول المحاسبة وبما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات والباحثين والمختصين والمتابعين النقديين والماليين، خاصة وأن السجل المعني يصدر عن المؤسسات الرسمية وفي مقدمتها البنوك المركزية ويوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي¹.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات: ترجع أهمية ميزان المدفوعات إلى جملة من الاعتبارات منها:

- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر مهم لتحديد أسعار الصرف من خلال معرفة أحوال طلب وعرض العملات الأجنبية؛
- تعد المبادلات التجارية المبنية في ميزان المدفوعات مؤشر معتبر لعلاقات البلد في العالم الخارجي من جهة، ومرآة عاكسة لطبيعة السياسات التجارية المعتمدة داخل البلد من جهة أخرى²؛
- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا عن أوضاع اقتصادية تسود اقتصاد البلد في فترة زمنية معينة، بما يؤدي إلى اتخاذ وسائل تصحيحية فعالة وناجعة بخصوص إعادة التوازن في حالة وجود اختلالات مستمرة وهيكلية اتجاه اقتصاد بلد³.
- يساعد ميزان المدفوعات البلد على التخطيط والتنبؤ بأحوال الأسواق الدولية على المدى القصير، وبالتالي المساعدة في رسم بيانات اقتصادية المناسبة لتلك الظروف؛
- تعتبر بيانات ميزان المدفوعات قاعدة معطيات تقيد راسمي السياسات الاقتصادية للبلد في تقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية الدولية، ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة؛
- يقدم ميزان المدفوعات معلومات وبيانات هامة عن درجة ارتباط البلد باقتصاديات العالم، وما طبيعة هذا الارتباط ودرجته؛
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض المعاملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية؛
- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية تعكس قوة وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه؛
- يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية، فهو يبين المركز التجاري للبلد؛

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 235.

² وصاف السعيد، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 05، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص 10.

³ فريدة عزازي، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002، ص ص 202، 203.

• الوضع الاقتصادي الحقيقي للبلد ومؤشر على الأداء الاقتصادي أو هشاشته يبين قدرة الجهاز الإنتاجي على إشباع الحاجيات الضرورية للمواطنين مع سلع وخدمات¹.

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:

أولاً: الحساب الجاري: ويتضمن ما يلي²:

- الميزان التجاري: وهو عبارة عن صافي الصادرات؛
- حساب الخدمات: وهو عبارة عن صافي الخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات؛
- حساب التجارة الخارجية: تسجل فيه كل المعاملات الملموسة في شكل سلع عينية وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية؛
- حساب التحويلات من جانب واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تتم بين الدولة والخرج بلا مقابل.

ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية: وتتضمن³:

- حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج والخصوم التي هم ملتزمون بها والتي يزيد أجلها عن سنة وتتمثل في الاستثمارات المباشرة، استثمارات المحفظة المالية والقروض طويلة الأجل منها ما يتحقق خلال فترة الميزانية؛
- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول يملكها المقيمين في مواجهة الخارج، وهذا فيما يخص الأصول التي أقل من سنة، ويضم هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود لما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة، أي يمكن تحويلها بسرعة إلى النقود كالعملات الذهبية، الحسابات المصرفية، أدوات الخزنة.

ثالثاً: حساب التسويات الرسمية: الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية، كالذهب والعملات القابلة للتحويل⁴.

ويمكن معرفة الاختلال في ميزان المدفوعات وصافي الاحتياطات الرسمية على النحو الآتي⁵:

1- صافي السهو والخطأ: والتقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات بينا أنه كل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين والعكس، لكن في نهاية السنة نجد أن الميزان جانبيه غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنه من الناحية العلمية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي تم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأنه هذه الأخيرة يتم إحصائها وجمعها مع مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق

¹ مبدون سيساني، دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص 61

² جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 387، 388

³ لخضر عقبي، أثر المتغيرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، الجزائر، 2017، ص 23

⁴ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 245

⁵ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المنطوري، قسنطينة، 2005، ص ص 13، 14

بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ والذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة، ويمكن القول أن هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن طريق التقليل من تقدير القيمة، ومن خلال هذا البند يمكن للقارئ الحكم على دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير كلما أنبأ عن عيوب أوجب التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية: ويطلق عليه بالميزان الكلي هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، وهو ما يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود ميزان المدفوعات مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات التجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدا، فعندما يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية وتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب المدين والدائن للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

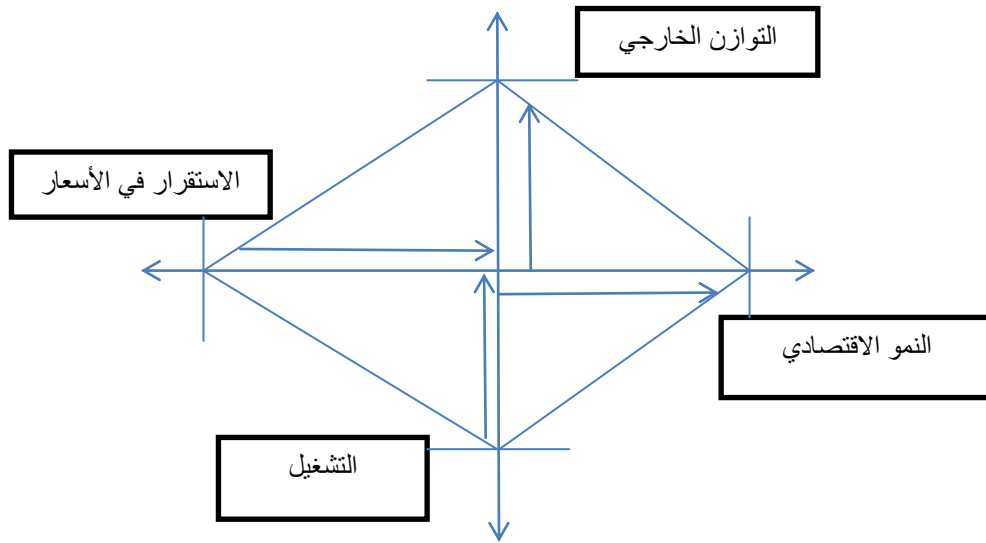
المبحث الثالث: آلية تأثير معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

يمكن اعتبار سعر الفائدة فعال إذ استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه ب"مربع كالدور"، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور "Nicholas Kaldor" سنة 1960، وأصبحت تعرف بالمربع السحري الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأساسية التي يجب على أي سياسة اقتصادية عقلانية الاستناد إليها وهي¹:

- تحقيق الحد الأعلى من النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التشغيل الكامل و تخفيض معدل البطالة؛
- تحقيق الاستقرار في سياسة الأسعار؛
- تحقيق التوازن في العلاقات مع العالم الخارجي أي ميزان المدفوعات.

¹ سميحة بوشة، مونية الهاميم، أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(1-2): المربع السحري لنيكولاس كالدور



المصدر: سميحة بوشة، مونية الهائم، أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017، ص 83.

يلخص لنا الشكل الوضعية (1-2) الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري لكالدور ذو الأربعة مؤشرات هي معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد ميزان المدفوعات. ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع اكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف مجمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الآخر التي تمثل مؤشر الاقتصاد الكلي لأي بلد و فيما يلي سنقوم بدراسة أثر معدل الفائدة على كل متغير على حدى¹.

المطلب الأول: تأثير معدل الفائدة على معدل النمو.

يعد سعر الفائدة كما ذكرنا سابقا أداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يأخذ سعر الفائدة دورا هاما في نمو الاقتصاد ودفعه نحو الأمام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع والإقراض، بإيجاد حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني وتأثيرهما المثالي على تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والدخل وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة: يعتبر الاستثمار من أهم القرارات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، من خلال تأثيره على حجم وكفاءة الطاقة الإنتاجية، لأن قرارات المستثمرين يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، من خلال شراء أصول جديدة أو توسيع طاقات إنتاجية، ويعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الاستثمار، حيث تربط

¹ المرجع السابق، ص 83.

بين هاذين المتغيرين علاقة عكسية، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وعند انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار¹.

ثانياً: علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة: فيما يخص الاستهلاك بسعر الفائدة، فإن هذا السعر يعكس الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المالكين للسندات، أو على العكس هو الثمن الذي يدفعه الأفراد للحصول على القروض الاستهلاكية وعلى هذا الأساس يعتبر سعر الفائدة الحقيقي محدداً لمستوى الاستهلاك، فزيادة سعر الفائدة تأثيرين، تأثير إيجابي عن طريق زيادة الثروة الصافية للأفراد المالكين للسندات وتأثير سلبي للأفراد المقترضين من أجل الاستهلاك، وتتوقف المحصلة النهائية على حجم القوتين، فإن ساد الجانب الإيجابي ارتفع الاستهلاك وإلا حدث العكس².

وبما أن الاستهلاك و الاستثمار هما من المكونات الأساسية للطلب الكلي، فإن انتعاشهما هو انتعاش الطلب الكلي الذي له أثر توسعي على الدخل، وعلى هذا الأساس فإن سعر الفائدة يتحدد في المدى الطويل للإنتاجية الحدية لرأس المال، فإن أي تغيير لسعر الفائدة له أثره على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، إذن فالزيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي و انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي وبالتالي يتحقق ما يعرف بالنمو الاقتصادي³.

المطلب الثاني: تأثير معدل الفائدة على التضخم:

هناك شبه اتفاق على وجود علاقة تبادلية بين سعر الفائدة والتضخم، أي يؤثر سعر الفائدة في التضخم ويتأثر به:

أولاً: أثر سعر الفائدة على التضخم: من أهم النظريات التي درست أثر سعر الفائدة على التضخم نجد النظرية التقليدية التي تعتبر المدخل الرئيسي لهذا الأثر، حيث يقيم هذه النظرية أثر سعر الفائدة على الادخار كمدخل للحد من التضخم إذ تلجأ السلطات النقدية إلى رفع سعر الفائدة مستندة في ذلك إلى الأثر الموجب لسعر الفائدة على الادخار، على اعتبار أن سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي امتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الاقتصاد، مما يحد من التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فغن العلاقة بينهما عكسية.

أما أثر سعر الفائدة على التضخم عند فيكسل فقد فرق بين سعر الفائدة الطبيعي (العادي - الحقيقي) وسعر الفائدة السوقي (النقدي - الاسمي)، فالأول يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار رأس المال الحقيقي الجديد، ويعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال، أما سعر الفائدة السوقي هو سعر الفائدة السائد في البنوك التجارية ويمثل ثمن رأس المال، ويتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأموال.

¹ بلال بولوطه، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² فضيلة بوخاري، أمال عمالي، أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2010-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوزيايف، المسيلة، 2018، ص 29.

³ عبد الكريم البشير، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 2009، المركز الجامعي الشلف، الجزائر، ص 5، 4.

يرى فيكسل أنه عندما يتساوى سعر الفائدة الحقيقي مع سعر الفائدة السوقي لا يحدث أي تغيير في الأسعار أما إذ ارتفع سعر الفائدة السوقي عند سعر الفائدة الحقيقي تتجه الأسعار إلى الارتفاع ويحدث التضخم، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الحقيقي ولا يحدث الاستقرار السعري إلا عندما يتعادل سعري الفائدة الحقيقي والسوقي¹.

ثانياً: أثر التضخم على سعر الفائدة: تناول فيشر تفسير العلاقة بين التغيرات سعر الفائدة والمستوى العام وهو ما عرف بأثر فيشر، حيث أن أثر فيشر هو توصيف للعلاقة بين معدل التضخم المتوقع وسعر الفائدة الحقيقي الذي يتحدد في سوق رأس المال-وسعر الفائدة النقدي- الذي يتحدد في سوق النقود، وعليه فإن سعر الفائدة الحقيقي r^2 هو الفرق بين معدل الفائدة الاسمي i أو معدل التضخم المتوقع.

$$r^e = i - \pi^e \dots (01)$$

ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبني على أساس الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي، فلو فرضنا أن معدل الفائدة الاسمي كان أقل من معدل التضخم، فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا، هذا يعني أن من يقرض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئاً عملياً، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب ألا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم.

ولكن في الأجل الطويل يصبح $\pi = \pi^e$ و $r = r^e$

$$i = r + \pi$$

$$i = r + \pi$$

أي أن الارتفاع المستمر في معدل التضخم π بسبب ارتفاع في سعر الفائدة النقدي، ولذلك فإن البلدان التي تشهد معدلات متصاعدة للتضخم تشهد تصاعداً مستمراً في سعر الفائدة النقدي، وبإدخال معادلة التبادل في صورة معدلات تغيير إلى المعادلة السابقة نجد أن:

$$r = i + m + v + y$$

وطبقاً لأثر فيشر فإن البلد الذي يشهد توسعاً مستمراً في العرض النقدي يشهد تصاعداً مستمراً في معدلات التضخم، وبالتالي ارتفاع مستمر في أسعار الفائدة النقدية، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي يؤثر على الأسعار بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على الطلب على النقود الحقيقية، بالعودة إلى الأجل القصير، فإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي يؤدي إلى انخفاض الطلب الحقيقي على النقود، وفي ظل ثبات عرض النقود فإن استعادة التوازن النقدي يتم من خلال ارتفاع الأسعار، وبالتالي تصاعد التضخم².

¹ أمال موساوي ، مصطفى جاب الله ، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، العدد 02، المجلد 12 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 124.

² مرجع سبق ذكره، ص 125.

كما تناول دافيد رومر أثر التضخم على سعر الفائدة في الأجل الطويل بافتراض مرونة الأسعار، مستخدماً مطابقة فيشر ووصل إلى نفس نتيجته، وذلك من خلال تحليل أثر زيادة كمية النقود المعروضة على كل من التضخم وسعر الفائدة الإسمي، واستهل رومر تحليله بشرط التوازن في سوق النقود في الأجل الطويل من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{m}{p} = l(i-y) \dots (01)$$

حيث m هو حجم المعروض النقدي من النقود و p هي مستوى الأسعار و i هو سعر الفائدة الإسمي، و y هو الدخل أو الناتج الحقيقي، ومن ثم تكون $\frac{mp}{p}$ هي القيمة الحقيقية للكتلة النقدية، ويكون $l(i-y)$ هو حجم الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية، وبالتالي فإن مستوى الأسعار p يكون:

$$P = \frac{m}{l(i,y)} \dots (02)$$

وبما أن معدل الفائدة الحقيقي هو الفرق بين سعر الفائدة الإسمي والتضخم المتوقع $\pi - i^2$ ، حيث π تشير إلى التضخم المتوقع.

$$i = r + \pi e \dots (03)$$

هذه المعادلة تعني أن معدل الفائدة الإسمي يساوي المعدل الحقيقي زائد التضخم المتوقع، ويتعرض معدل الفائدة الإسمي (03) في المعادلة (02) نحصل على ما يلي:

$$P = \frac{m}{l(r + \pi e, y)} \dots (04)$$

وللتبسيط افترض رومر أن قيمة الناتج الحقيقي y ثابتة وطبقاً لفيشر فإن سعر الفائدة الحقيقي r ثابت أيضاً، وأن كلا من عرض النقود m ومستوى الأسعار p ينموان معا بمعدل ثابت أي أن $\frac{m}{p}$ ثابتة، ومن المعادلة رقم (04) يتضح أن زيادة معدل نمو المعروض النقدي m تقابله طردياً وبنفس الحجم زيادة معدل التضخم π ، وذلك الافتراض ثابت كل من الدخل الحقيقي y وسعر الفائدة الحقيقي r ، وتغيّر مستوى الأسعار p طردياً مع تغيّر معدل نمو المعروض النقدي m ، ومن المعادلة رقم (02) وفي ظل القروض السابق ذكرها، فإن زيادة معدل المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة مماثلة في سعر الفائدة الإسمي.

وانتهى رومر إلى نفس النتيجة التي كان قد توصل إليها فيشر، من حيث أن زيادة معدل التضخم تؤدي إلى زيادة مماثلة لها في سعر الفائدة الإسمي¹.

المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على البطالة

يمكن اعتبار معدل الفائدة الحقيقي كمتغيّر مفسر للبطالة، على أساس أنه محدد من محددات الطلب على الاستثمار، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، بحكم أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، يمكن أن يكون الارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية أثراً سلبية على خلق العمالة فارتفاع سعر الفائدة غالباً

¹ مرجع سبق ذكره، ص 126، 125.

ما يكون كنتيجة لسياسة نقدية إنكماشية وقد ينجر عنه تباطؤ في الطلب، المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال والنتيجة الكلية انخفاض في الطلب المحلي وتراكم رأس المال ينجم عن تراجع في الطلب على العمالة. وأشار كل من (Wolfers, Blanchard) 2000 إلى أن زيادة أسعار الفائدة الحقيقية في أوروبا في عقد الثمانينات قد أثار سلبا على تراكم رأس المال وساعد على بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة، ومع ذلك Nichell 1998 أن الأثر السلبي لزيادة سعر الفائدة الحقيقي على العمالة من المرجح أن يكون في حدود نطاق ضيق، معدل الفائدة الحقيقي على العمالة من المرجح أن يكون في حدود نطاق ضيق، معدل الفائدة الحقيقي المرتفع قد ينتج عنه في نفس الوقت انخفاض في الطلب على العمل وأيضا زيادة المعروض من العمالة، مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع مستويات البطالة.

قد أدرج كل من Lucas و Rapping 1969 فرضية الإحلال الزمني لشرح نموذج عرض العمالة، الفكرة الرئيسية من الإحلال الزمني هي أن المعروض من العمالة يعتمد على الأجور في الماضي وأيضا المتوقعة في المستقبل على مدى عمر الحياة المهنية للعمال، فأى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي، سوف تجعل العمال يتوقعون انخفاض الأجور الحقيقية في المستقبل مقارنة بالأجور الحالية، ومنه سيزيد العمال من عرضهم وإمداداتهم لعنصر العمل ومع ذلك، فقد أسفرت اختبارات فرضية الإحلال الزمني نتائج مختلفة¹.

المطلب الرابع: تأثير معدل الفائدة على ميزان المدفوعات :

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة التي يتعامل بها مع البنوك التجارية، ومن هذه المعاملات نذكر عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية من المصارف التجارية أو من شركات التأمين، فالسند الذي يمتلكه البنك التجاري على أحد الأشخاص لقاء قرض بفائدة معينة، يمكن أن يبيعه إلى البنك المركزي بمعدل فائدة جديد يحدده الشخص، ويحدد البنك المركزي سعرا مناسباً لخصم السندات على ضوء الحاجة للنقود، فإذا كان هناك طلب كبير على الاقتراض من البنوك التجارية، فإن البنك المركزي يرفع من سعر الخصم مما يجعل الاقتراض من البنوك التجارية عالي التكلفة ويثبط عمليات الإقراض التي تقوم بها تلك المصارف.

بافتراض ثبات الطلب على النقود، فإن سعر الفائدة والعكس صحيح من افتراض حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج سبيل المثال، فإن ذلك تبعه انخفاض عرض النقود داخليا وهذا بدوره سيدفع أسعار الفائدة نحو الارتفاع، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، فضلا عن أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيجذب الأموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة، باعتبار أن المردد المحلي أصبح مرتفعا، وهذا التأثير لسعر الفائدة ممكن أن يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية².

¹ أمال موساوي ، انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص 112.

² حميد حسن خلف، سعد صالح عيسى، السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي 2003 - 2016، مجلة الدنانير، العدد 16، جامعة كركيت، العراق، 2019، ص 41.

يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم بتحقيق التوازن على سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة الوطنية، فارتفاع سعر الصرف يسمح بدخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل في ميزان المدفوعات والناتج عن المعاملات الجارية، وهذا ما يؤدي إلى توازن سوق الصرف¹.

أما ميزان المعاملات الرأسمالية الذي يعبر عن التدفقات المالية من وإلى الدولة، ويمول العجز في ميزان المعاملات الجارية، حيث تتراكم لدى البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية أجنبية واحتياطات الصرف الأجنبي، وفقا لقاعدة القيد المزدوج لميزان المدفوعات لتتحقق المعادلة التالية:

$$AC = DAR + AK$$

حيث:

AC: الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الجارية.

AK: الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الرأسمالية.

DAR: التغيير في الاحتياطات الرسمية.

ومن هنا فإن تأثير أسعار الفائدة الحقيقية على ميزان المدفوعات، يكون جليا من خلال ميزان المعاملات الرأسمالية AK، والتغير الذي يحدث في الاحتياطات الرسمية DAR يكون نتيجة عوامل داخلية وخارجية والعوامل الداخلية تتمثل في ارتفاع فروق أسعار الفائدة المطبقة على العملة المحلية مع ثبات سعر الصرف عملة هذه الدولة أموال العملات الأخرى، فتستفيد بذلك الموال المتدفقة من فروق أسعار الفائدة.

أما العوامل الخارجية والمتعلقة بالاقتصاد الذي يتدفق منه رأس المال مثل الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة في الولايات الأمريكية، وكذا الكساد الذي تزامن مع خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية وتدفقها في دول أمريكا اللاتينية، إلا أن تدفق مثل هذه الأموال إلى الدولة له انعكاسات تتمثل في النقاط التالية²:

• يؤدي زيادة الطلب الأجنبي على عملة الدولة إلى ارتفاع قيمتها ويحسن سعر الصرف الخاص بها مقابل العملات الأخرى، ولا شك أن تحسن سعر الصرف في هذا يعتبر من العوامل الصحية لأي اقتصاد إلا أنه من الممكن أن يؤدي ارتفاع صادرات الدولة نسبيا عند السوق العالمي، مما يؤدي انكماشها إلى تراكم العجز في ميزانها التجاري ما يعني أن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية تضعف، أو ما يعرف بنقص الجدارة الائتمانية؛

¹ المرجع السابق، ص 42.

² سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص

- من الممكن أن تؤدي هذه الأموال قصيرة الأجل المتدفقة إلى تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل إلا أنه أي إجراء يخل بالثقة في سياسة حكومة الدولة المتلقية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى هروب تلك الأموال المستثمرة؛
- الاموال المتدفقة تؤدي إلى زيادة السيولة المحلية، إلا أن تدخل البنك المركزي بأحد أدواته التي تقوم بتعقيم تلك الأموال، هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز المالي إذ أنه سوف يتضمن ارتفاع معدل الدين العام الداخلي؛
- يؤدي استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة واستمرارية تحقيقها الفائض في ميزان معاملاتها الرأسمالية لها دور هام في أنها تعمل كصمام أمان لمواجهة العجز الخارجي إذا ما توقفت تلك التدفقات الرأسمالية؛ وهذا يفسر بأن السلطات النقدية تسمح بالتأثير على سعر الفائدة لتدعيم عمليات على معدل نمو الكتلة النقدية، وأن استقرار سعر الصرف يكون من طرف البنك المركزي وذلك بالتأثير على سعر الفائدة لتغيير حركة رؤوس الأموال¹.

¹ المرجع السابق، ص195.

الخلاصة:

وبعد دراستنا للفصل الثاني و الذي تناولنا فيه الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته وكيف يؤثر سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فقد توصلنا الى أن الاستقرار الاقتصادي يستهدف علاج مشكل البطالة وارتفاع معدلات التضخم ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و تحقيق معدل نمو مرتفع، أي أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون بتحقيق الاستقرار في مؤشراته عن طريق مجموعة من الآليات أو السياسات والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية.

حيث تؤثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عن طريق أدواتها مثل سعر الفائدة فهذا الأخير يؤثر إما بعلاقة عكسية أو طردية على هاته المؤشرات.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار

الاقتصادي (2000-2020)

المبحث الأول: مسار الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر للفترة (2000-2020)
(2020)

المبحث الثاني: تحليل تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (2000-2020).

المبحث الثالث: تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار
الاقتصادي (2000-2020).

تمهيد:

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى تعريف سعر الفائدة و الاستقرار الاقتصادي و أثر سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و قد توصلنا إلى أن سعر الفائدة يؤثر إما بعلاقة عكسية أو بعلاقة طردية على هذه المؤشرات.

سنسقط الجانب النظري على الجزائر كجانب تطبيقي، لمعرفة كيفية تأثير سعر الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بعد الإصلاحات التي قامت بها السياسة النقدية أهمها قانون النقد والقرض من أجل تحقيق النمو الاقتصادي جيد وخفض من معدلات البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وعليه فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مسار الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر للفترة (2000-2020)

المبحث الثاني: تحليل تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (2000-2020).

المبحث الثالث: تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2000-2020).

المبحث الأول: مسار الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر للفترة (2000 - 2020)

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر وبذلك اعتبر الإصلاح المصرفي وما تضمنه قانون النقض والقرض من أهم القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي، كما يعد من بين القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري وتطوراته قبل قانون النقد والقرض

قبل التحدث عن الإصلاحات في ظل وجود قانون النقد والقرض تجدر الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري والتطورات التي حصلت على مستواها قبل صدور قانون النقد والقرض.

الفرع الأول: الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لنجاح اقتصاد أي دولة وهذا النجاح مرهون بتطوره واستقراره فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصاديات.

أولاً: تعريف الجهاز المصرفي:

ويمكن تعريف الجهاز المصرفي بشكل عام على أنه "مجموع المصارف العاملة في بلد، ما والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، ويعمل هذا الجهاز المصرفي في إطار النظام المالي العام الموجود في الدولة ويعمل هذا الجهاز المصرفي في إطار النظام المالي العام الموجود في الدولة، والذي يضم إلى جانب هذا الجهاز المصرفي كل المنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، والمتمثلة أساساً في البنك المركزي والخزينة العامة¹.

ثانياً: خصائص الجهاز المصرفي:

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط التالية²:

- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها؛
- هذا الجهاز واسع الانتشار، له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛
- جهاز قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية؛
- جهاز ذو مستوى واحد.

ثالثاً: مكونات الجهاز المصرفي: يتكون الجهاز المصرفي من:

1- البنك المركزي: ويكمن دوره في تحديد العرض الكلي للنقود، فهو يؤثر تأثيراً مباشراً في هذا العرض وذلك من خلال تحكمه في حجم النقود المصرفية.

¹ عبدالله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 266.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 13

2- **البنوك التجارية:** يعتبر البعض أن البنوك التجارية أهم وسيط مالي أساسي وحيوي في السوق الائتمانية، فهو مؤسسة ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب.

3- **البنوك المتخصصة:** هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، وتقوم بتشغيل مواردها في قرض يغلب عليها أن تكون قروض طويلة الأجل¹.

4- **البنوك الإسلامية:** يعرف بأنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذ وإعطاء ويستخدم نقود مودعيه في نشاطاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة².

رابعاً: **أهداف الجهاز المصرفي:** يسعى الجهاز المصرفي إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها³:

- يسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح؛
- تعظيم معدل الفائدة على الاستثمار؛
- المحافظة على قوائم معقولة من السيولة؛
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء؛
- تحسين الخدمات المصرفية؛
- أهداف خاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها.

الفرع الثاني: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض 90 - 10:

عرف النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة ما قبل 1990 إصلاحات عديدة تزامنت مع الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر آنذاك وتمثلت أهم الإصلاحات النقدية التي ميزت هذه المرحلة فيما يلي⁴:

أولاً: إصلاح سنة 1971: تمثل الاهتمام الأساسي الذي ميز هذه المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي لندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك التجارية الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى، وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية من أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساساً على التسيير المخطط مركزياً، قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جداً، كما أن تكلفة القرض كانت تحدده إدارياً.

ثانياً: إصلاح سنة 1986: عملت التناقضات التي ظهرت على مستوى النظام النقدي على إدخال إصلاحات جديدة عليه سنة 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 08/1986 والمتعلق بنظام

¹ أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار الكتب المصرفية، الإسكندرية، 2013، ص 54، 53.

² فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2004، ص 19، 20.

³ زينب بن بريهمش، وسيلة عميروش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2016، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴ مالك الأخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2" وتحديات تطبيق بازل "3"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ودراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 302.

البنوك والقرض، حيث كان المضمون الأساسي لهذا الإصلاح يتمثل في إرساء القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، فقد أرسى هذا الإصلاح مجموعة من المبادئ التي أصبحت تشكل معالم النظام النقدي الجديد والتي تتمثل على الخصوص فيما يلي¹:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في بعض الأحيان كثيرة ومقيدة؛
- وضع نظام بنكي على مستويين تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- تقليص دور الخزينة في نظام التمويل وتقييم مركز الموارد المالية.

ثالثاً: إصلاح 1988: صدر قانون استقلالية البنوك رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وضمن هذا الإطار جاء هذا القانون كتمم ومعدل للقانون 86-12، وبموجب هذا القانون يمنح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة، حيث يمكن حصر أهداف هذا القانون فيما يلي²:

- منح استقلالية البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- السماح لمؤسسات القرض باللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل قانون 90-10

الفرع الأول: قانون النقد و القرض

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق، من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطوير جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، كما أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانًا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها³.

إن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك

¹ مرجع سبق ذكره، 302.

² العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص9.

³ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، أيام 29.30/10/2004، ص 8.

بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات.

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل إلى تحقيق ما يلي¹:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري المصرفي ذلك لأن هذا الأخير قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- إقامة نظام مصرفي قادر على توجيه مصادر التمويل؛
- حماية الودائع؛
- إدخال منتجات مالية جديدة؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني النقد والقرض؛
- تنظيم ميكانزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرفة؛
- ترفيه الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية.

الفرع الثالث: المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض (90 - 10)

وتتمثل في أهم التحولات والمبادئ التي أرسلها قانون النقد والقرض 90 - 10:

أولاً: الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية².

وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، حيث أنه المسؤول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله بين العائلات والمؤسسات العمومية والخاصة؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة ضبط اقتصادية؛

¹ بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009، ص 31.

² صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مرجع سبق ذكره، ص 11

• إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتم بلا حدود ولا قيود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد التي تسمح لهذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية¹:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة العمومية؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها الفعال؛
- الحد من الآثار السلبية العامة على التوازنات النقدية.

ثالثا: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

لقد تقطن قانون النقد والقرض للغموض الكبير السائد على مستوى نظام التمويل، حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف التالية²:

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
 - استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة المتمثلة في منح القروض؛
 - جعل توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**

لقد ألقى قانون النقد والقرض 90-10 التعدد في مراكز السلطة النقدية الذي كان سائدا من قبل بين وزارة المالية من جهة، وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة احتكار البنك المركزي وامتيازته بإصدار النقود، وقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعها في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة³:

- وحيدة، لتضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة، لتضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

خامسا: وضع نظام بنكي على المستويين:

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على المستويين وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا القانون أصبح

¹ هشام بورمة ، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² المرجع السابق، ص 32

³ العيد صوفان ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 11

البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطه ويراقب عملياته، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كأخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي أيضا، فإنه نتيجة لرأس البنك المركزي للنظام النقدي أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط اتجاه خدمة الأهداف النقدية، وتحكمه في السياسة النقدية¹

المطلب الثالث: تطور الإصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض (90-10)

ادخل قانون النقد والقرض تعديلات جوهرية على نمط تنظيم النظام النقدي الجزائري ذلك على مستوى البنك المركزي والسلطة النقدية:

أولا: تعديلات قانون النقد والقرض سنة 2001:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر 01-01 المؤرخ في 27/02/2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال²:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان؛
- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة؛

• بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، ومجلس النقد والقرض هو المكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط البنك المركزي.

ثانيا: تعديل قانون النقد والقرض سنة 2003:

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تميز ضبط الجهاز البنكي في صنف كبير في الأداء وخاصة بعض الفصائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية³.

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، للتأكد من بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه من

¹ المرجع السابق، ص12

² زينب بن بريهمش، وسيلة عميروش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2018) مرجع سبق ذكره، ص 96.

³ عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 19.

الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

وتم كذلك توسيع مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث نصت المادة 02 الفقرة "ج" بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية .

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 03-11 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2009:

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقص التي ظهرت في الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة في آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية. وتتمثل أهداف القانون التكميلي لسنة 2009 فيما يلي¹:

• يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق؛

• التزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد؛

• منح بنك الجزائر الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008؛

• تكليف البنك الجزائري بالسهرة على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد سيرها.

رابعا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

في 28/08/2010 تم إصدار الأمر رقم 10-04 ليعدل ويتم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، بغرض تعزيز الإطار المؤسسي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، حماية الزبائن وتحسين نوعية الخدمات البنكية، من أهم اعتباراته اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ممارسة النشاط البنكي في شكل شراكة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي اعتمد على الشراكة كأسلوب لجلب الاستثمارات الأجنبية².

¹ بن زايد ياسين، بوالقابلة فاروق، فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر (2000-

2015) مرجع سبق ذكره، ص 102

² مرجع سبق ذكره، ص 102.

خامساً: تعديلات النقد والقرض لسنة 2017:

بناءً على هذا التعديل أصبح بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات مساهم في تغطية احتياطات الخزينة من التمويل في إطار¹:

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

يهدف هذا الإجراء إلى المساهمة في تحقيق توازن الخزينة وتوازن ميزان المدفوعات خلال نهاية الفترة الاستثنائية لتطبيقه لمدة 5 سنوات.

الملاحظة على هذا التعديل المساس بأهم مبادئ القانون 90-10 حيث يضع بنك الجزائر تحت تصرف الخزينة في الإطار وبدون قيود مع أن هذا الإجراء هو بديل الاستدانة الخارجية واستثنائي إلا أن آثاره السلبية تظهر في أثر التضخم وقد قررت السلطات العمومية مؤخراً عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي.

المبحث الثاني: تحليل تطور سعر الفائدة في الجزائر للفترة (2000-2020).

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مجموعة من الاختلالات مسّت مختلف القطاعات والمؤسسات، فكان على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في تطبيق سياسات وبرامج تدعم الوضعية الاقتصادية، حيث تبنت سياستين رئيسيتين ومنها سياسة الكبح وتمثلت في تدخّل الدولة في تحديد أسعار الفائدة إدارياً دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات.

ومنه ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التّطرّق إلى أهم المراحل التي مرّت بها أسعار الفائدة بالإضافة إلى تطورها في الفترة المدروسة (2000-2020).

المطلب الأول: تطور أسعار الفائدة في الجزائر قبل (1962-2000).

وقد شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر 3 مراحل وتمثلت في:

1- سياسة ثبات أسعار الفائدة (1962 - 1986): امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986، فكانت سياسة أسعار الفائدة المطبّقة في الجزائر، مطابقة تماماً لمنطق اقتصادي مركزي مخطط، حيث كانت أسعار الفائدة تحدّد إدارياً، دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال أو المردودية الأموال المقرضة. فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على القروض بأقلّ تكلفة، لغرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية البلاد.²

أ- مرحلة الستينات (1962-1971):

تبنت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المخطط المركزي، فأبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي وحيدت السياسة النقدية وهمشت دور البنك المركزي، واعتمدت على الخزينة العامة في تمويل

¹ عبد الرحمان بلحنيش، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ألكي محند أولحاج، البويرة 2021، ص 30.

² بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2004-2006)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12، 2017، ص 185.

مختلف القطاعات الإنتاجية منها والزراعية، حيث تميزت هذه الفترة بعدم مرونة أسعار الفائدة وبمستواها المنخفض، كما اعتمدت على إعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان، وانعدام سوق رأس المال، والنتيجة لهذه السياسة أنها ظلت أسعار الفائدة الاسمية على القروض الثابتة عند مستوى 3,75% وهو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي خلال هذه الفترة.

ب- مرحلة السبعينات (1971-1979):

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكاكات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وفي هذه المرحلة تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي أصبحت بعد ذلك سلطة تسيير النقد في متناول وزارة المالية، وقد لجأت المؤسسات العمومية كما عرف معدل إعادة الخصم المطابق من طرف البنك المركزي اتجاه البنوك الأولية الإجراء نفسه الإجراء، حيث انخفض ابتداء من 1972 بنسبة 2.75 إلى غاية 1985¹.

2- سياسة التحرير التدريجي لأسعار الفائدة (1986-1990):

لقد ظل معدل الخصم في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1985 ثابت عند نسبة تقدر ب 2.75% إلا أنه وبعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أعاد للسياسة النقدية سلطتها والبنك المركزي دوره في إدارة كل من النقد والقرض وبالتالي تحررت أسعار الفائدة تدريجياً. بفعل صدور قانون النقد والقرض صار معدل الخصم يعدل تقريبا كل عام نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه، خاصة التخفيف من حدة التضخم، في إطار التطهير المالي للاقتصاد وقد كانت الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية²:

- رفع تعبئة مستوى المدخرات لمختلف القطاعات بعينة توفير التمويل اللازم للاستثمارات؛
- ترشيد القروض على اختلاف أنواعها وأجالها؛
- رفع إنتاجية رأس المال بانتقاء كفاء للاستثمارات، بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي؛
- رفع أسعار الفائدة الاسمية من شأنها أن تحسن ارتفاع التضخم، وتسمح بسيادة أسعار الفائدة الحقيقية موجبة ومن ثم عوائد حقيقية موجبة للمدخرين.

حيث يوضح الجدول التالي تطور سعر الفائدة في هذه المرحلة:

¹ وهيبه سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص 82-83.

² فضيلة بوخاري، أمال عمالي، أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الجدول رقم(3-1): يبين تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال (1986-1990).

الوحدة: %					
البيان	1986	1987	1988	1989	1990
معدل الفائدة الاسمي	7	7	7	7	8
معدل الخصم	10	10	10	10	18
معدل الفائدة الحقيقي	-3	-3	-3	-3	-10

المصدر: فضيلة بوخاري، آمال عمالي، أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة

محمد بوضياف، 2018، ص34.

نلاحظ من خلال الجدول أن بقاء معدل الفائدة الاسمي ثابت من سنة 1986 بنسبة (7%) حتى سنة 1990 مع وجود سعر الفائدة الحقيقي سالب خلال الفترة نفسها بـ (3%) من سنة 1986 إلى (10%) سنة 1990، والسبب راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم وبقائها ثابتة من سنة 1986 بنسبة (10%) ليرتفع سنة 1990 إلى (18%).

3- مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990 إلى يومنا هذا): ومنذ تاريخ 1990 صدر قانون النقد والقرض، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره وأهميته، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وأداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ وأسس ليبرالية، وقد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة، وتطبيق لنموذج "ما كينوشوفراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة الحقيقية الموجبة من أجل تشجيع تعبئة الآدخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والحد من ظاهرة التضخم والوصول به إلى معدل معقول ومقبول كما هو شأن الدول المتقدمة¹.

ومع بداية تطبيق برنامج التثبيت 1995 اصدر البنك أدوات متعلقة بسير السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف، فقامت الجزائر من خلال هذه الأدوات إلى إعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة من خلال²:

- إزالة السقف على أسعار الفائدة المدينة تماشيًا مع تحرير أسعار الفائدة الدائنة؛
- تحديد معدل دخل البنك المركزي في السوق النقدية بنسبة 20%؛
- تحديد معدل إعادة الخصم عند نسبة 15%؛
- تحديد سعر الفائدة على القروض بالحساب الجاري للبنك المركزي الممنوح للمصارف عند 20%؛

¹ - بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

² - عميروش شلغوم، تطوّر سياسة أسعار الفائدة في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جامعة جيجل، جوان 2017، ص 382.

- إزالة السقف على أسعار الفائدة في السوق ما بين البنوك؛
- وضع هامش مصرفي أقصى بنسبة 5 % فوق متوسط تكلفة الموارد المصرفية، وذلك بهدف تقادي أي ارتفاع مفرط في تكلفة الائتمان.

أي أن السلطات النقدية الجزائرية تبنت التحرير التدريجي لأسعار الفائدة باتخاذها عدة إجراءات قانونية و نقدية خاصة أثناء برنامج التعديل الهيكلي، من أجل الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية و زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، وبالتالي تغطية فائض الطلب على الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطور أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية في الجزائر(2000-2020).

لقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل كبير (باعتبارها مؤشر هام في سير السياسة النقدية وأهم أدواتها) والهدف هو تحفيز الادخار وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، والحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، ويمكن عرض تطوّر أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في ما يلي:

الجدول رقم (3-2): يبين تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال فترة (2000-2020).

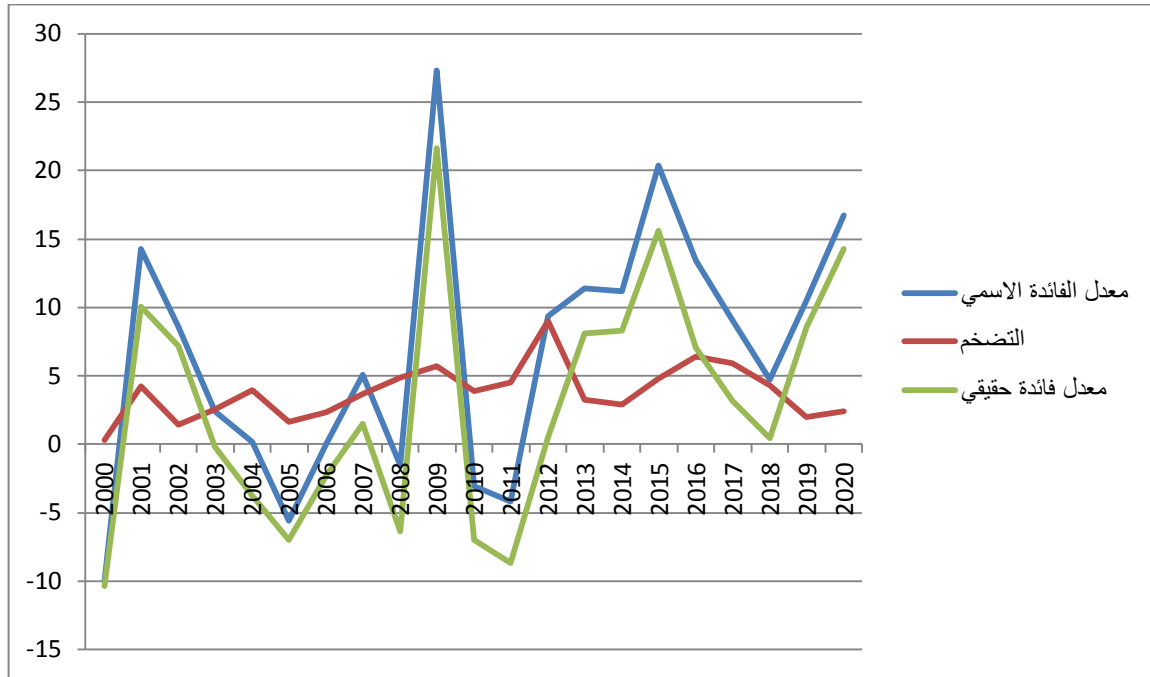
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفائدة الاسمي	-10,00	14,25	8,6	2,39	0,19	-5,61	0,01	5,11	-1,52	27,35	-3,06
التضخم	0,33	4,23	1,42	2,58	3,97	1,64	2,35	3,68	4,86	5,74	3,91
معدل الفائدة الحقيقي	-10,33	10,03	7,18	-0,20	-3,80	-7,00	-2,32	1,48	-6,38	21,61	-6,96
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل الفائدة الاسمي	-4,16	9,38	11,37	11,21	20,40	13,45	9,05	4,71	10,50	16,70	-
التضخم	4,52	8,98	3,26	2,91	4,80	6,40	5,90	4,30	2,00	2,40	-
معدل الفائدة الحقيقي	-8,66	0,48	8,07	8,31	15,60	7,05	3,15	0,41	8,50	14,30	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

من الجدول رقم (3-2) والشكل البياني (3-1) نلاحظ أن سعر الفائدة الاسمي في سنة 2000 منخفض جدا حيث قدر بـ 10.00- ليوازيه سعر الفائدة الحقيقي بانخفاض كبير بنسبة 10.33-، لترتفع هذه النسبة في السنتين التاليتين 2001-2002 بنسبة 14.25% و 8.6% على التوالي .

أما خلال الفترة (2003-2011) كان سعر الفائدة الإسمي أقل من التضخم، فقد عرف انخفاضا كبيرا و مستمرا حيث سجل نسب سالبة، ماعدا السنوات 2003، 2004، 2007، 2009، عرف نسب موجبة حيث قدرة نسبة سعر الفائدة الاسمي في سنة 2009 بـ 27.35% كأقصى حد له ، أما في ما يخص معدل التضخم عرف خلال نفس الفترة تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض ومنه في المقابل سجل سعر الفائدة الحقيقي خلال نفس الفترة أيضا نسب سالبة ماعدا سنتي 2007، 2009 سجل نسب موجبة حيث قدر سنة 2009 بـ 21.61% و ذلك لتدخل بنك الجزائر للحد من الضغوط التضخمية

وفيما يخص الفترة من 2010 إلى 2020 فقد شهد تذبذبا في نسبها ففي سنتي 2010، 2011 انخفضت أسعار الفائدة كثيرا فقد وصل سعر الفائدة الاسمي إلى 3.06-، 4.16-، أما في ما يخص سعر الفائدة الحقيقي فقد وصل إلى 6.96-، 8.66-، أما في سنتي 2012 و 2013 شهدت ارتفاع محسوس بالنسبة لسعرين الاسمي و الحقيقي فقد سجل سعر الفائدة الاسمي نسب موجبة وفي ارتفاع مستمر حيث قدر سنة 2012 بـ 9.37% ليرتفع ليصل سنة 2015 بـ 20.38%، أما فيما يخص معدل التضخم فقد وصل سنة 2012 إلى 8.89% وهي أعلى نسبة له، وعرف سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2012-2015 نسبة موجبة لتصل سنة 2015 إلى 15.60% وذلك بسبب تدخل بنك الجزائر لتحسين معدل

التضخم وإبقائه عند المستوى المستهدف، أما سنة 2016 انخفض كل من سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي حيث قدر بـ 13.45%، 7.05% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم بـ 6.00%، لتتخفف أسعار الفائدة الحقيقية سنة 2018 إلى 0.41%. وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم الناتج عن تخفيض العملة وإتباع التمويل غير التقليدي، لترتفع أسعار الفائدة الحقيقية مرة أخرى في السنتين الموالتين 2019-2020 بنسبة 8.50%، 14.30% على التوالي، أما بنسبة لسعر الفائدة الاسمي هو الآخر فقد ارتفع في السنتين 2019، 2020 إلى 10.50% ثم إلى 14.70%.

المطلب الثالث: تحليل تطور أسعار الفائدة على القروض و الودائع في الجزائر (2000-2020):

لقد تطرقنا في المطلب الثاني إلى تطور أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية، والآن سنقوم بتحليل تطور أسعار الفائدة على الودائع و القروض لما لها من أهمية بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و الجدول التالي يمثل تطورات أسعار الفائدة على القروض و الودائع لسنة (2000-2020):
الجدول رقم (3-3): يبين تطور أسعار الفائدة على القروض و الودائع للفترة (2000-2020).

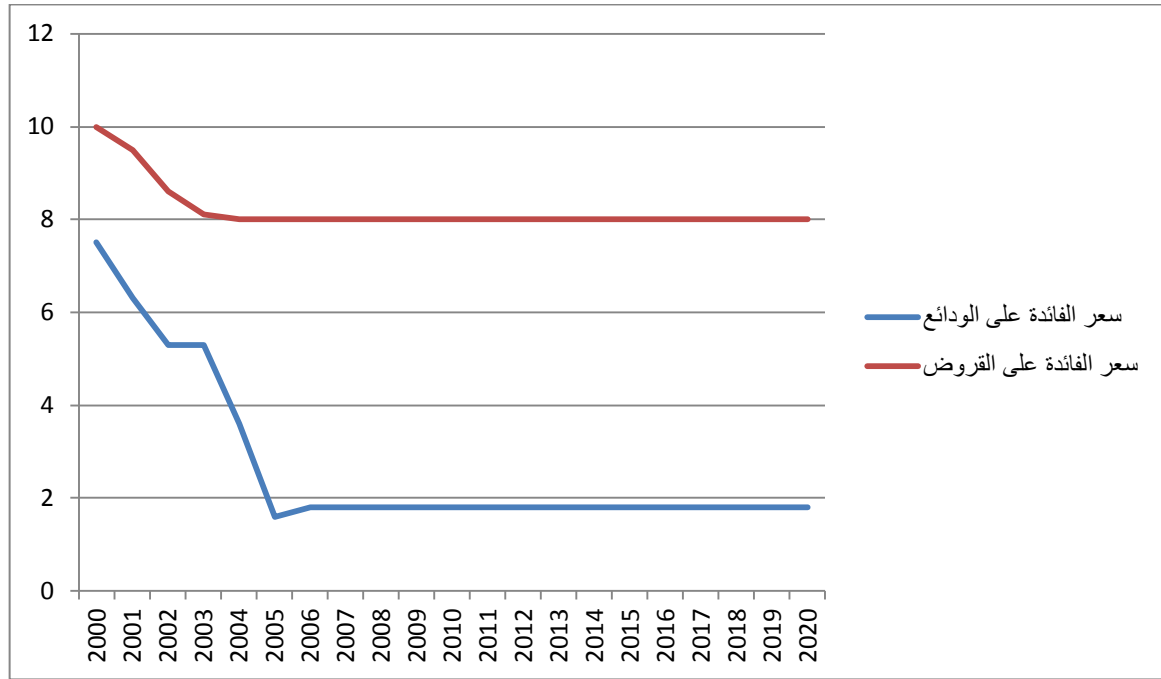
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الفائدة على الودائع	7,50	6,30	5,30	5,30	3,60	1,90	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80
سعر الفائدة على القرض	10,0	9,50	8,60	8,10	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
سعر الفائدة على الودائع	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	1,80	-
سعر الفائدة على القرض	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	8,00	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

ويمكن توضيح الجدول السابق في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-2): يبين تطور لأسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض خلال الفترة (2000-2020):



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3)

فسعر الفائدة على الودائع قد تم تحريره بصفة تدريجية خاصة بعد إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني و اتفاقيات برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) فقد بدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في ماي 1990، فارتفعت من 8% إلى 12% سنة 1994 لتصل سنة 1996 إلى 16%، وقد شهد سعر الفائدة على الودائع انخفاضا تدريجيا بعد 1996 إلى أن وصل إلى 7,50% سنة 2000، ليواصل هذا الانخفاض إلى نسبة 1.80% سنة 2006 ويبقى بنفس النسبة حتى 2020، و يعود هذا الاستقرار في مستوى منخفض منذ 2006 نتيجة للسياسة التوسعية الذي اتبعتها السلطات النقدية خلال هذه الفترة و إطلاق المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر.

أما فيما يخص معدل الفائدة على الإقراض في الجزائر فنلاحظ أنه كان مستقرا في بداية تسعينات ليرتفع سنة 1996 إلى 21% لينخفض ويصل في سنة 2000 إلى 10.00% ويستمر الانخفاض إلى غاية 2004 بنسبة 8.00% و يبقى في هذا المستوى حتى 2020.

المبحث الثالث: تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2000-2020).

المطلب الأول: أثر معدل الفائدة على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ببحوحة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة إنفاق توسعية، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توجي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، هذه السياسة التي كانت تهدف في الأساس إلى رفع من معدلات النمو الاقتصادي، و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد إلا أنه بعد سنة 2014 انخفضت أسعار المحروقات مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (3-4): يبين تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (2000-2020)

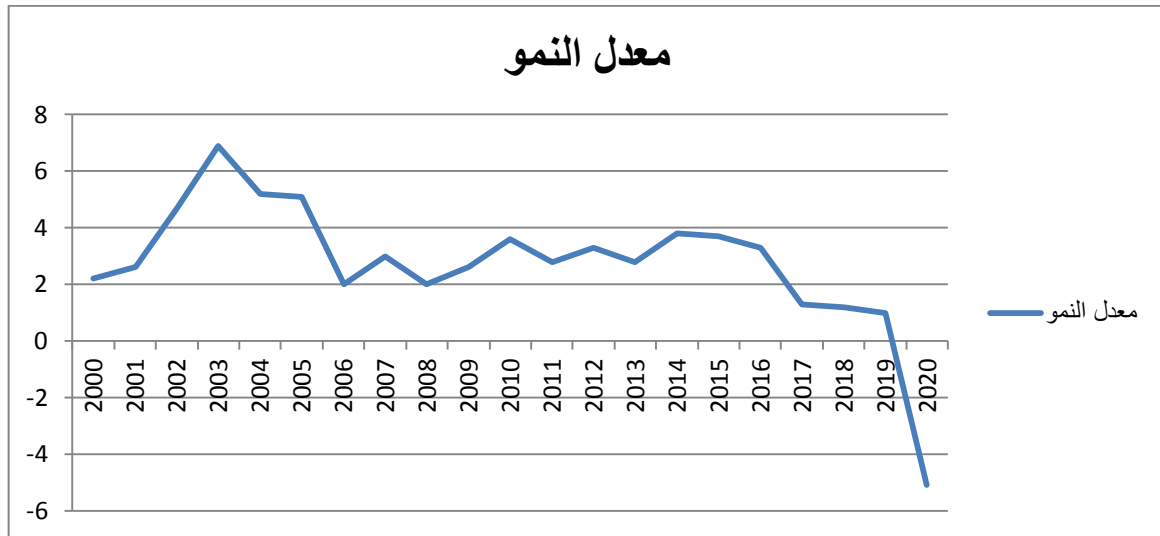
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,0	2,6	3,6
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل النمو	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3	1,3	1,2	1,0	-5,1	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و بنك الجزائر.

ويمكن تحليل الجدول السابق أكثر عن طريق المنحني البياني التالي:

الشكل رقم (3-3): يبين تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):



المصدر: من إعداد الطالبين من خلال معطيات الجدول رقم (3-4)

ومن خلال الشكل البياني رقم (3-3) الذي يوضح تطور معدل النمو للفترة (2000-2020) حيث نلاحظ أن معدل النمو سجل من 2000 إلى 2005 نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من 2.2% سنة 2000 ليصل إلى 7.2% سنة 2003، إلا أنها تراجعت إلى مستوى 4.3% سنة 2004. ويبين ذلك في الأساس إلى التحسن الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي (2001-2003)، ليرتفع مرة أخرى في سنة 2005 إلى 5.9%، هذا التذبذب في السنوات الأولى ما يدل على عدم استدامة الجزائر وتأثرها بالعوامل الخارجية و كذلك بالإصلاحات الاقتصادية. إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية 2006 و 2007 و 2008 و 2009 بنسبة 11.7% و 3.4% و 22.00% و 2.60% على التوالي وهذا راجع بدرجة أولى لانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي مست الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وبعد هذا الانخفاض سجل معدل النمو خلال سنة 2010 ارتفاعا قدر ب 3.60%، أما في سنة 2011 فقد انخفض مرة أخرى إلى 2.80% ليتحسن مرة أخرى خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014، ويعود هذا التحسن إلى الانتعاش المالي والنقدي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة والذي انعكس إيجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد توقعت السلطات الجزائرية استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سنتي 2015 و 2016 بنسب 3.9% و 3.8%، ويمكن القول أيضا أن مصدر النمو من سنة 2010 إلى 2016 راجع بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار المحروقات، حيث أنه كلما ارتفعت الإيرادات يزيد الفائض في ميزان مدفوعات وبالتالي زيادة الاحتياطات الأجنبية الذي ينتج عنه التسديد المسبق للمديونية الخارجية، لنشهد انخفاضا كبيرا لمعدلات النمو خلال السنتين 2019 و 2020 ب 1.00% و 5.10%- و ذلك راجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار البترول.

الفرع الثاني: تحليل أثر معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

وفي هذا الجزء سنحاول تفسير تأثير النمو الاقتصادي الجزائري بمعدلات الفائدة وذلك بالاستعانة بالجداول والرسومات البيانية، فنظريا معدل النمو يتأثر إما بشكل سلبي أو إيجابي بتغيرات سعر الفائدة، حيث ندرك من هذا التحليل ما لسعر الفائدة من دور في تأزم الوضع الاقتصادي أو تحسين الاقتصاد، حيث أنه عند ارتفاع سعر الفائدة ينخفض الطلب على القروض من أجل الاستثمار، مما ينبئ بانخفاض معدلات النمو مستقبلا و حدوث الأزمة الاقتصادية في حين أنه في حالة انخفاض سعر الفائدة يكثر الطلب على المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية في البلد، والجدول التالي يبين تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

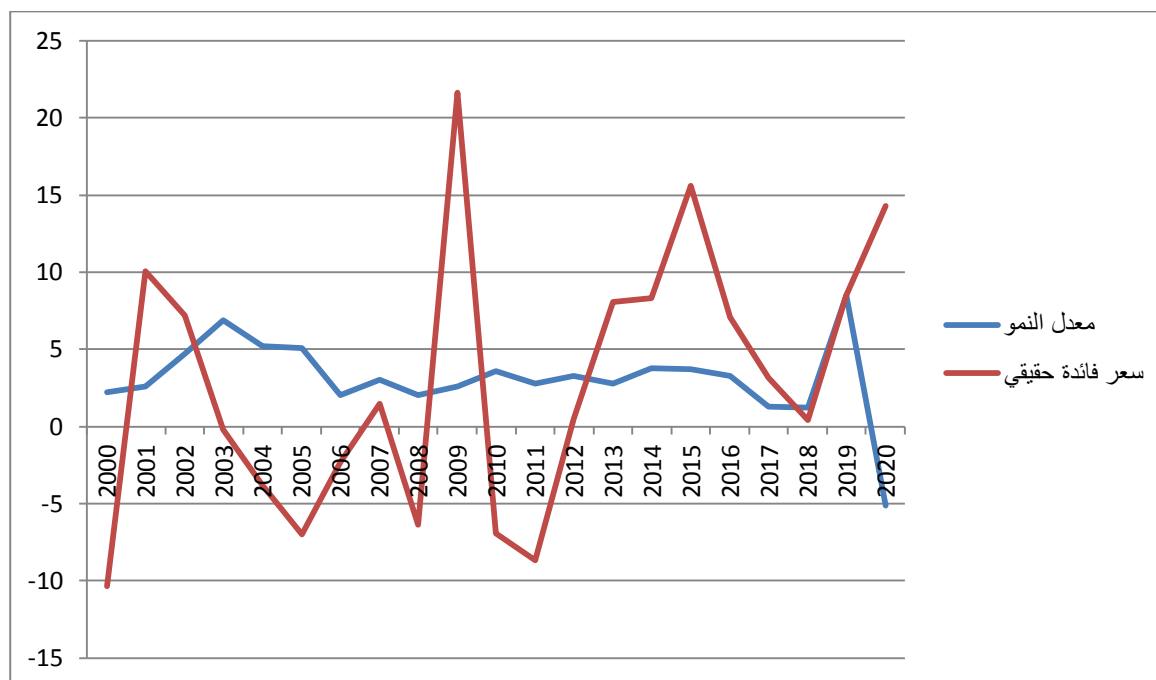
الجدول رقم (3-5): يوضح تأثير سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي للفترة (2000-2020)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,0	2,6	3,6
سعر الفائدة الحقيقي	-10,3	10,03	7,18	-0,20	-3,80	-7,0	-2,32	1,48	-6,23	21,61	-6,96
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل النمو	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3	1,3	1,2	1,0	-5,10	-
سعر الفائدة الحقيقي	-8,66	0,48	8,07	8,31	15,60	7,05	3,15	0,41	8,50	14,30	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن تحليل الجدول عن طريق منحني بياني:

الشكل رقم (3-4): تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4) والذي يوضح تأثيرات سعر الفائدة على معدل النمو في الجزائر

خلال الفترة (2000-2010) حيث يبين:

بالنسبة للفترة (2000-2010)، فقد كان سعر الفائدة في سنة 2000 منخفضا كبيرا بنسبة 10.33%- أما بالنسبة لمعدل النمو هو الآخر شهد انخفاضا بـ 2.2% مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقوم بالعلاقة العكسية بين المتغيرين، أما في سنة 2001 فقد ارتفع سعر الفائدة الحقيقي إلى 10.03%، وفي المقابل لم يلاحظ أي تحسن في معدل النمو، في حين انخفض قليلا معدل الفائدة في سنة 2002 ليقابله ارتفاع طفيف ومحسوس في معدل النمو بنسبة 4.7% أي عدم تحقق النظرية الاقتصادية مرة أخرى، في حين أن النظرية الاقتصادية تحققت في سنة 2003 فقد شهدت سعر الفائدة انخفاض قدر بـ 0.20% ليرتفع معدل النمو في السنة نفسها إلى 6.9%، أي أن انخفاض سعر الفائدة أدى إلى زيادة الطلب على الاستثمارات مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو وتبقى هذه النسب وهذا الانتعاش إلى غاية 2006، حيث نلاحظ أنه في سنة 2007 انخفضت معدلات الفائدة، يوازيه انخفاض في نسبة معدل النمو بـ 3.00% ويمكن القول أن النظرية الاقتصادية لم تحقق، وقد يرجع أسباب ذلك إلى ظهور أو بروز علامات الأزمة المالية العالمية 2008، حيث شهدنا في سنة 2008 انخفاضا في معدل الفائدة حيث قدرة نسبته بـ 6.38%- يقابله انخفاض في معدل النمو 2.00%.

أما بالنسبة للفترة (2010-2020) فقد انخفض سعر الفائدة بين سنتي 2010 و 2011 من 6.96- % إلى 8.66%- وفي نفس الفترة انخفض معدل النمو الاقتصادي من 3.6% إلى 2.8%، وهذا أيضا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقوم بالعلاقة العكسية بينهما، بمعنى أن معدل الفائدة لم يؤثر تأثيرا واضحا على النمو الاقتصادي، وقد يرجع انخفاض معدل النمو لعوامل أخرى منه الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض في قطاع بناء والأشغال العمومية، أما في سنة 2012 فقد شوهد ارتفاع في معدل الفائدة مقارنة بسنوات 2010 و 2011 بنسبة قدرت بـ 0.48% قابله ارتفاع طفيف في معدل النمو مقارنة بسنة 2011 بـ 3.3%، ومرت أخرى هذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية وهنا أيضا قد ترجع الأسباب إلى أسباب أخرى منها تحسن أسعار البترول واستقرار الاستثمارات الخارجية المباشرة كما نجد أن أسعار الفائدة قد ارتفعت من سنة 2012 إلى 2013 بنسبة 7.59% أي من (0.48% إلى 8.07%) قابله انخفاض في معدل النمو بنسبة 3.4% إلى 2.8% على التوالي، وهذا ما يحقق النظرية الاقتصادية أي أن معدل الفائدة لها تأثير على النمو الاقتصادي في هذه الفترة، أما في سنة 2014 عرف سعر الفائدة ارتفاعا بـ 8.31% قابله ارتفاع في معدل النمو بنسبة 3.8، وبهذا يعني أن سعر الفائدة لم يكن له تأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي والذي يعود إلى تحسين قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة، وفي سنة 2015 نلاحظ ارتفاع معدل الفائدة إلى 15.60% قابله انخفاض طفيف في معدل النمو قدر بـ 3.7%، ومرت أخرى تحققت النظرية الاقتصادية في أنه توجد علاقة عكسية بين كلا المؤشرين بالإضافة إلى ذلك انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، أما في السنوات من 2016 إلى 2018 فقد لوحظ انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي بنسب 7.05% و 3.15% و 0.41%، في الفترة نفسها انخفض معدل النمو من 3.3% إلى 1.30% وإلى 1.20% وهذا لا يحقق النظرية الاقتصادية التي

تتوقع ارتفاع في معدلات النمو ويمكن إرجاع سبب انخفاض في معدلات النمو وسعر الفائدة إلى العجز في الموازنة العامة وتدهور أسعار النفط وعدم قدرتها على تغطية الإنفاق العام، أما بالنسبة لسنتين 2019 و 2020 فقد ارتفع سعر الفائدة تدريجياً بنسبة 8.5% و 14.30% لتتخفف معدلات النمو خلال نفس السنتين إلى 1.00% و -5.10% أي وجود تأثير لمعدل الفائدة على النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمارات و انكماش الاقتصاد الوطني، وإلى جانب تأثير معدل الفائدة قد يوجد تأثير لعوامل أخرى مثل انخفاض أسعار البترول.

ومن النتائج المتحصل عليها من الدراسة نجد أن سعر الفائدة لم يكن له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، حيث أثرت عليه السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2019، 2020، أما السنوات الأخرى فلم تأثر بشكل واضح على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر معدل الفائدة على التضخم في الجزائر

الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر:

فرض قانون 90-10 ومن بعده الأمر 3-11 المتعلقان بالنقد والقرض لبنك الجزائر بالاستشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنحا السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض باتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بغرض استقرار وتحقيق النمو السريع للاقتصاد الوطني، وفي هذا الشأن تنص المادة 55 من القانون على ما يلي: تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده قانون النقد والقرض هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم استهداف معدل التضخم ب 3% كمؤشر لأسعار المستهلك وذلك منذ 2003 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال (3%-4%) بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد. والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (3-6): يبين تطور التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020).

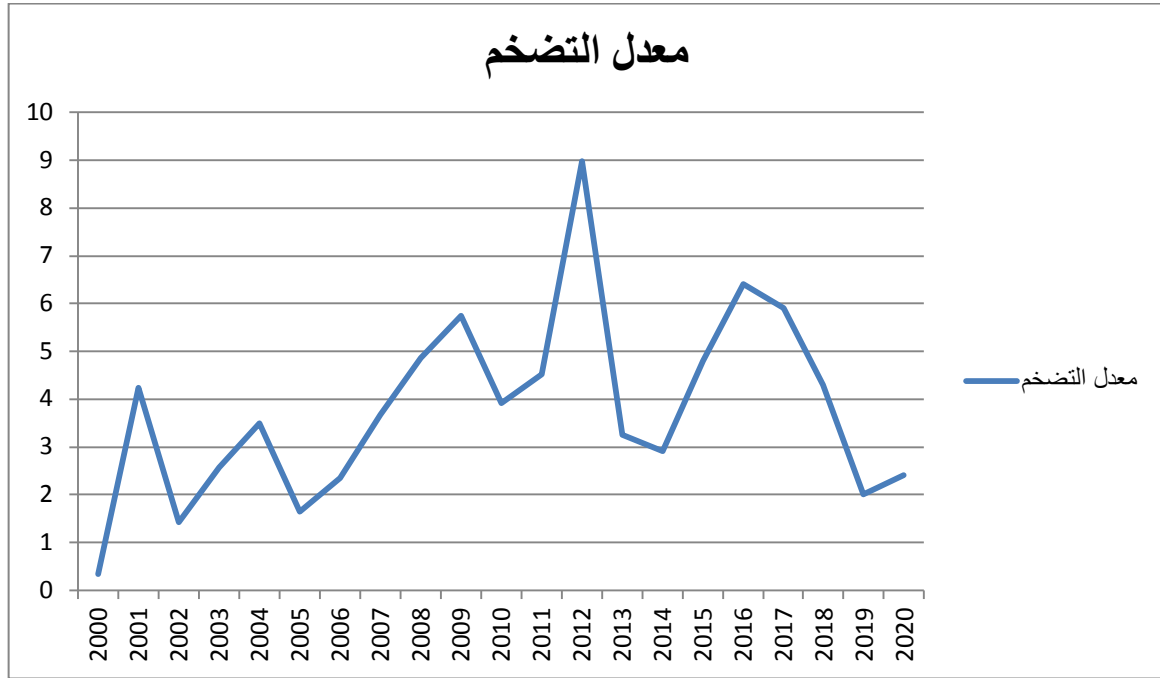
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0,33	4,23	1,42	2,58	3,5	1,64	2,35	3,68	4,86	5,74	3,91
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل التضخم	4,52	8,98	3,26	2,91	4,80	6,40	5,90	4,30	2,00	2,40	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

ويمكن توضيح البيانات السابقة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): يبين تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-6).

من خلال الشكل البياني رقم (3-5) الذي يوضح معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)، حيث نلاحظ أن نسبة التضخم سنة 2000 كانت منخفضة جدا وبلغت 0,33%، ورغم أن هذه النسبة كانت منخفضة جدا إلا أنه كان على الجزائر بدل المزيد من الجهود حتى تصبح من الدول ذات التضخم المنعدم إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فسرعان ما عاد التضخم للارتفاع، بنسب متفاوتة حيث في سنة 2001 بلغ 4,2% مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب 3% ويرجع سبب ذلك إلى نمو الكتلة النقدية جراء نمو احتياطات الصرف، ليعود الانخفاض إلى 1,42% مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2002، ليشهد ارتفاع طفيف مرة أخرى سنة 2003 و 2004 بنسبة 2,58% و 3,97%، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1,64%، أما في السنوات المالية الأربعة 2006، 2007، 2008، و 2009 فقد ارتفعت نسب التضخم بشكل متزايد ب 3,35%، 3,68%، 4,86% و 5,74%. وفي سنة 2006 ارتفع التضخم بسبب الارتفاع في النفقات الاستثمارية أما في سنة 2008 و 2009 فقد كان الارتفاع في نسبة التضخم بسبب ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ب 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة وذلك باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

والملاحظة أن معدل التضخم انخفض سنة 2010 و 2011 بنسب ضئيلة حيث بلغ 3,91% و 4,5% على التوالي ليشهد ارتفاعا كبيرا سنة 2012 وصل إلى 8,98% ويعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الأجور التي قامت بها الدولة، أما في سنة 2013 فقد شهد معدل التضخم انخفاض بنسبة تقدر ب 3,26% والسبب يعود إلى فعالية السياسة النقدية سنة 2013 من حيث امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية و تواصل أسعار المواد الأولية بالانخفاض

في هذه السنة ليشهد ارتفاعا مرة أخرى في السنوات الثلاثة 2015، 2016، و 2017 بنسبة 4,80، 6,40 و 5,90 على التوالي وذلك بسبب الظرف المالي والنقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض المحروقات وتراجع قيمة العملة الوطنية والتمويل النقدي تعجز الموازنة لتتخفف في السنوات الأخيرة 2018 و 2019 إلى 2,00% بسبب تراجع مؤشر أسعار الاستهلاك، ليرتفع قليلا في سنة 2020 إلى 2.40%.

الفرع الثاني: تحليل أثر معدل الفائدة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020)

يعد التضخم ظاهرة سلبية لاقتصاد أي دولة بمن فيهم الجزائر، حيث يعبر عن ارتفاع مستوى العام للأسعار لذلك تقدم السلطة النقدية بالتدخل لهدف بقاءه واستقراره عن المستوى المستهدف عن طريق أدواتها باعتباره أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، والجدول التالي يبين تأثير معدل الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (3-7): يبين أثر سعر الفائدة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020):

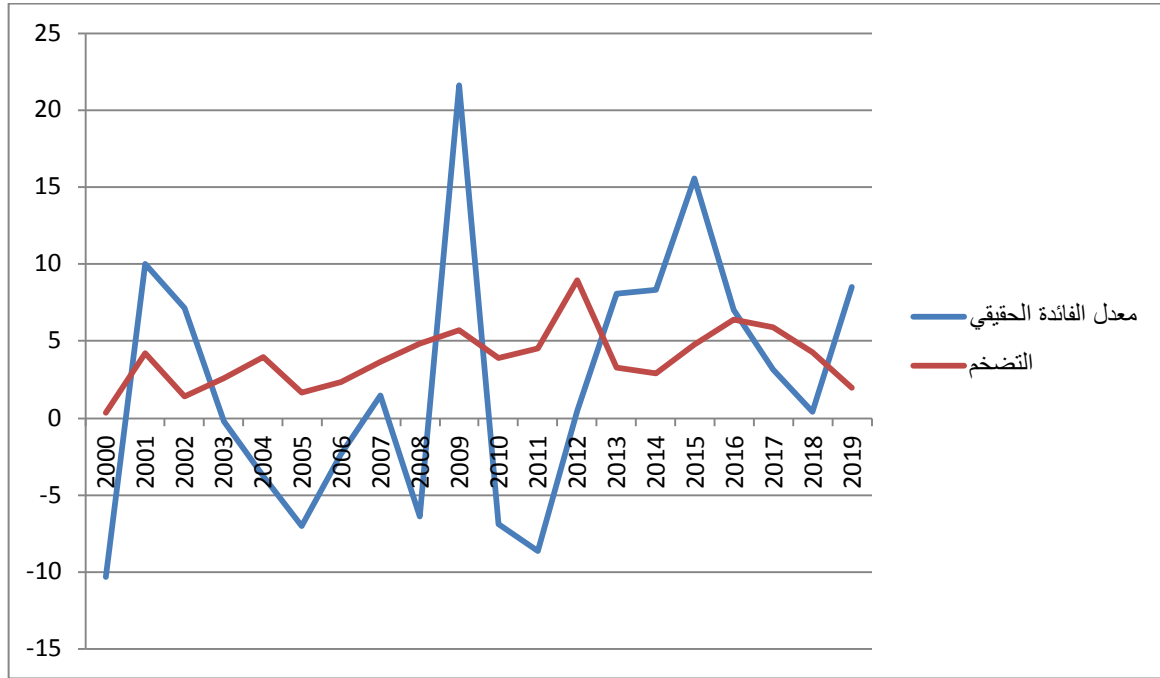
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الفائدة الحقيقي	-10,33	-10,03	7,18	-0,19	-3,78	-6,99	-2,32	1,48	-6,38	-6,96
معدل التضخم	0,33	4,23	1,40	2,58	3,97	1,64	2,35	3,68	4,86	5,74
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الفائدة الحقيقي	-6,96	-8,66	0,48	8,07	8,31	15,60	7,05	3,15	0,41	8,50
معدل التضخم	3,91	4,52	8,98	3,26	2,91	1,80	6,4	5,9	4,3	2,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي

ويمكن توضيح معطيات الجدول في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(3-6): يبين أثر سعر الفائدة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(3-7).

ومن خلال الشكل البياني (3-6) الذي يبين أثر معدل الفائدة على التضخم نلاحظ أنه:

خلال الفترة (2000-2010) كان معدل الفائدة والتضخم في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2000 نلاحظ أن معدل الفائدة الحقيقي كان منخفضا فقد قدر ب $-10,33\%$ ليقابله انخفاض في معدل التضخم وقدرت نسبته $0,33\%$ مقارنة بسنة 1999 وبالتالي لم تتحقق النظرية الاقتصادية التي ترى بأن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، في حين ارتفع معدل الفائدة في السنة 2001 إلى $10,03\%$ مع ارتفاع التضخم بنسبة $4,23\%$ بهذا المعدل المرتفع نوعا ما عن مستواه المستهدف ذلك بسبب زيادة الكتلة النقدية M2، أما بالنسبة لسنة 2002 فقد شهدت انخفاض في كلا النسبتين مقارنة بنسبة 2001 فقد قدر معدل الفائدة الحقيقي ب $7,18\%$ أما التضخم قدر ب $1,40\%$ وهذا يدل على عدم تحقق النظرية الاقتصادية، في حين شهدت سنتي 2003 و 2004 انخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية ب $-0,19\%$ و $3,78\%$ قابله ارتفاع في معدلات التضخم قدر ب $2,58\%$ و $3,97\%$ على التوالي، ويمكن القول أن النظرية الاقتصادية تحققت أي أن معدلات الفائدة لها تأثير على التضخم في هذه الفترة، أما سنة 2005 انخفض معدل الفائدة إلى $-6,99\%$ وقابله انخفاض في التضخم إلى $1,64\%$ وهذا الانخفاض بسبب تراجع الإنفاق العام، وكذلك بسبب تدخل بنك الجزائر لتقليص فائض السيولة، أما خلال السنتين 2006 و 2007 ارتفع معدل التضخم حيث بلغ $2,35\%$ و $3,68\%$ على التوالي قابله ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي حيث قدر ب $-6,99\%$ و $-2,32\%$ ويعود ارتفاع معدل التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية وزيادة الإنفاق وكذلك زيادة الأجور وتداعيات الأزمة المالية، وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تدعى العلاقة العكسية بينهما، أما سنة 2008 فقد سار معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي في اتجاهين متعاكسين فقد انخفض

معدل الفائدة الحقيقي إلى -6.38% أما معدل التضخم فقد ارتفع إلى 4.86% ، ومنه فقد تحققت النظرية الاقتصادية بمعنى تأثير سعر الفائدة الحقيقي على معدلات التضخم.

أما خلال الفترة (2010-2020) فقد شهد سعر الفائدة الحقيقي سنة 2010 انخفاضاً بنسبة -6.96% أما التضخم انخفض إلى 3.91% والسبب يعود إلى تراجع الإنفاق العام وتدخل بنك الجزائر لتقليص فائض السيولة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية. أما سنة 2011 انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى -8.66% في حين ارتفع معدل التضخم إلى 4.52% وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تبين تأثير سعر الفائدة على التضخم، وفي سنة 2012 ارتفع معدل الفائدة الحقيقي مقارنة بسنة 2011 حيث وصل إلى 0.48% وقابله ارتفاع في معدل التضخم كأقصى قيمة وصل إليها وتقدر بـ 8.98% بسبب زيادة السلع المستوردة التي أدت إلى التضخم المستورد، في هذه السنة لم يكن هناك تأثير لسعر الفائدة على التضخم، في حين ارتفع سعر الفائدة سنة 2013 إلى 8.07% قابله انخفاض في معدل التضخم بـ 3.26% أي أنه أثر معدل الفائدة على معدل التضخم مع وجود عوامل أخرى أدت إلى هذا الانعكاس بين المتغيرين في السنوات السابقة تتمثل في تخفيض سعر الصرف والعملة المحلية، التهرب الضريبي وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، في السنوات من 2014 إلى غاية 2017 كان معدل التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ 2.91% سنة 2014 لينتقل إلى 5.9% سنة 2017، وفي المقابل سجل سعر الفائدة الحقيقي تذبذب خلال نفس الفترة حيث بلغ 8.31% ، 15.60% ، 7.05% ، 3.15% خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي ويعود ارتفاع معدل التضخم نتيجة زيادة احتياطي الصرف وتقلبات أسعار البترول في هذه الفترة حيث لم تتماشى مع النظرية الاقتصادية أي لم يكن هناك تأثير واضح لسعر الفائدة على التضخم، أما بالنسبة لسنتي 2018 و2019 فقد انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى 0.41% في سنة 2018 وقابله انخفاض في معدل التضخم، في حين ارتفع سعر الفائدة الحقيقي في سنة 2019 إلى 8.50% وانخفض معدل التضخم إلى 2.00% وهذا يدل على تأثير سعر الفائدة الحقيقي على معدل التضخم، وفي الأخير نلاحظ ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقية إلى 14.30% ويقابله ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 2.40%

وعليه نستخلص أنه من خلال الفترة المدروسة كانت العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والتضخم منافية مع النظرية الاقتصادية التي ترى بأن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، فقد كان المتغيرين يسيران في نفس الاتجاه ما عدا سنوات 2003، 2004، 2008، 2011، و2019 كانا يسيران في الاتجاه المعاكس وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ومنه فسعر الفائدة الحقيقي ليس الوحيد الذي يؤثر على معدلات التضخم بل هناك عوامل أخرى وتتمثل في زيادة الكتلة النقدية، انخفاض وارتفاع الإنفاق العام، التقلبات في أسعار البترول، احتياطي الصرف وكذلك تداعيات الأزمة المالية.

المطلب الثالث: أثر معدل الفائدة على البطالة في الجزائر للفترة (2000-2020).
الفرع الأول: تحليل تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن من مشكلة البطالة شأنه شأن البلدان النامية و العربية على وجه الخصوص، حيث لم تخفف أساليب وبرامج التشغيل والتوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ التسعينات، إلا أن الجزائر حققت أداء مقبول في سنوات الأخيرة بانخفاض معدلات البطالة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-8): يبين تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

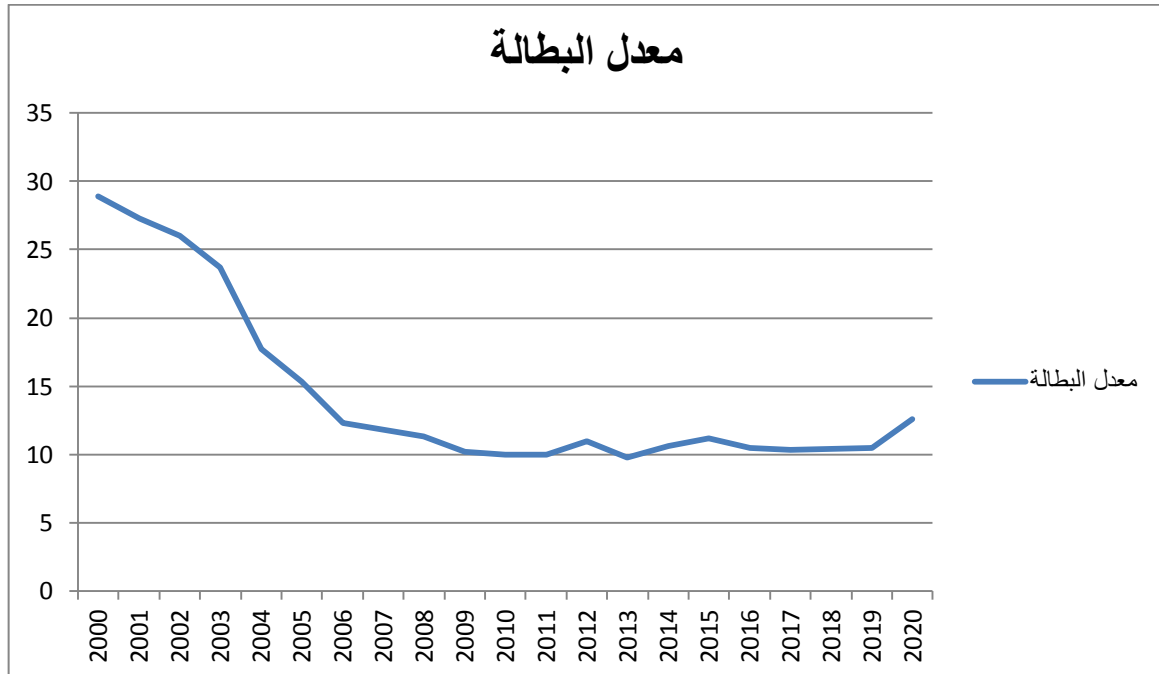
الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	28,89	27,3	26,00	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل البطالة	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,5	10,3	10,4	10,5	12,6	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

و يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر عن طريق المنحنى البياني:

الشكل رقم (3-7): يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8).

ومن خلال الشكل البياني رقم (3-7) الذي يبين تطور البطالة في الجزائر نلاحظ أن:

نسبة البطالة شهدت أعلى نسبة لها منذ سنوات في سنة 2000 حيث وصلت إلى 28.89%، لكن ذلك لم يدم طويلا فقد بدأت بالانخفاض نتيجة تحسن الأوضاع المالية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومع بداية 2001 فقد سجلت انخفاض طفيف بلغ 27.3% ليبقى هذا المنوال من الانخفاض إلى غاية 2019. فقد شهد في بعض السنوات ارتفاع طفيف ليصل سنة 2020 إلى 12,6.

ف سنة 2001 تمثل منعرجا نوعيا في سوق العمل بالجزائر من خلال الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي كمخطط تنموي يمتد إلى غاية 2004 تعطى فيه الأولوية إلى خفض معدل البطالة ليصل إلى 17.70% سنة 2004 لقيام الحكومة بتوفير مناصب الشغل في التوظيف العمومي، وكذا المنحني الذي سلكته السلطات العمومية فيما تعلق بالإنعاش الاقتصادي في نهاية 2004 أدى إلى امتصاص نسبي لمعدل البطالة، ليصل في سنة 2006 إلى 12.3% بسبب ارتفاع أسعار البترول، أما في سنة 2008 ثم استحداث نحو 10 آلاف مشروع و استغلال فرصة تضاعف مخزون الجزائر من العملة الصعبة و استمر معدل البطالة في الانخفاض ليسجل 11.3% خلال السنة، ثم واصل الانخفاض حتى سنة 2013، ليصل إلى 9.8% و ذلك نتيجة الارتفاع المشهود في أسعار البترول، ثم عاود الانخفاض في السنوات 2016، 2017، 2018 وذلك لانخفاض أسعار البترول مرة أخرى و زيادة القطاع الخاص في التشغيل ، أما في السنتين 2019، 2020، فقد ارتفعت أسعار البطالة إلى 10.50%، 12.60% على التوالي.

الفرع الثاني: تحليل أثر معدل الفائدة على البطالة في الجزائر للفترة (2000-2020)

وفي هذا الفرع سنحاول تفسير تأثير معدل الفائدة على البطالة في الجزائر، فارتفاع سعر الفائدة نتيجة لسياسة نقدية انكماشية قد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي و زيادة في تكلفة رأس المال و النتيجة الكلية انخفاض في الطلب المحلي و تراكم رأس المال ينجم عن تراجع في الطلب على العمالة و بالتالي ارتفاع معدلات البطالة، أي توجد علاقة طردية و سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول الذي يبين أثر معدل الفائدة على البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-9): يبين تأثير سعر الفائدة على البطالة في الجزائر (2000-2020)

الوحدة: %

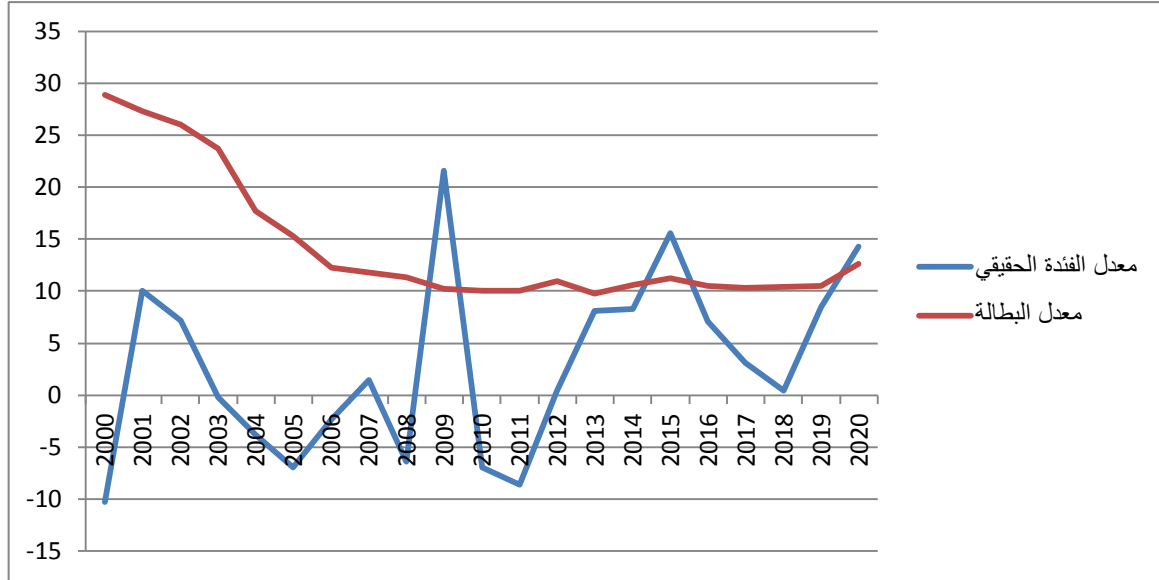
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الفائدة الحقيقي	-10,3	10,03	7,18	-0,19	-3,78	-6,99	-2,32	1,48	-6,38	21,61	-6,96
معدل البطالة	28,89	27,3	26,00	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
سعر الفائدة الحقيقي	-8,66	0,48	8,07	8,31	15,60	7,05	3,15	0,41	8,50	14,30	-

معدل البطالة	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,5	10,3	10,4	10,5	12,6	-
--------------	------	------	-----	------	------	------	------	------	------	------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

و يمكن توضيح الجدول السابق أكثر عن طريق المنحني البياني:

الشكل رقم (3-8): يبين تأثير معدل الفائدة على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-9).

من خلال المنحني رقم (3-8) الذي يمثل تأثير سعر الفائدة على البطالة في الجزائر نلاحظ أنه:

خلال الفترة (2000-2010)، فقد كان معدل البطالة في الجزائر سنة 2000 مرتفع قليلا فقد وصل إلى 28.89% أما سعر الفائدة فقد كان منخفض قليلا مقارنة بسنوات الماضية بنسبة 10.33%-، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقوم على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أما في سنة 2001 فنلاحظ انخفاض ضئيل لمعدل البطالة و كانت نسبته 27.30% قابله ارتفاع في معدل الفائدة مقارنة بسنة 2000 فوصلت إلى 10.03% و هذا مرة أخرى لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يمكن القول أن معدلات البطالة خلال السنتين الماضيتين تحكمهما عوامل أخرى و تتمثل في السياسات التوسعية التي تم الشروع فيها بعد ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه في السنوات 2002، 2003، 2004، 2005، لاحظنا استمرار انخفاض معدلات البطالة قابلها انخفاض مستمر في معدلات الفائدة 7.18%، 0.19%-، 3.78%-، 6.99%- على التوالي، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين، فانخفاض معدلات الفائدة أدى إلى زيادة الطلب على القروض من أجل المشاريع الاقتصادية و التي بدورها تحتاج إلى يد عاملة مما أدى إلى نقص في معدلات البطالة و بالتالي يمكن القول أنه هناك توافق مع النظرية الاقتصادية لهذه السنوات أي هناك تأثير لسعر الفائدة الحقيقي على معدلات البطالة، أما بالنسبة لسنتي 2006، 2007 فقد ارتفعت معدلات الفائدة ب 2.32%-، 1.48%، على التوالي، قابلها انخفاض في معدلات البطالة أي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى أن استمرار انخفاض معدلات البطالة تحكمه عوامل أخرى على خلاف سعر الفائدة،

كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ومع تواصل انخفاض معدلات البطالة لاحظنا انخفاض معدل الفائدة بنسبة 2.32%، ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تخفيض الضرائب على الاستهلاك و الأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، عن طريق الإصدار النقدي أي زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى الانخفاض في معدلات سعر الفائدة و هذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والنتاج وتناقص معدلات البطالة، أي أن النظرية الاقتصادية تتوافق مع النتيجة المتحصل عليها في سنة 2008، أما في سنة 2009 فقد لاحظنا ارتفاع معدل الفائدة كثيرا وصل إلى 21.61% في حين انخفض معدل البطالة 10.2% و هذا يدل على عدم توافق النظرية الاقتصادية.

الفترة (2010-2020) فقد لاحظنا سنة 2010 انخفاض معدل البطالة بنسبة وصلت إلى 11.61% قابله انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي بـ 6.96%، هنا يمكن القول أنه هناك توافق مع النظرية الاقتصادية التي تقوم على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أما في سنة 2012 فقد لاحظنا ارتفاع طفيف في معدلات البطالة قابله ارتفاع في سعر الفائدة، أي وجود علاقة طردية سالبة، فارتفاع سعر الفائدة ناتج عن إتباع سياسة نقدية توسعية ينتج أو ينجر عنها انخفاض في الطلب على القروض مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة، أما سنة 2013 فقد انخفض معدل البطالة إلى 9.8% في حين قابله ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي إلى 8.07% و هذا يدل على عدم التوافق مع النظرية الاقتصادية، وفيما يخص السنتين 2014 و 2015 فقد ارتفعت معدلات البطالة بـ 10.6% و 11.2% علي التوالي قابله ارتفاع في سعر الفائدة 8.31% و 15.60% أي وجود علاقة طردية سالبة، ففي هذه المرحلة عرفت الجزائر انتعاش مالي و نقدي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية من أجل امتصاص الفائض وإنقاص من الاستثمارات مما أدى إلى تراجع الطلب على العمالة و ارتفاع معدل البطالة، أما في سنوات 2016، 2017، 2018 فقد انخفضت معدلات البطالة إلى 10.50% ثم 10.30% ثم 10.40% وانخفضت أسعار الفائدة الحقيقية إلى 7.05% ثم 3.15% ثم 0.41% على التوالي وهذا يوافق النظرية الاقتصادية أي يوجد تأثير لسعر الفائدة على البطالة في الجزائر.

ويمكن القول أن سعر الفائدة لم يكن له تأثير واضح على البطالة في جميع سنوات الدراسة إلا في سنوات 2003 و 2004 و 2005 و 2012 و 2016 و 2017 و 2018 حيث نلاحظ أن تأثير سعر الفائدة يكون على فترات ذلك راجع إلى إحداث تصحيحات في السياسة النقدية و التي من أهدافها خفض من معدلات البطالة.

المطلب الرابع: أثر معدل الفائدة على ميزان المدفوعات للفترة (2000-2020)

الفرع الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020)

لقد مر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة بتطورات عديدة بين عجز وفائض بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من جهة و التطورات التي حدثت في العالم من جهة أخرى، حيث سنقوم بتوضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): يبين تطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2020)

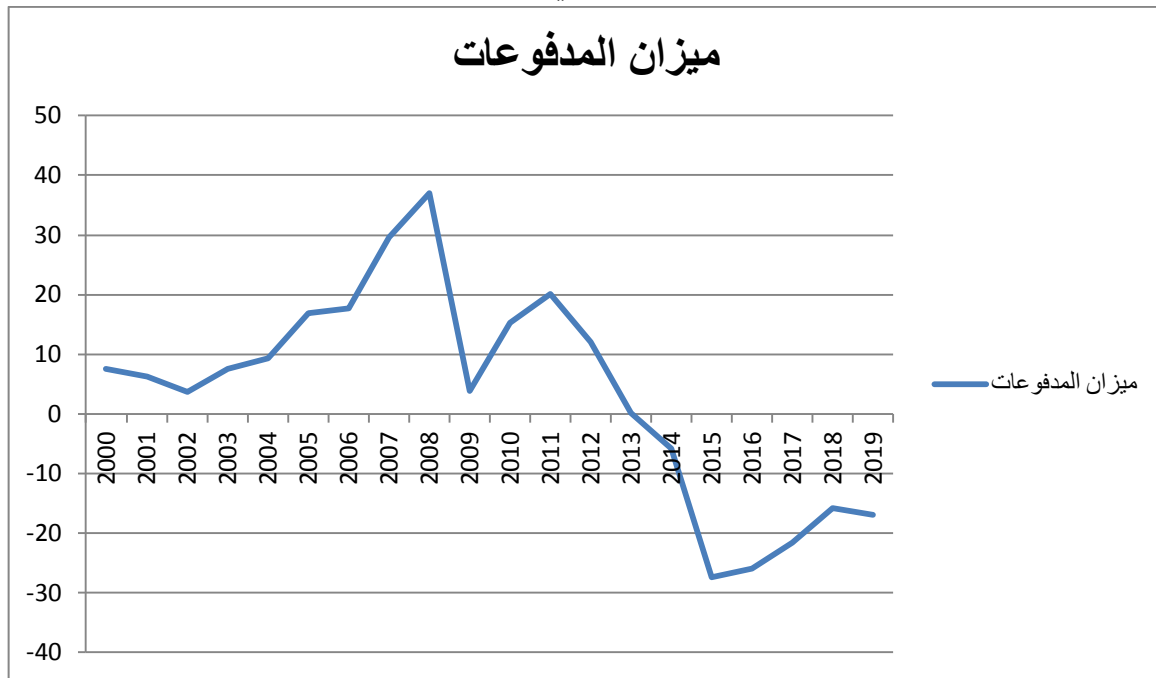
الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
ميزان المدفوعات	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,5	-26,03	-21,7	-15,8	-16,93	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن توضيح الجدول السابق في المنحني التالي:

الشكل رقم (3-9): يبين تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-10).

سنحاول سرد تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري لفترة الدراسة والذي عرف وضعية غير مستقرة، حيث انتقل فيها من الفائض إلى العجز بداية من سنة 1994-1995 بسبب تهاوي سعر برميل النفط خلال تلك الفترة، ليسجل تحسن ملحوظ سنة 2000 حيث قدر بـ 7.57 مليار دولار بسبب انتعاش أسعار النفط و بالتالي ارتفاع الإيرادات و تعاظم احتياطي الصرف، وفي سنة 2009 سجل الرصيد الكلي

انخفاض بلغ 3.86 مليار دولار مقارنة بالسنوات التي قبلها فسنة 2008 بلغ فيها الرصيد 36.99 مليار دولار ويعود السبب إلى تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات وأزمة 2008 التي ظهرت تأثيراتها في السنة المقبلة ليبقي هذا الانخفاض حتى سنة 2013 وقدر بـ0.13، إلا أنه في سنة 2014 لاحظنا عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى -5.88- ليسجل في السنة الموالية أعلى عجز قدر بـ -27.53 مليار دولار خلال فترة الدراسة، ويبقى على هذا العجز بين ارتفاع و انخفاض ليسجل سنة 2019 عجز قدر بـ -16.93 مليار دولار.

الفرع الثاني: تحليل أثر معدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2020):

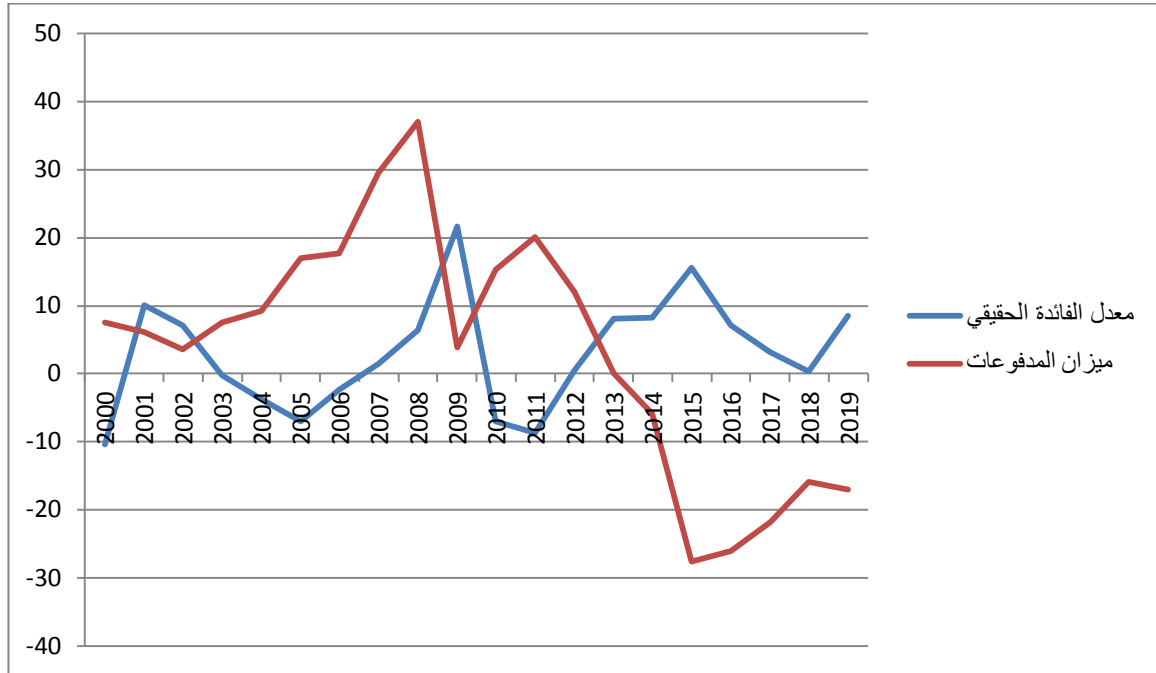
سنحاول في هذا الجزء إسقاط أثر معدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث تكون العلاقة بينهما طردية فارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات أو العكس. الجدول والمنحنى التاليان يبينان تأثير معدل الفائدة على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة: الجدول رقم (3-11): يبين أثر معدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2020).

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الفائدة الحقيقي	-10,33	10,03	7,18	-0,19	-3,78	-6,99	-2,32	1,48	-6,38	21,61
ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الفائدة الحقيقي	-6,96	-8,66	0,48	8,07	8,31	15,6	7,05	3,15	0,41	8,50
ميزان المدفوعات	15,33	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,53	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي ويمكن توضيح الجدول في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-10): يبين تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020):



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11).

نلاحظ خلال الفترة (2000-2010) تذبذب في نسب معدل الفائدة وميزان المدفوعات، ففي سنة 2000 نلاحظ انخفاض في سعر الفائدة إلى $-10,33\%$ مع ارتفاع معدل ميزان المدفوعات بنسبة لسنة 1999 وهذا يتنافى مع النظرية التي تقوم على علاقة طردية بينهما ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع ميزان المدفوعات إلى ارتفاع أسعار البترول، أما سنة 2001 فنلاحظ ارتفاع سعر الفائدة إلى $10,03$ حيث قابله انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات بقيمة وصلت إلى $6,19$ مليار دولار وفي نفس السنة أيضا لم يكن لسعر الفائدة تأثير على رصيد ميزان المدفوعات لعدم تحقيق النظرية الاقتصادية، أما سنة 2002 انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى $7,18\%$ وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، لأنه سترتفع القروض الموجهة للاستهلاك ويقابلها انخفاض في تكلفة تمويل الاستثمارات، وينتج عنه انخفاض الإنتاج وتقليص الصادرات وزيادة الواردات فيؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات هذا ما لاحظناه سنة 2002 فقد انخفض ميزان المدفوعات إلى $3,66$ مليار دولار، وهذا ما يدل على تحقيق النظرية الاقتصادية التي تقوم على علاقة طردية بين المتغيرين.

أما في السنوات الموالية 2003، 2004 و2005 فقد استمر الانخفاض في سعر الفائدة بنسب $-0,19\%$ ، $-3,78\%$ و $-6,99\%$ على التوالي ليقابله ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات بنسب $9,25$ ، $16,94$ و $17,73$ مليار دولار، وهذا لا يحقق النظرية الاقتصادية التي تقوم على علاقة عكسية بين المتغيرين، ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل أخرى وهي زيادة نسبة الصادرات بسبب ارتفاع برميل النفط في تلك السنوات وانخفاض الواردات، أما سنة 2007 فقد ارتفعت أسعار الفائدة بنسبة ضئيلة إلى $1,48\%$ مع ارتفاع مستمر في ميزان المدفوعات الذي وصل إلى $29,55$ مليار دولار وهذا

يحقق النظرية الاقتصادية ليصل إلى أكبر قيمة له منذ سنوات بقيمة 36,99 مليار دولار مع انخفاض بنسبة سالبة لمعدل الفائدة ليصل إلى 6,38%، غير أن هذه النسبة 21,61% قابله انخفاض لرصيد ميزان المدفوعات ب 3,86 مليار دولار وهذا راجع إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري.

أما بالنسبة للفترة (2010-2019) فقد شهدت هي الأخرى تذبذب في نسب المتغيرين، فقد انخفض سعر الفائدة في سنتي 2010 و 2011 إلى -6,96% و -8,66% على التوالي مقارنة بنسب 2009 أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد ارتفع تدريجياً ليصل إلى 15,33 و 20,14 مليار دولار، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي لا يوجد تأثير لسعر الفائدة على ميزان المدفوعات، وبالنسبة للسنوات 2012، 2013 و 2014 فقد لاحظنا ارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية بنسب 0,48%، 8,07%، 8,31% و 15,60% على التوالي ليقابله انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات في سنتي 2012 و 2013 ويستمر هذا الانخفاض ليصل إلى العجز في الميزان الكلي بقيمة -5,88 و -27,53 مليار دولار على التوالي في سنتي 2014 و 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات أي أن النظرية الاقتصادية التي تقوم على علاقة طردية بين المتغيرين لم تتحقق أي لا يوجد تأثير لسعر الفائدة على ميزان المدفوعات في هذه السنوات، في حين لاحظنا في السنوات 2016، 2017 و 2018 انخفاض في سعر الفائدة حتى وصل إلى 0,41% في سنة 2018 ليقابله ارتفاع طفيف في رصيد ميزان المدفوعات لكنه يبقى في حالة عجز مع استمرار انخفاض أسعار البترول ليصل سنة 2018 إلى -15,82 مليار دولار ويمكن القول أن هناك توافق في النظرية الاقتصادية، أما في سنة 2019 فقد ارتفع سعر الفائدة قابله مرة أخرى عجز في ميزان المدفوعات حيث وصل إلى -16,93 مليار دولار.

وعليه يمكن القول أنه لم يكن هناك تأثير واضح لسعر الفائدة على ميزان المدفوعات إلا في بعض السنوات 2002 و 2007 بل حكم ميزان المدفوعات عوامل أخرى منها ارتفاع أو انخفاض سعر البترول وسعر الصرف.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل ثم القيام بدراسة تحليلية بعنوان دراسة تحليلية لأثر سعر الفائدة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000-2020) حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فقد تناولنا في المبحث الأول الإصلاحات النقدية في الجزائر وبينت الدراسة أنه ونتيجة الأوضاع المزرية التي عاشها الاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمية بداية منتصف الثمانينيات، ما أدى بها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات وكان أهمها قانون النقد والقرض والذي يعتبر أنه يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا تحليلاً لتطور سعر الفائدة في الجزائر قبل وأثناء فترة الدراسة في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وفي ظل النتائج المتحصلة عليها من الدراسة نجد أنه رغم الإصلاحات النقدية التي قامت بها الجزائر لم يكن لمعدل الفائدة أثر واضح على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا في بعض السنوات.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر معدل الفائدة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2000-2020)، وكان الهدف منها هو محاولة تسليط الضوء على مدى فعالية معدل الفائدة على هاته المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث تم اجراء دراسة تحليلية إذا كان هناك تأثير واضح لمعدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ففي البداية وبالنسبة للجانب النظري ثم التطرق وتوضيح مفاهيم السياسة النقدية، أهميتها وشروط نجاحها وتحقيق أهدافها عن طريق أدواتها سواء المباشرة وغير مباشرة ونخص بذكر معدل الفائدة الذي يعتبر من بين المتغيرات الأساسية والمهمة التي تتم مراقبتها في الاقتصاد الوطني، كذلك دواء لحل المشكلات الاقتصادية، ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوي تطور كل بلد. حيث تم كذلك توضيح المفاهيم المتعلقة بمعدل الفائدة وأهم العوامل المحددة له ومكوناته وصولا إلى النظريات المفسرة له، حيث بينت الدور الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين والتي تم تفسيره من عدة جوانب، وكانت أهم النظريات التي قامت بتفسيره النظرية الكلاسيكية والتي ترى أن سعر الفائدة يتحدد من خلال تفاعل الادخار والاستثمار، وكذلك النظرية الكينزية فترى أن سعر الفائدة هو التخلي عن السيولة حيث يتحدد بقوى العرض والطلب.

ورغم الاختلاف في موضوع معدل الفائدة ونظرياته إلا أنه يعد أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى جميع الدول لتحقيقه رغم اختلاف أهداف الاستقرار الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويكون تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق الاستقرار في معدلات النمو وتخفيض في معدلات التضخم والبطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويعتبر معدل الفائدة فعال إذا استطاعت تحقيق الاربعة أهداف المشار إليها سابقا، فمعدل الفائدة تربطه علاقة عكسية بمعدل النمو والتضخم وعلاقة طردية بالبطالة وميزان المدفوعات.

وفي الجانب التطبيقي ثم تحليل أثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات النقدية التي قامت بها (قانون النقد والقرض)، خاصة معدل الفائدة وذلك عن طريق سياسة تحرير معدلات الفائدة إلا أنها تكاد تنعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي، أما على مستوى الداخلي فنجد أن لها دور معتبر في ضبط الكتلة النقدية، وبهذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2000-2020).

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- نتائج الجانب النظري:

- إن دور سعر الفائدة في النشاط الإقتصادي كان وما زال يشكل أعقد المسائل في الفكر الإقتصادي، أنه يحتاج إلى المزيد من الدراسة و التحليل من أجل الوصول إلى تحديد واضح لطبيعته وأثاره.
- سعر الفائدة أداة من الأدوات الوسيطة لسياسة النقدية يتبناه البنك المركزي لتأثير في أوضاع السوق النقدي.
- الإعتماد على سعر الفائدة في التأثير على الإقتصاد له محددات إقتصادية متعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي ومستوى النشاط الإقتصادي وبالعلاقات الإقتصادية الدولية.
- إن العلاقة بين سعر الفائدة والنمو الإقتصادي علاقة عكسية، فخفض سعر الفائدة يؤدي إلى الطلب على القروض بغرض الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة النمو الوطني.
- إن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم علاقة عكسية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود سيؤدي إلى تقليص حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى التقليل من حدة الضغوط التضخمية.
- إن العلاقة بين سعر الفائدة والبطالة علاقة طردية، فأسعار الفائدة المنخفضة تؤدي إلى زيادة الطلب على القروض بغرض الإستثمارات هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة فرص العمل والتشغيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.
- إن العلاقة بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات علاقة طردية، أي أن أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة أو سالبة يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري بتالي عجز ميزان المدفوعات.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

- كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا نتيجة سياسة الكبح المالي في الإقتصاد الجزائري فقد تميزت بمستواها المنخفض و بعدم المرونة إلى أن جاءت الإصلاحات النقدية (قانون النقد والقرض) فسادت أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة.
- عرفت أسعار الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2020) تذبذبا بين الإنخفاض و الإرتفاع وذلك راجع بداية إلى انخفاض و ارتفاع معدلات التضخم.
- إن علاقة سعر الفائدة الحقيقي بمعدل الفائدة في فترة الدراسة هي علاقة طردية، وهذا منافي للنظرية الإقتصادية التي ترى بأن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، فقد كان المتغيرين يسيران في نفس الإتجاه، عدا بعض السنوات فقد سار في اتجاهين مختلفين ومنه نقول أن سعر الفائدة ليس المتغير الوحيد الذي يؤثر في معدل النمو بل هناك عوامل أخرى: الإنفاق الحكومي وتغيرات أسعار النفط

• إن علاقة سعر الفائدة الحقيقي بالتضخم هي علاقة طردية وهذا منافي للنظرية الإقتصادية التي ترى بين المتغيرين علاقة عكسية في حين سار المتغيرين في نفس الإتجاه، ماعدا بعض السنوات سارا في اتجاهين مختلفين، ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة ليس المتغير الوحيد الذي يؤثر في معدل التضخم بل يوجد عوامل أخرى أكثر تأثيرا عليه نذكر منها: زيادة الكتلة النقدية، التقلبات في أسعار البترول واحتياطي الصرف وكذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية.

• إن علاقة سعر الفائدة الحقيقي بالبطالة علاقة عكسية، وهذا يتنافى مع النظرية الإقتصادية التي ترى بأن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية فقد كانا يسيران في اتجاهين متعاكسين، إلا في بعض السنوات سارا في نفس الإتجاه، وهذا يدل على أن سعر الفائدة ليس المتغير الوحيد الذي يؤثر في البطالة.

• إن علاقة سعر الفائدة الحقيقي بميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة علاقة عكسية، وهذا يتنافى مع النظرية الإقتصادية التي ترى أن أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة أو السالبة يؤدي إلى عجز في التوازن الخارجي وعليه نقول أن هذه العلاقة تكاد تنعدم بين المتغيرين إلا في ميزان المدفوعات بسبب التغير في أسعار البترول الذي يعتبر السبب الرئيسي و المحدد الأساسي للتغير في ميزان المدفوعات لإعتماد الجزائر على الصادرات البترولية. • وكنتيجة أخيرة نقول أن التغيرات الحاصلة على مستوى الإقتصاد الوطني لم تكن نتيجة التغيرات في سعر الفائدة فقط بل هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا عليها خلال فترة الدراسة (2000-2020) أهمها ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، الأزمة المالية العالمية، السياسات النقدية.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات.

- **الفرضية الأولى:** يتحدد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية بالتعادل بين الادخار والاستثمار، أما بنسبة للنظرية الكينزية فيتحدد من خلال عرض النقود والطلب عليها. **الفرضية صحيحة.**
- **الفرضية الثانية:** يؤثر معدل الفائدة على النمو والتضخم بعلاقة عكسية، في حين يؤثر معدل الفائدة على البطالة وميزان المدفوعات بعلاقة طردية، **الفرضية صحيحة.**
- **الفرضية الثالثة:** لم يلعب معدل الفائدة دور كبير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2000-2020)، وذلك لأن معدل الفائدة لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في أغلب السنوات إلا في بعض السنوات، **الفرضية صحيحة.**

ثالثا: التوصيات

- دعم الإصلاحات الخاصة بسعر الفائدة لتكون لها الأثار الحقيقية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعدم الإعتماد على سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية إلا في بعض الحالات لأنها غير محددة كليا.
- تخفيض سعر الفائدة على القروض قد يساهم في خلق المناخ الاستثماري للتشجيع على التمويل، كما أنه عنصر فعال في تخفيض الأعباء التمويلية وزيادة النمو الإقتصادي بدل الإعتماد على الصادرات البترولية.

- القيام بعدة إصلاحات في ما يخص أدوات سياسة النقدية خاصة سعر الفائدة بما يتناسب وتأثيره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الوطني.

رابعاً: أفاق الدراسة.

ويبقى هذا الموضوع يثير الكثير من التساؤلات ونأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالاً أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة منها:

- أثر تغيرات أسعار البترول ومعدل الفائدة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة قياسية لأثر معدل الفائدة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- دور سعر الفائدة على التغيرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ-الكتب:

- 1-أبو السعود محمي فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية،2010.
- 2-إبراهيم نعمة الله نجيب، أسس علم الإقتصاد(التحليل الجمعي)، مؤسسات الشباب الجامعية، الاسكندرية،2001.
- 3-بكري كامل، زكي إيمان محمد محب، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية،1990.
- 4-بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي(دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 5-بن حمودة سكيينة، دروس في الإقتصاد السياسي، الطبعة الاولى، دار الملكية للطباعة والاعلام،2006.
- 6-بني هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك(الاسس والمبادئ)، الطبعة الأولى، دار كندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 7-بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004.
- 8-بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 9-بن قدور علي، بيريير محمد، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2018.
- 10-بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008.
- 11-الجنابي هيل عجمي جميل، أرسلان رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009.
- 12-الداغر محمود محمد، الاسواق المالية، مؤسسات الأوراق، البورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2007.
- 13-الدوري زكريا، السامري يسري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 14-هاشم إسماعيل محمد، السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث،2011.
- 15-الوادي محمد حسين، العساف أحمد عارف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن،2009.

- 16-الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية وتطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان،2002.
- 17-الزواوي خالد محمد، البطالة في الوطن العربي بين المشكل والحل، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- 18-الزيدانين جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 19-حداد أكرم، هذلول مشهور، النقود والبنوك(مدخل تحليلي نظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2008.
- 20-حسون سمير، الإقتصاد السياسي في تطوير الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2004.
- 21-حسين مجيد علي، سعيد عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع و، عمان،2004.
- 22-حسين رحيم، النقد والسياسة ايطار الفكريين الاسلامي والمغربي، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2006.
- 23-حشيش عادل أحمد، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004.
- 24-حشيش عادل أحمد، شهاب مجرى محمد، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 25-الطاهر عبد الله، الخليل موفق علي، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر،2004.
- 26-يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية(إختيار محفظة الأوراق المالية، سعر الفائدة في سوق النقود، سعر الفائدة في أسواق السندات)، دار التعليم الجامعي،2013.
- 27-يسري أحمد عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
- 28-كامل أسامة، حامد العبد الغني، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، 2006.
- 29-الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الثالثة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2006.
- 30-لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
- 31-مبارك عبد النعيم، يونس محمود، النقود وأعمال البنوك وأسواق المال، الدار الجامعية، القاهرة،2003.
- 32-الموساوي ضياء المجيد، الإصلاح النقدي، الطبعة الاولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر،1993.

- 33- محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي و المصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 34- محمد علي أحمد شعبان، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الاسلامي، دار الكتب المصرفية، الاسكندرية، 2013.
- 35- معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 36- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- 37- ناصف إيمان عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 38- نائير سوزي عادل، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 39- نجا علي عبد الوهاب وآخرون، النقود والسياسات النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2018.
- 40- النور إياد عبدالفتاح، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013.
- 41- السامري يسري مهدي، الدوري زكريا مطلق، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس، 1999.
- 42- سحنون محمود، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.
- 43- السيد المتولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010.
- 44- السيد علي عبد المنعم، العيسي نزار سعد الدين، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2004.
- 45- السعيد عبد السميع أسامة، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية (الأثار، الأسباب، الحلول)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 46- العايب وليد عبد الحميد، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
- 47- عبد الهادي سامر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
- 48- عبد الحميد عبد المطالب، سلسلة الدراسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي (تحليل كلي)، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، 2003.

- 49- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 50- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك والاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 51- عبد الناصر جمال، المعجم الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 52- عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 53- عبد الرحمان إسماعيل، عريفات حربي محمد موسى، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 1999.
- 54- عريفات حربي محمد موسى، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- 55- عجوة عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1985.
- 56- عوض الرفاعي غالب، بن العربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الاول، الطبعة الاولى، عمان ، الأردن، 2002.
- 57- العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 58- فخري نعمة سمير، العلاقة تبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- 59- الصيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 60- قدي عبدالمجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 61- الرفاعي فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2004.
- 62- الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والتوزيع، عمان، 2006.
- 63- خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي (النقود والبنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الاسواق المالية، الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013 .
- 64- خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1992.
- 65- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضافات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية مقاربات كمية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

- 66- خلف فليح حسن، الإقتصاد الجزئي، الطبعة الاولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008.
- 67- خلف فليح حسن، الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008.
- 68- خريس جمال، أبو خضير أيمن، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
- ب-المجلات:
- 1- بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013.
- 2- بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، 2017.
- 3- بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.
- 4- برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الإقتصادي، المجلد 07، العدد 01، ورقلة، الجزائر، 2021.
- 5- الجبوري بتول مطر، الزملي دعاء محمد، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014.
- 6- زعيتري صارة، محددات النمو الاقتصادي خارج المحروقات ، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية المعمقة، العدد 11، جامعة الجلفة، 2022 .
- 7- حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال فترة (1980-2013)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
- 8- طوير أمال، مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر (1980-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2021.
- 9- لهشمي عبد الكامل، موارد حطاب، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، مخبر العلوم البيئية، تمناست، 2021.

- 10-موساوي أمال، جاب الله مصطفى، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1980-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، العدد02، المجلد12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019.
- 11-محمودي مليك، بركات يوسف، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد07، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.
- 12- ملوح فضيلة، مكيد على، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)،مجلة الاقتصاد،المجلد17،جامعة المدية، الجزائر،2020.
- 13-المشهداني أحمد إسماعيل، آل طعمة حيدر حسين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد2012،33.
- 14-مختاري عادل، بن البار أحمد، استجابة معدلات البطالة لصددمات السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار البيزي للفترة(1986-2019)،مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، المجلد7،العدد03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2021.
- 15-مختاري عادل، بن البار أحمد، أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر(دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة(1980-2018)،مجلة التنظيم والعمل، المجلد09،العدد03،الجزائر،2021.
- 16-مختارين عادل وآخرون، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد10،العدد01، 2021.
- 17-سيساني ميدون، دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد02، العدد01،جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،2019.
- 18-السعيد وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة(2005-2018)،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد05،جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2020.
- 19-عزازي فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية والسياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2002.
- 20-صلاح محمد، قروط يونس، المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،العدد04،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2017.
- 22-رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، آثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف،الجزائر،2018.

- 23-الشاذلي شفيق، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد39، أبو ظبي، الإمارات العربية،2017.
- 24-توبين علي وآخرون، أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية المباشرة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1995-2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد22، العدد02، جامعة خميس مليانة، الجزائر،2019.
- 25-خلف حميد حسن عيسي سعد صالح، السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي(2003-2016)، مجلة الدنانير، العدد16، العراق، 2019.
- 26-الأخضر مالك، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة البازل"2" وتحديات تطبيق بازل"3"، مجلة الدراسات، المجلد 28، العدد02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- ج-المذكرات:
- 1-ببولوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري للفترة(2000-2008)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص النقود والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.
- 2-بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة،بومرداس،2012.
- 3-بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة20أوت1955،سكيكدة، 2009.
- 4-بوشة سميحة، مونية الهام، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر(2000-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017.
- 5-بوخاري فضيلة، أمال عمالي، أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2010-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، المسيلة،2018.
- 6-بن بريش زينب، عميروش وسيلة، أثر تقلبات أسعار النفط علي السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية(2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي،- جيجل،2018.
- 7-بن زايد ياسين، بوالقائلة فاروق، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر(2000-2015)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود

- ومالية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017.
- 8-بن زيدان الحاج، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار البترول لدي دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر(19770-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 9-دحو بن عبيدة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي الياوس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- 10-دعمي محمد، دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة(1990-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي واقتصاد قياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012.
- 11-زحاف حبيبة، دور معدل الفائدة في الاستثمار والبدل الإسلامي له، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تمويل دولي والمؤسسات النقدية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن مهدي، أم البواقي، 2010.
- 12-حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر(1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- 13-لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2005.
- 14-موساوي أمال، انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص نقود مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
- 15-منصور سامر، تقلبات أسعار الفائدة وأثارها في معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين سوريا وتونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، حلب، 2014.
- 16-مشري ساجد سالم موسى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي للنفط في العراق دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.

- 17- سويسبي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.
- 18- سليمان بلال وآخرون، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الازمات المالية الإقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018.
- 19- عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، دراسة عينة من البنوك العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
- 20- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
- 21- عقبي لخضر، أثر المتغيرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2017.
- 22- فنيش جهيدة، إدارة مخاطر سعر الفائدة، دراسة واقع إدارة مخاطر معدل الفائدة لدى أبو ظبي FAB، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019.
- 23- صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة راسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، 2011.
- 24- قاسم حسين نمارق، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق (1990-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.
- 25- قديح نريمان حسام، محددات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية (1995-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015.
- 26- قرييني ناصر الدين، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

27-غوزي شوق، البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2000-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص إحصاء واقتصاد التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2017.

28-الغريبي شادي جمال، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

د-الملتقيات:

1-بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع والأفاق، جامعة تلمسان، 2004.

2-البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، المركز الجامعي، الشلف، 2009.

3-عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل إصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

هـ-المحاضرات:

1-بلحشيش عبد الرحمان، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

و-المواقع الالكترونية:

1-بنك الجزائر.

2-البنك الدولي.

3-الديوان الوطني للإحصائيات.

المخلص

الملخص

يعتبر سعر الفائدة أداة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، حيث تؤثر على النمو الإقتصادي والتضخم والبطالة وكذلك ميزان المدفوعات والتي تعتبر كمؤشرات الإستقرار الإقتصادي، فبتوازن هذه المؤشرات يتحقق الإستقرار الوطني لأي بلد، فانخفاض معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة الإستثمار ما يحقق زيادة في حجم النمو الإقتصادي وفي نفس الوقت يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتشغيل، أما ارتفاع معدلات الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى تقليل من حدة الضغوط التضخمية وأيضاً يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

ونتيجة تطبيق هذه الدراسة على حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن معدل الفائدة قليل الفعالية في التأثير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، كون أن الجزائر ما زالت تركز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات والذي يعتبر المحفز الأساسي للنمو الإقتصادي وبقية المؤشرات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: معدل الفائدة، الإستقرار الإقتصادي، النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

Abstract

The interest rate is one of the tools used by the monetary authorities to achieve economic and social goals, as it affects economic growth, inflation and unemployment .as well as the balance of payment, which are indicators of economic stability. By balancing these indicators of economic stability. By balancing these indicators, national stability is achieved for any country. Low increased investment, which achieves an increase in the volume of economic growth and at the same time leads to an increase in job opportunities.

As for higher interest rates, it will reduce the volume of investments, which will reduce inflationary pressures and also lead to a surplus in the balance of payments. The result of applying this study in Algeria during the period (2000_2020), it was found that the interest rate is less effective in influencing indicators of economic stability, since Algeria is still based on a policy supported by the hydrocarbon sector, which is the main catalyst for economic growth and the rest of the indicators in Algeria.

Key words: interest rate, economic stability, economic growth, inflation, unemployment, balance of payments.